

دفاعُ الدّاميني
عن الزّمخشري
في " نُحفةِ الفريبِ "
عرضاً ، ودراسةً

إعداد

محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح

الأستاذ المساعد في قسم اللّغويّات

في كُليّة اللّغة العربيّة بالقاهرة





الملخص

موضوع البحث : " دفاع الدماميني عن الزمخشري في " تحفة الغريب " ،
عَرَضًا ، ودراسةً .

والزمخشري من كبار النحويين الذين أثاروا الفكر النحوي قديمًا وحديثًا ،
وكانت له آراء اعترض عليها كثير من النحويين ، كأبي حيان ، وابن هشام ،
وغيرهم ، وقد فُتد كثيرًا من هذه الاعتراضات ، وردّها " الدماميني " في كتابه
" تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب " .

أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى رصد أسباب هذا الخلاف النحوي،
والوقوف على الاصول والطرائق التي اعتمد عليها في دفاعه عنه ، والوقوف
على الأسس التي بنى عليها هذا الدفاع ، ومعرفة مدى إنصافه ، أو تحيزه .

وأما عن منهج البحث فهو المنهج التحليلي التاريخي القائم على
الاستقراء ، والتحليل ، والتتبع مع مراعاة الترتيب التاريخي في دراسة المسائل
النحوية .

وتقوم خطة البحث على دراسة هذه الآراء المتعلقة بالأدوات
النحوية ، والمعنى ، والإعراب ، وكذلك الآراء التي تتعلق بالجملة ،
والتراكيب ، والقضايا النحوية ، أو الأوجه الإعرابية .



ABSTRACT

Research Subject: Al-Damamini Defense of Al-Zamakhshari in "Tuhfat Al-Gharib", study and discussion

Al-Zamakhshri was one of the most prominent grammarians who enriched the grammatical school. He had views opposed by many grammarians, such as bu Hayyan, Ibn Hisham, and others. Many of these objections were refuted by Al-Damamini in his book "Tuhfat Al-Gharib".

Research Objectives

This Research aims to observe the causes of this grammatical controversy, identify the bases and methods that Al-Damamini relied on in defending Al-Zamakhshri, identify the bases on which this defense was based, and know the extent of his fairness or bias.

Research Methodology

The Research follows the historical analytical method based on induction, analysis, and tracing, taking into account the historical order in the study of grammatical issues.

The Research plan is to study the views on grammatical tools, meaning, expressions, as well as opinions related to sentences, syntaxes, grammatical issues and the different aspects of inflections.



المقالة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، يليق بجماله ،
وكماله ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ، وعلى صحبه ،
وآله ، أولي الفصاحة ، والبيان ، والدين .

أما بعد

فإن أبا القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) من كبار النحاة ، واللغويين ، ولا
شك أن أكبر دليل على ذلك : كتابه (الكشاف) ؛ إذ هو - كما يقول حاجي
خليفة - عظيم في بابه ، آية في بيان أنواع البلاغة ، والإعجاز ، والإعراب
، عليّ القدر ، رفيع الشأن ، لم ير مثله في تصانيف الأولين ، ولم ير شبيهه
في تأليف الآخرين^(١) ، وكانت للزمخشري في آراء نحوية ، وكذلك في كتابه
الآخر : (المفصل) ، تعقّب بعضها كثير من النحويين ؛ كأبي حيان ، وابن
هشام ، وغيرهما ؛ فحكموا عليها بالضعف ، أو الوهم ، أو التعسف ، إلى
غير ذلك من عبارات الاعتراض .

وقد ناقش هذه الاعتراضات ، وفنّد أكثرها بذر الدين الدماميني (ت
٨٢٨هـ) ، وذلك في كتابه (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب) الذي
اهتم فيه ببسط القضايا ، والمسائل النحوية ، وتوسّع في مناقشة كثير من
الاعتراضات الواردة على الزمخشري من ابن هشام ، أو من غيره ؛ إذ نصّب
نفسه لهذا ، وكان حريصاً على الدفاع عن الزمخشري ضد المعترضين عليه ،
وكان ذلك بارزاً في كتابه .

ولذا رأيت أن أجمع هذه المسائل ، وأقوم بدراستها ؛ ومما دفعني

(١) ينظر : كشف الظنون ص ١٤٨٣ .



إلى اختيار هذا الموضوع :

١ - إبراز أسباب هذا الخلاف بين الزمخشري ، والمعتضين عليه من النحويين ، كأبي حيان ، وابن هشام ، ومن قَبْلِهِم : الرازي ، والعكبري ، وغيرهم .

٢ - الوقوف على دفاع الدماميني عن الزمخشري ضد هؤلاء المعتضين ، ومعرفة مدى إنصافه في دفاعه ، أو تحامله عليهم .

٣ - معرفة الأصول والطرائق التي اعتمد عليها الدماميني في دفاعه عن الزمخشري ، وتأثره بمن سبقه من النحويين .

وسميت هذا البحث : (دفاع الدماميني عن الزمخشري في " تحفة الغريب " عَرَضًا ، ودراسةً) .

وقد اشتمل على : مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة مباحث ، وخاتمة .

ففي المقدمة ذكرت أهمية هذا الموضوع ، وأسباب اختياره .

وأما التمهيد فعنوانه : (الزمخشري بين الاعتراض عليه ، والدفاع عنه).

ثم المبحث الأول : دفاع الدماميني عن الزمخشري فيما يتعلق بالأدوات النحوية ، والمعنى الإعرابي .

والمبحث الثاني : دفاع الدماميني عن الزمخشري فيما يتعلق بالأوجه الإعرابية ، وتخريج القراءات الشاذة .

والمبحث الثالث : دفاع الدماميني فيما يتعلق بالجمل ، والتراكيب .

والمبحث الرابع : الأسس التي بنى عليها الدماميني دفاعه عن الزمخشري .



ثم الخاتمة ، وفيها أهم نتائج البحث .

هذا ، والله - تعالى - أسأل أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، وأن
ينفع به ، وأن يرزقه القبول ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .



التَّهْيِيدُ

الزَّمَخْشَرِيُّ بَيْنَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ ، وَالِدِفَاعِ عَنْهُ

أَوَّلًا : الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ

يُعَدُّ الزَّمَخْشَرِيُّ أَحَدَ أَعْلَامِ النُّحَوِيِّينَ الْكِبَارِ ؛ إِذْ هُوَ فَخْرٌ خُوَارِزْمِيٌّ ،
وَمَرْجِعُهَا الْأَشْهُرُ^(١) ، كَانَ - كَمَا يَقُولُ أَبُو الْيُمْنِ الْكِنْدِيُّ - أَعْلَمَ فَضْلَاءِ

(١) وهو : محمود بن عمر أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي ، ولقبه : (جَارُ اللَّهِ) ؛
لمجاورته مكةَ المشرفةَ ، حرسها الله تعالى ، وُلِدَ بِ (زَمَخْشَر) قرية من قرى خوارزم
في يوم الأربعاء السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبِ سَنَةِ ٤٦٧ هـ ، كَانَ حَنْفِيَّ الْمَذْهَبِ ،
مَعْتَزَلِيَّ الْمَعْتَقَدِ ، رَحَلَ إِلَى بُخَارَى ، وَإِلَى مَرُو ، وَلَقِيَ بِهَا الْإِمَامَ السَّمْعَانِيَّ ، تَضَلَّعَ
فِيهَا مِنْ عُلُومِ الْأَصُولِ ، وَالْحَدِيثِ ، وَالنَّفْسِيرِ ، وَالْكَلَامِ ، وَعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَدَخَلَ مَكَّةَ
الْمَكْرَمَةَ ، شَرَّفَهَا اللَّهُ تَعَالَى ؛ فَجَاوَرَ بِهَا ، وَمِنْ شَيْوَحِهِ : أَبُو السَّعْدِ الْجُثَمِيُّ (ت
٤٩٤ هـ) ، وَأَبُو نَصْرٍ مَحْمُودُ بْنُ جَرِيرِ الضَّبِّيِّ (ت ٥٠٧ هـ) ، وَأَبُو مَنْصُورِ الْجَوَالِيْقِي
(ت ٥٣٩ هـ) ، وَغَيْرِهِمْ .

كَانَتْ لَهُ الْمَصْنُفَاتُ الْعَجِيبَةُ ، وَالتَّأَلِيفُ الرَّائِعَةُ الَّتِي انْتَفَعَ بِهَا النَّاسُ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ،
وَمِنْ أَمَمِهَا : أُسَاسُ الْبَلَاغَةِ ، وَالْأَنْمُودِجُ فِي النُّحُوِّ ، وَأَطْوَاقُ الذَّهَبِ ، وَرَبِيعُ الْأَبْرَارِ ،
وَالْفَائِقُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ، وَالْمَفْصَلُ ، وَكَانَ فِي ذُرُوتِهَا : تَفْسِيرُهُ الْكَشَافُ الَّذِي
صَنَفَهُ بَيْنَ زَمَمِ وَالْمَقَامِ ، كَانَ وَاسِعَ الْعِلْمِ ، كَثِيرَ الْفَضْلِ ، غَايَةَ فِي الذِّكَاءِ ، وَجُودَةِ
الْقَرِيحَةِ مُتَفَنِّنًا فِي كُلِّ عِلْمٍ ، صَالِحًا ، وَلَمْ يُوْخِذْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ مَعْتَزَلِيًّا . تَوَفِيَ
بِخُوَارِزْمِ لَيْلَةَ عَرْفَةَ سَنَةِ ٥٣٨ هـ . اِنْتَضَرَ تَرْجُمَتَهُ فِي : نَزْهَةِ الْأَلْبَا لِلْأَنْبَارِيِّ (ت
٥٧٧ هـ) ص ٢٩٢ ، وَإِنْبَاهِ الرِّوَاةِ لِلْقَفْطِيِّ (ت ٦٤٦ هـ) ٣/٢٦٥ ، وَالْجَوَاهِرُ الْمَضِيَّةُ
فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْقَرَشِيِّ (ت ٧٧٥ هـ) ٢/١٦١ ، وَوَفِيَّاتِ الْأَعْيَانِ لِأَبْنِ
خُلَكَانٍ (ت ٨٦١ هـ) ٥/١٦٨ ، وَتَاجُ التَّرَاجِمِ لِأَبْنِ قَطُوبِغَا (ت ٨٧٩ هـ) ص ٧١ ،
==



العجم بالعربية في زمانه ، وبه خُتم فضلاؤهم ، كان علامة الأدب ، ونسابة العرب ، تُضربُ إليه أكبادُ الإبل ، ما دَخَلَ بلداً إلاّ اجتمعوا عليه ، وتلمذوا له^(١) ، وهو - مع هذا كُلّه - من أكثر النحويين الذين نالهم من الاعتراض ، والتعقّب لأرائهم ما نالهم ، حتى إنّه قد نُقِلَ عن أبي حيان أنه قال :

" أصحابنا يقولون : إن الزمخشريّ غير نحوي ، ولا يلتفتون إليه ، ولا إلى خلافه في النحو ، وكتابه (المفصل) - عندهم - مُحَنَّقَرٌ لا يُشْتغَلُ به ، ولا يُنظَرُ فيه إلاّ على وجه النقص ، والخطّ عليه"^(٢) .

وعلى الرغم من قسوة العبارة - إن صحّت - ومجافاتها للواقع ، وبُعدها عن الحقيقة^(٣) فإنها تبين لنا بجلاء نظرة أبي حيان ، وغيره إلى الزمخشريّ ؛ ولذا كُتِرَ اعتراضه عليه ؛ فظهر - عندهم - الحُكْمُ عليه بالوهم ، والخطأ ، والاضطراب ، إلى غير ذلك من العبارات الدالة على التعقّب - كما سيأتي - .



==

وبغية الوعاة للسيوطي (ت ٩١١هـ) ٢/٢٧٩ ، والأعلام للزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ٧/١٧٨ ، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (ت ١٤٠٨هـ) ١٢/١٨٦] .

(١) ينظر : إنباه الرواة ٣/٢٦٥ .

(٢) نقل هذا عنه السيوطي في : الأشباه والنظائر ٣/٢٥ ، ٢٦ ، والبلغية ١/١٣٤ . وانظر : اعتراضات ابن مالك على الزمخشريّ دراسة نحوية لعادل فتحي ص ١٢ ، وحسبك أن تراجع ما ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ص ١٤٨٣ فيما كُتِبَ على تفسير الزمخشري من الاعتراضات ، وغيرها .

(٣) فما أكثر ما أفاد به أبو حيان نفسه من الزمخشريّ ، ومثله ابن هشام ، وغيرهما ممن كُتِرَ اعتراضهم عليه .



(١) المعترضون عليه :

كثُر الاعتراض على الزمخشري ، وكان ابن هشام (ت ٧٦١هـ) هو أكثر المعترضين عليه^(١) ، يليه شيخه أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)^(٢) ، ثم يأتي بعدهما السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) في ثلاثة مواضع^(٣) ، والعكبري (ت ٦٠٦هـ) ، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، وابن المنير (ت ٦٨٣هـ) ، وجاء ذلك في موضعين لكُلِّ واحد منهم^(٤) .

وممن كانت لهم اعتراضات على الزمخشري : الفخر الرازي (ت ٦١٦هـ) ، والبيضاوي (ت ٦٥٨هـ) ، وابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) ، وابن جزي (ت ٧٥٧هـ) ، والبقاعي (ت ٨٨٥هـ) ، والخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ) ، ومُحمَّد الأمير (ت ١٢٣٢هـ) ، وجاء ذلك في موضع واحد لكُلِّ منهم^(٥) .

(١) وذلك في ست وعشرين مرّة من مسائل هذا البحث . انظر مثلاً : المغني ٢٤٩/٣ ، ٢٥٠ ، ٤٢٩ ، ٥٢١/٦ .

(٢) وذلك في ثلاث وعشرين مرّة . انظر : البحر المحيط ١٩٦/٦ ، ٢٠٢ ، ٤٨١/٣ ، وقد كانت هناك مسائل أخرى اعترض فيها أبو حيان ، أو ابن هشام على الزمخشري ، ولم يكن للدماميني فيها دفاع عنه ؛ ولذا لم يتطرق إليها البحث .

(٣) انظر : الدر المصون ٥١٧/٤ ، ٣٧٧/١٠ ، ٣٧٨ ، ٦٢٩/٧ .
(٤) انظر : التبيان ٨٢١/٢ ، ٤٣٣/١ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢٧٣/٢ ، ٢٧٤ ، ١٦٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٠/١ ، ٢٨٩/٢ ، والانتصاف ٣٧٤/٢ ، ٣٧٥ ، ٥٠٢/٥ ، ٥٠٣ .

(٥) انظر : مفاتيح الغيب ٤٧١/٢٧ ، وأنوار التنزيل ١٢٤/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٧١٢ ، والتسهيل لابن جزي ١٠٥/٢ ، ونظم الدرر ١٠٤/٦ ، والسراج المنير ٣٧١/١ ، وحاشية الأمير ١٩٩/١ .



(٢) العبارات الدالة على الاعتراض عليه :

تعددت عبارات هؤلاء النحويين في التعبير عن الاعتراض على الزمخشري ، ومن ذلك : الحكم على مذهبه بالتكلف ، أو التعسف ، أو بأنه مردود ، أو ممنوع ، أو أن مختاره غير مختار^(١) .

وقد يكون الحكم عليه بالوهم أو الغلط ، أو التناقض ، والاضطراب ، أو بأنه بعيد في المعنى ، أو لا وجه له ، أو بأنه فاسد ، أو لا يجوز ، أو لا ينبغي حمل القرآن الكريم عليه^(٢) .

وقد كانت هناك أسباب للاعتراض عليه ، سنذكر بعضها فيما يأتي:

(٣) من أسباب الاعتراض عليه :

١ - الخطأ في العزو ، أو في فهم كلام سيبويه ، وهو إمام النحويين ، وذلك حين ذهب ابن هشام إلى أن الزمخشري يرى أن (هل) تكون أبداً بمعنى (قد) ، وأن هذا هو مذهب سيبويه ؛ فاعترض عليه ابن هشام بقوله : " ولم أر في كتاب سيبويهي - رحمه الله - ما نقله عنه " ^(٣) .

٢ - حمل القرآن الكريم على الأوجه البعيدة ، أو اللغات الضعيفة التي

(١) انظر مثلاً: المغني ٢٤٩/٣ ، ٥١٨/١ ، ٥٢١/٦ ، وشرح التسهيل ٢٣٠/١ ، والبحر المحيط ٥٠٤/١ .

(٢) انظر مثلاً على الترتيب : المغني ٢٣٢/٥ ، التبيان ٨٢١/٢ ، والمغني ١٩٣/٥ - ١٩٥ ، ومفاتيح الغيب ٤٧١/٢٧ ، والبحر المحيط ٢٠٢/٦ ، ٤٧٨/٤ ، ٦٣/٨ .

(٣) المغني ٣٣٦-٣٣٨ . وانظر : المفصل ص ٣١٩ ، ودفع الدماميني هذا في : تحفة الغريب ١٠٣٩/١ ، ١٠٤٠ بأن ما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه ، كما ذكر عنه الزمخشري .



لا تجوز إلا في الشِّعر ، فكيف يُحمل عليه أفصح الكلام؟^(١) .

ومن ذلك : ما تعقب به ابن المنير ، وأبو حيان الزمخشري في جعله قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾^(٢) من القلب المعنوي^(٣) ، وهذا لأنه لا ينبغي حمل القرآن الكريم على القلب ؛ إذ الصحيح فيه أنه ضرورة في الشِّعر ، ولأنه خلاف الظاهر .

٣ - أن مختاره غير مختار ، ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل ، ولأنه لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الاسمية جواباً لـ (لو)^(٤) .

٤ - مخالفته مذهب البصريين ، وسيبويه ، ومن هذا : ما ذهب إليه الزمخشري من أن الفاعل هو الجملة في قوله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمَّ أَهْلَكِنَا ﴾^(٥) ؛ فاعترض عليه أبو حيان ؛ لأنه مذهب كوفي^(٦) .

(١) انظر : المغني ٦/٦٤ ، ٦٥ ، وهذا حين جعل الزمخشري قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾ ^(٢) من باب اللف والنشر . [الكشاف ٤/٥٧٢] .

(٢) سورة الأحقاف - من الآيتين ٢٠ ، ٣٤ .

(٣) ينظر : الكشاف ٥/٥٠٢ ، ٥٠٣ ، والانتصاف ٥/٥٠٢ ، ٥٠٣ ، والبحر المحيط ٦٣/٨ .

(٤) البحر المحيط ١/٥٠٤ ، وذلك لأن الزمخشري ذهب إلى أن جواب (لو) هو الجملة الاسمية ﴿ لَمْ تُؤَبِّدْ لَهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَنفَقُوا لَمْ يُؤَبِّدْ لَهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ (البقرة : ١٠٣) . انظر : الكشاف ١/٣٠٧ .

(٥) سورة السجدة - من الآية ٢٦ .

(٦) ينظر : الكشاف ٥/٣٩ ، والبحر المحيط ٦/٢٦٧ .



٥ - وقوعه في التناقض ، والاضطراب ، كما في تعليق فِعْلٍ (البلوى) في قوله تعالى : ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^(١) ؛ فقد أجاز الزمخشري في آية هود أن تكون جملة الاستفهام ﴿أَيُّكُمْ﴾ سادة مسد المفعول الثاني ، على حين ذهب في آية الملك إلى أنها واقعة في محل المفعول الثاني لـ ﴿يَبْلُوكُمْ﴾ وليس من باب التعليق . وفي هذا وقوع في التناقض عند ابن هشام^(٢) .

ومنها - أيضًا - : تفرده برأي لم يذكره أحدٌ قبله^(٣) ، ومنها : وقوعه في الوهم^(٤) .

(١) سورة هود - من الآية ٧ وسورة الملك - من الآية ٢ .

(٢) الكشف ٣/١٨٤ ، ٦/١٦٩ ، ١٧٠ ، والمغني ٥/١٩٣-١٩٥ .

(٣) كما في تعليق النظر البصري ، والاستماع ، نحو : (انظر أيهم أحسن وجهًا) ، فاعترض عليه ابن هشام بأنه لم يقف على هذا الرأي إلا من جهته . ينظر : الكشف ٦/١٩٦ ، والمغني ٥/١٩٥ .

(٤) انظر : المغني ٥/١٤٦ ، ١٤٧ ، والحق أنه لا يكاد يسلم من الوهم أحد ، حتى هؤلاء الأئمة الأعلام .



ثانياً : الدماميني والدفاع عن الزمخشري

كانت للدماميني^(١) عنايةً فائقةً بمغني اللبيب^(٢) ، فصنف شرحه عليه ، وهو تحفة الغريب ، الذي كان له فيه مواضع كثيرة دافع فيها عن الزمخشري ، وردّ اعتراضات أبي حيان ، وابن هشام ، وغيرهما عليه .

وقد سار على ذلك الدفاع عن الزمخشري قبله : الطيبي ، ومن بعدهما الشهاب الخفاجي ، والأمير ، وغيرهم ، ولكن يظل دفاع الدماميني عن الزمخشري بارزاً واضح القسّمات ، ظاهر المعالم .

ولا يمنعه انتصابه للدفاع عن الزمخشري من أن يوجه سهام النّقد إليه ،

(١) وهو مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي الإسكندري المالكي ، المعروف ببدر الدّين الدماميني ، نشأ في أسرة علمية عريقة ؛ إذ كان جده لأمه هو ناصر الدّين ابن المنير الإسكندري (ت ٨٦٣هـ) صاحب الانتصاف ، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣هـ أو ٧٦٤هـ ، واستوطن القاهرة ، تلقى العلوم على أكابر عصره ، تصدر لإقراء النحو بالجامع الأزهر بالقاهرة ، ثم عاد إلى الإسكندرية وارتحل بعدها إلى دمشق ، ثم إلى مكة للحج ، واشتغل بالتجارة ، ثم ارتحل إلى اليمن والهند ، وانتفع به أهلها أيما انتفاع ، وبقي بها إلى أن وافته المنية سنة ٨٢٨هـ ، أو سنة ٨٢٧هـ ، وقيل : سنة ٨٣٨هـ ، ولعله تصحيف ، فاق في النحو والنظم ، والنثر والخط ، ومعرفة الشروط ، من أهم شيوخه : البهاء الدماميني (ت ٨٠٣هـ) ، وابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) ، وغيرهم ، من أهم مؤلفاته : تحفة الغريب ، وشرح المزج ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، والمنهل الصافي ، ومصايح الجامع في شرح صحيح الجامع ، وغيرها من المؤلفات النافعة . [ينظر في ترجمته : الضوء اللامع للسخاوي (ت ٩٠٢هـ) ٧/١٨٤-١٨٧ ، والبغية للسيوطي (ت ٩١١هـ) ١/٦٦ ، ونيل الابتهاج لأحمد بابا التنبكتي (ت ١٠٣٦هـ) ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، وشذرات الذهب لابن العماد (ت ١٠٨٩هـ) ٧/١٨١ ، والبدر الطالع للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ٢/١٥٠ ، ١٥١] .

(٢) إذ كانت له عليه ثلاثة شروح ، هي : الحاشية المصرية ، وشرح المزج ، والحاشية الهندية ، وهي تحفة الغريب .



وبخاصة فيما يتعلق بالقراءات القرآنية المتواترة ؛ فيقول عنه :

" فإنه يرى أن القراءات كلها آحاد ، ولا متواتر فيها ؛ ولذلك نراه يطلق
عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الأماكن ، ولا يبالي بما
يقوله ؛ لظنه أن القراءة بالرأي ، لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي ﷺ ؛
فلاعتذار بما ذكره المصنف [ابن هشام] غير ظاهر " (١) .

وقد تكون ردود الدماميني ضعيفة ، أو مقتضبة ، وقد يعتمد
فيها على النقل عن علماء سابقين عليه ؛ كابن الحاجب ،
والتفتازاني ، والفاضل اليمني ، والفالي ، وغيرهم (٢) .

كما سيظهر لنا من خلال هذه الدراسة إن شاء الله تعالى .

(١) تحفة الغريب ٥٠١/٢ ، وذلك لأن ابن هشام في المغني ١٠٠/٥ أراد أن يدفع
التناقض الظاهر في تخريج الزمخشري لقراءة طلحة بن سليمان : ﴿ أَيَّمَا تَكُونُوا
يُذَرِكُ الْمَوْتَ ﴾ (النساء : ٧٨) برفع (يدرك) . انظر : الكشاف ٤١٠/١ . وانظر :
تخريج القراءة في : معجم القراءات للخطيب ١١١/٢ .
(٢) ينظر : تحفة الغريب ٢٦٦/٢ ، ٤٦٩ ، ٥٥٦ .



المَبْحَثُ الأوَّلُ

دفاع الدماميني عن الزمخشري

فيما يتعلق بالأدوات النحوية ، والمعنى الإعرابي

(١) معنى ﴿مَا﴾ في قوله تعالى : ﴿وَاتَّبَعِ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَوْا بِهِ﴾ (هود: ١١٦)

أجاز الزمخشري في هذه الآية أن تكون ﴿مَا﴾ مصدرية ، والتقدير :
(واتبعوا الإتراف ، أو جزاء إترافهم)^(١) .

وتعقبه ابن هشام بأن هذه غلطة منه ؛ إذ لو كانت ﴿مَا﴾ مصدرية
لعاد ضمير الغائب المجرور بـ (في) عليها ، ولا يجوز عود الضمير على
(ما) المصدرية^(٢) .

وقبل أن نبين دفاع الدماميني عن هذا الاعتراض ، نذكر أن للنحويين
مذهبين في نوع ﴿مَا﴾ من هذه الآية ، وهما :

المذهب الأوَّل : أن ﴿مَا﴾ موصولة بمعنى (الذي) ، والتقدير : (واتبعوا
في دنياهم ما عودوا من النعيم)^(٣) ، وهو مذهب الزجاج ، والبيضاوي ،
والنسفي ، وهو الظاهر عند أبي حيان ، وذلك لعود الضمير في ﴿فِيهِ﴾

(١) الكشاف ٢٤٧/٣ .

(٢) المغني ٦٥/٤ ، ٦٦ .

(٣) وفيه تقديرات أخرى بعبارات قريبة من هذه . انظر : معاني القرآن للفراء ٣١/٢ ،
و بحر العلوم ١٧٥/٢ ، والنكت والعيون ٥١٠/٢ ، وتفسير السمعاني ٤٦٧/٢ .



عليها (١) .

المذهب الثاني : أن ﴿مَأَ﴾ مصدرية ، والتقدير : (واتبعوا الإتراف ، أو جزاء إترافهم) (٢) . وقد أجاز الزمخشري هذا الوجه ، وتبعه السمين الحلبي ، والخطيب الشربيني ، وأبو السعود ، والشهاب الخفاجي (٣) .

واعترض ابن هشام على الزمخشري - كما ذكرنا - فحكم على ذلك بالغلط ؛ لأنه " جَوَّز مصدرية ﴿مَأَ﴾ في ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَوْا فِيهِ﴾ (٤) ، مع أنه عاد عليها الضمير " (٥) .

دفاع الدماميني :

انتصر الدماميني للزمخشري بجوابين ، هما :

الجواب الأول : أنه لم يقع في الكشف تصريح بأن الضمير المجرور بـ

(١) معاني القرآن وإعرابه ٨٣/٣ ، وأنوار التنزيل ٢٦٨/٣ ، ومدارك التنزيل ١٧٦/٢ ، والبحر المحيط ٢٧١/٥ ، والدر المصون ٤٢٦/٦ ، وهو تخريج واضح لا إشكال فيه . وينظر : مجاز القرآن ٣٠١/١ ، وغريب القرآن لابن قتيبة ٢١١/١ ، وحاشية الشهاب ١٤٧/٥ .

(٢) فـ ﴿مَأَ﴾ مفعول به من غير حذف مضاف ، أو على حذف مضاف . انظر :

المحتسب ٣٣١/١ ، واللباب لابن عادل ٥٩٨/١٠ ، وحاشية الشهاب ١٤٧/٥ .

(٣) الكشف ٢٤٧/٣ ، والدر المصون ٤٢٦/٦ ، والسراج المنير ٨٥/٢ ، وإرشاد

العقل السليم ٢٤٧/٤ ، وحاشية الشهاب ١٤٧/٥ .

(٤) سورة هود - من الآية ١١٦ .

(٥) المغني ٦٥/٤ ، ٦٦ .



(في) عائد إلى ﴿مَا﴾ مع القول بمصدريتها ... " (١) .

ثم قال بعد أن ساق عبارة الزمخشري : " فأنت تراه لم يتعرض إلى مُعاد الضمير فيه ما هو ؟ ولم يصرح بكون ﴿مَا﴾ موصولةً ، إلا أن تقديره يقتضي أنه جَوَّزَ كلاً منهما " (٢) .

وبالرجوع إلى الكشاف نجد أنه أجاز هذين الوجهين السابقين على الصورة التي ذكرها الدماميني عنه ؛ إذ يقول : " ويجوز أن يكون المعنى في القراءة المشهورة : أنهم اتبعوا جزاء إترافهم ، وهذا معنى قوي ؛ لتقدم الإنجاء ، كأنه قيل : (إلا قليلاً ممن أنجينا منهم ، وهَلْكَ السائر " (٣) .

ولكننا لا نُسلِّمُ للدماميني بجلِّ ما قاله ؛ لأن الزمخشري قدَّر في هذا الوجه بعد ذلك مصدرًا من الفعل (كانوا) معطوفاً على الإتراف : " أي : (اتبعوا الإتراف ، وكوَّنهم مجرمين) " (٤) ، ولا بدَّ من مرجع للضمير في ﴿فِيهِ﴾ ؛ فلا يعود - حينئذ - إلا إلى (ما) المصدرية ، وهو غير جائز عند النحويين ؛ لأنها حرفٌ فلا يعودُ إليها ضميرٌ من صلتها (٥) .

الجواب الثاني : أن هذا الضمير " على تقدير مصدريتها - عائد إلى

(١) تحفة الغريب ١/٩٢٦ .

(٢) تحفة الغريب ١/٩٢٦ .

(٣) الكشاف ٣/٢٤٧ .

(٤) السابق نفسه .

(٥) وهذا هو مذهب الجمهور ، أما على مذهب الأخفش ، والكوفيين فهي اسم ؛ فتفتقر إلى ضمير ؛ ففي نحو : (يعجبني ما صنعت) ، التقدير عند سيبويه والجمهور : (يعجبني صنعك) ، وعند الكوفيين : (يعجبني الصنع الذي صنعته) . ينظر : الجنى الداني ص ٣٣٢ .



الظلم المفهوم من ﴿ظَلَمُوا﴾ ، و(في) للمصاحبة ، مثل : ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾^(١) ، والمعنى : (واتبع الذين ظلموا إترافهم مع ظلمهم) " (٢) .

وأرى أن هذا هو الأولى الذي يجب حمل تقدير الزمخشري عليه، وهو ما أجازته الطيبي ، والشهاب ، والآلوسي ، وغيرهم على أن يكون الضمير في ﴿فِيهِ﴾ للظلم المعلوم منه ، بدلالة قوله : ﴿ظَلَمُوا﴾ قبله^(٣) .

(٢) نوع (ما) المجرورة بحرف الجر في قوله تعالى : ﴿بِمَا عَفَرْتَ لِي رَبِّي﴾ (يس: ٢٧) ، وهل يصح أن تكون موصولة ؟

إذا جُرَّت (ما) الاستفهامية فإنه يجب عند ابن هشام حذف ألفها ، وتبقى الفتحة دليلاً عليها ، نحو : (فِيمَ ، وَإِلَامَ ، وَعِلَامَ)^(٤) . والعلة في حذف الألف منها هو الفرق بينها وبين الموصولة ، والشرطية^(٥) .

ولكن هل يجوز إثبات هذه الألف ، وأن يُحْمَلَ عليها قوله تعالى : ﴿بِمَا عَفَرْتَ لِي رَبِّي﴾^(٦) ، أو أن تكون (ما) موصولة ؟

أجاز الزمخشري أن تكون (ما) استفهامية في قوله تعالى : ﴿بِمَا

(١) سورة القصص - من الآية ٧٩ .

(٢) تحفة الغريب ١/٩٢٦ ، ٩٢٧ .

(٣) ينظر : حاشية الطيبي ٨/٢٣١ ، وحاشية الشهاب ٥/١٤٧ ، وروح المعاني ٦/٣٥٥ .

(٤) المغني ٤/١٩ .

(٥) انظر : الإنصاف ١/١٧٢ ، والتصريح ١/١٦٣ .

(٦) سورة يس - من الآية ٢٧ .



عَفَرَلِي رَّبِّي ﴿١﴾ ؛ فقال : " ويحتمل أن تكون (ما) استفهامية ؛ يعني : (بأي شيء غفر لي ربي ؟) ... إلا أن قولك : (بم غفر لي ؟) بطرح الألف أجود ، وإن كان إثباتها جائزًا " (٢) .

وذهب ابن هشام إلى أنه لا يجوز حذف هذه الألف في الخبر ، وهو ما يحتمل الصدق ، أو الكذب ، ولا يجوز إثباتها في الاستفهام إلا للضرورة الشعرية (٣) ؛ فلا ينبغي حمل القراءة المتواترة على ذلك ؛ لضعفه ؛ ولذا فقد تعقب الزمخشري ، واعترض عليه باعتراضين ، هما :

الاعتراض الأول : وقوعه في التناقض . قال ابن هشام : " وألعب من الزمخشري ؛ إذ جَوَزَ كَوْنَهَا استفهاميةً مَعَ رَدِّهِ عَلَى مَنْ قَالَ فِي : ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ (٤) : إن المَعْنَى : (بأي شيء أغويتني ؟) بِأَنَّ إِبْطَاتِ الألف قَلِيل

(١) سورة يس - من الآية ٢٧ .

(٢) الكشاف ٥٨٥/٢ ، ٥٨٦ .

(٣) ولا يُسَلِّم لابن هشام أن إثبات الألف في (ما) الاستفهامية ضرورة ، وإنما هي لغة حكاها الأخفش ، وابن الشجري ، وذكر ابن جني أنها أضعف اللغتين . انظر : المحتسب ٣٤٧/٢ ، والألمالي الشجرية ٢٣٣/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٤٧٩/٤ ، وشرح الشواهد للبغدادى ٢١٩/٥ ، والخزانة ٥٣٨/٢ ، ١٩٧/٣ . وأجاب الشهاب الخفاجي عن ذلك بأنها " تسقط لِمَا ذَكَرَ من الفرق إلا في قولهم : (بم سئنت) فإنها لم تثبت عند جميع العرب ، سواء كانت موصولة أو استفهامية ... فسقط ما اعترض به عليه " [حاشية الشهاب ٢٣٨/٧ . وانظر : حاشية الأمير على المغني ٤/٢] .

(٤) سورة الحجر - من الآية ٣٩ .



شاذ " (١) .

وقد وافق الدماميني ابن هشام على ذلك بأن " التعارض بين الموضعين ظاهر مكشوفٌ حقيقٌ بأن يُتَعَجَّبَ منه ، كما فعل المصنف " (٢) .

ولكن ، هنا أمران يجب التنبيه عليهما :

الأمر الأول : أن الزمخشري ساق هذا المذهب في الكشف بصورة الاحتمال ؛ كما سبق ؛ إذ قال : " ويَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ (ما) استفهاميةً... إلا أن قولك : (بم غفر لي ؟) بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً " (٣) . وهذا يدل على أنه وجهٌ مرجوحٌ عنده ، وليس راجحاً .

الأمر الثاني : أن الآية التي ذكرها ابن هشام ، وهي قوله تعالى : ﴿بِمَا أَعْوَيْتَنِي﴾^(٤) ليست هي المقصودة ، وإنما آية " يس " ، وهي قوله تعالى : ﴿بِمَا عَفَرْتُ لِي رِجِّي﴾^(٥) ؛ لأن الزمخشري لم يذكر في آية " الحجر " هذه سوى وجهٍ واحدٍ ، وهو كونها مصدريةً^(٦) ، وقد نبه الدماميني على أن الموضع الذي أراده ابن هشام هو قوله تعالى : ﴿فِيمَا أَعْوَيْتَنِي﴾^(٧) ، ولكن ابن هشام

(١) المغني ٢٣/٤ - ٢٥ .

(٢) تحفة الغريب ٩١٢/١ .

(٣) الكشف ٥٨٥/٢ ، ٥٨٦ .

(٤) سورة الحجر - من الآية ٣٩ .

(٥) سورة يس - من الآية ٢٧ .

(٦) الكشف ١٩٠/٢ .

(٧) سورة الأعراف - من الآية ١٦ .



خلط بين الموضوعين^(١) .

الاعتراض الثاني : أن الزمخشري " أَجَارَ هُوَ ، وَغَيْرَهُ أَنْ تَكُونَ (ما) بِمَعْنَى : (الَّذِي) ، وَهُوَ بَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ الَّذِي غُفِرَ لَهُ هُوَ الذُّنُوبُ ، وَيَبْعَدُ إِزَادَةُ الإِطْلَاعِ عَلَيْهَا ، وَإِنْ غُفِرَتْ " ^(٢) .

ولتوضيح هذا الاعتراض ، والجواب عنه لابد أن نذكر أن في الآية ثلاثة مذاهب ، هي :

المذهب الأول : أن (ما) استفهامية ، وفيه معنى التعجب من مغفرة الله - تعالى - له ، وتقديره : (بأي شيء غُفِرَ لي ربي ؟) ، على التقليل لعمله ، والتعظيم لمغفرة الله ﷻ له ؛ فيجوز الابتداء بها على هذا الوجه^(٣) ، وهو قول مقاتل في تفسيره^(٤) .

وليس الزمخشريُّ أَوْلَ مَنْ أَجَازَهُ كَمَا يُوهَمُ بِهَذَا اعْتِرَاضُ ابْنِ هِشَامٍ عَلَيْهِ ، بل سبقه إلى ذلك : الفراء ؛ إذ يجوزُ - عنده - أن يُقالَ : (بما) بالألف ، على الأصل فيها^(٥) ، وممن أجازه - أيضًا - الزجاج ، والبيضاوي ، واختاره بيان الحقّ النيسابوري^(٦) .

(١) انظر : الكشف ٥٤٢/٩ ، وتحفة الغريب ٩١١/١ ، ٩١٢ . ونبه على هذا -أيضًا- محقق المغني ٢٤/٤ .

(٢) المغني ٢٤/٤ ، ٢٥ .

(٣) انظر : مشكل مكي ٦٠١/٢ .

(٤) التفسير البسيط ٤٧٠/١٨ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٧٤/٢ ، ٣٧٥ .

(٦) معاني القرآن للزجاج ٢٨٣/٤ ، وتفسير البيضاوي ٢٦٦/٤ ، وباهر البرهان ١١٧٧/٢ . وانظر : البيان ٢٩٣/٢ ، والتبيان ص ١٠٨٠ ، ورده الكسائي ، والكرماني ، والفخر



المذهب الثاني : أن (ما) مصدرية ، أي : (يعلمون بغفران الله لي ، وجعله إياي من المكرمين) ، وهو مذهب كثير من المفسرين ، كالكسائي ، ومكي ، والبغوي ، وأبي حيان ، والسمين ، والآلوسي ، والطاهر ابن عاشور ، وغيرهم^(١) .

المذهب الثالث : أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي) ، والعائد محذوف تقديره : (بالذي غفر لي ربي من الذنوب) ، أي : بسببه ، ويصح أن يكون تقديره : (بالذي غفره) ، أي : (بالغفران الذي غفره لي ربي فيؤمنون) ؛ فنصّحهم حيًا وميتًا ، والمراد : تعظيم مغفرته - تعالى - له ؛ فتؤول بهذا إلى المصدرية^(٢) .

وأجاز هذا الوجه مكي ، والزمخشري ، وابن الجوزي ، وغيرهم^(٣) .

- ==
- الرازي ، وأبو حيان ؛ لأن إثبات الألف فيها من الضرورة . انظر : غرائب التفسير ٩٥٨/٢ ، ومفاتيح الغيب ٢٦٨/٢٦ ، والبحر المحيط ٣١٧/٧ .
- (١) انظر : تفسير مكي ٦٠٢٢/٩ ، والتفسير البسيط ٤٦٩/١٨ ، وتفسير البغوي ١٢/٤ ، والبحر المحيط ٣١٧/٧ ، والدر المصون ٤٧٩/٥ ، وفتح القدير ٤٢٠/٤ ، وروح المعاني ٢٢٩/٢٢ ، والتحرير والتنوير ٣٧١/٢٢ . وأجازه الزجاج ، وابن الجوزي ، والفخر الرازي ، والبيضاوي . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣/٤ ، وزاد المسير ١٤/٧ ، ومفاتيح الغيب ٢٦٨/٢٦ ، وتفسير البيضاوي ٢٦٦/٤ . وضعفه الكرمانلي في غرائب التفسير ٩٥٧/٢ بأنه لا يصح حينئذ عطف جملة " بما غفر لي ربي " على قوله : ﴿ وَجَعَلَنِي مِّنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ (يس : ٢٧) .
- (٢) روح المعاني ٢٢٩/٢٢ .
- (٣) مشكل مكي ٦٠١/٢ ، والكشاف ١١٠/٤ ، وزاد المسير ١٤/٧ . وانظر : غرائب التفسير ٩٥٧/٢ .



وضَعَفَهُ أَبُو حِيان ، وابن هشام بأنه ليس بجيد ؛ إذ المعنى حينئذ : أنه يتمنى علمهم بالذنوب المغفورة ، وهذا بعيدٌ أن يريدَ الاطلاعَ على ذنوبهم ، وإنْ غُفِرَتْ ، وإنما المراد هو أن يتمنى أن يعلموا بمغفرة ذنوبه ، وبجَعْلِهِ من المكرمين^(١) .

وزاد الآلوسي وجهًا آخر ، وهو أنْ عَطَفَ ﴿وَجَعَلَنِي مِنَ الْمَكْرَمِينَ﴾^(٢) عليه ، لا ينتظم^(٣) .

دفاع الدماميني عن هذا الاعتراض :

أجاب الدماميني عن هذا بوجهين :

الوجه الأول : أننا " لا نُسَلِّمُ أن (ما) بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب ، بل هي عبارة عن الغفران ، والمعنى : (يا ليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي) ، فإذن لا تفاوت في حاصل المعنى بين المصدرية ، والموصولة"^(٤) .

وأرى أن المعنى يكون صحيحًا إذا كانت (ما) واقعة على الغفران ، وهو أحد التقديرين المذكورين في هذا الوجه ، وقد رجح ذلك الشمني ، والأمير^(٥) .
الوجه الثاني : أنه إذا " سلمنا أنها عبارة عن الذنوب ، لكن لا نُسَلِّمُ أنه

(١) البحر المحيط ٣١٦/٧ ، والمغني ٢٥/٤ .

(٢) سورة يس - من الآية ٢٧ .

(٣) روح المعاني ٢٢٩/٢٢ . ويمكن الرد على هذا بأن العطف صحيح ، والتقدير فيه :
(بالذي غفره) ، أي : (بالغفران الذي غفره ، وبجَعْلِي من المكرمين) .

(٤) تحفة الغريب ٩١٢/١ .

(٥) حاشية الشمني ٧٦/٢ ، وحاشية الأمير ٤/٢ .



يَبْغُ إِرَادَةَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا مَطْلَقًا ؛ إذ يجوز أن يكون الغرضُ من ذلك : الإِعْلَامَ بِعِظَمِ مَغْفَرَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، ووفور كرمه ، وسعة رحمته ؛ فلا يبعد حينئذُ إِرَادَةَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا ، بل ذلك هو اللائق على هذا التقدير ؛ فإنه أوقع في النَّفْسِ مِنْ ذِكْرِ الْمَغْفَرَةِ مُجْرَدَةً عَنْ ذِكْرِ الْمَغْفُورِ ؛ لاحتمال حِقَارَتِهِ ^(١) .

ويرى الآلوسي أن هذا التخريج الذي ذكره الدماميني فيه تكلف ^(٢) ، ولا أدري أين هو هذا التكلف ؟ بل إن هذا المعنى - في رأبي - جيد غير بعيد ، فيه دلالة رائعة ملحوظة ، وهذا هو الأقرب إلى طريقة الزمخشري ، ومنهجه ، وبلاغته ؛ إذ ليس ببعيد أن يريد حبيب النجار - رضي الله عنه - أن يطلّعا على هذه الذنوب حتى يعلموا سعة كرم الله تعالى ، وشرف دينه ؛ حيث غفّر منه هذه الذنوب مع عظيمها ^(٣) .

(٣) نوع (اللام) في قوله تعالى : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾

(الضحى:٥)

للعلماء في معنى (اللام) من ﴿وَلَسَوْفَ﴾ في هذه الآية مذهبان :

أحدهما : أن (اللام) للقسم ، كالتي في نحو : (لأقومن) ، ونابت (سوف) عن إحدى نوني التوكيد ، فكأنه قال : (وليعطينك) ، وإلى هذا ذهب الفارسي ، وابن جنّي، وابن الحاجب . وأجازه أبو حيان ، والسمين ،

(١) تحفة الغريب ٩١٢/١ .

(٢) روح المعاني ٢٢٩/٢٢ .

(٣) حاشية الأمير ٤/٢ .



وغيرهم (١) .

والثَّانِي : أن اللام لام الابتداء دخلت على الخبر لتأكيد مضمون الجملة ، والمبتدأ محذوف تقديره : (ولأنت سوف يعطيك) ، وليست اللام للقسم ؛ لأنها لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد (٢) .

وهذا هو مذهب الزمخشري ، وتابعه الفخر الرازي ، والبيضاوي ، والنسفي ، وأبو حيان ، والكوراني ، وأبو السعود ، والخطيب الشربيني (٣) .

وقد اعترض ابن هشام على الزمخشري فضَعَّف هذا التقدير من وجهين :

الوجه الأول : أن فيه تكلفين لغير ضرورة ، وهما : تقدير محذوف ،

(١) كابن عادل ، والنيسابوري ، وابن عجيبة . انظر : سر الصناعة ٤٠٨/١ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢٧٣/٢ ، والبحر المحيط ٤٨١/٨ ، والدر المصون ٣٧/١١ ، ٣٨ ، واللباب ٣٨٥/٢٠ ، وغرائب القرآن ٥١٦/٦ ، والبحر المديد ٣١٨/٧ ، وروح المعاني ١٥٩/٣٠ . وأما قاعدة التلازم بينها وبين نون التوكيد فقد استثنى منها النحاة صورتين :

الأولى : أن يُفصل بينها وبين الفعل بحرف التنفيس ؛ كهذه الآية .

والثانية : أن يُفصل بينهما بمعمول الفعل ، كقوله تعالى : ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾

(آل عمران : ١٥٨) [ينظر : إرشاد العقل السليم ١٧٠/٩ ، وفتح القدير ٤٥٧/٥] .

(٢) فمنع الزمخشري من أن تكون جوابًا ؛ لأنها داخلة على المضارع لفظًا وتقديرًا .

[الدر المصون ٣٩/١١ ، واللباب ٣٨٥/٢٠] . وجمع بين حرف التوكيد (اللام) ،

وحرف الاستقبال (سوف) ؛ للدلالة على أن العطاء كائن لا محالة وإن تأخر

لحكمة . انظر : أنوار التنزيل ٣١٩/٥ .

(٣) الكشاف ٣٩٢/٦ ، ومفاتيح الغيب ١٩٥/٣١ ، وأنوار التنزيل ٣١٩/٥ ، ومدارك التنزيل

٦٥٤/٣ ، والبحر المحيط ٤٨١/٨ ، وغاية الأمانى ٤٠٣/١ ، وإرشاد العقل السليم

١٧٠/٩ ، والسراج المنير ٤٠٣/٤ .



وهو المبتدأ (أنت) ، وخلع اللام عن معنى الحال ؛ لئلا يجتمع دليل الحال ، وهو اللام ، ودليل الاستقبال ، وهو السين .

الوجه الثاني : أن الزمخشري قال : " إن لَامَ الْقِسْمِ مَعَ الْمُضَارِعِ لَا تَفَارِقُ النُّونَ ^(١) ، وهو مَمْنُوعٌ ؛ لأنه تجب اللام ، وتمتنع النون ، وذلك مع حرف التنفيس كما في هذه الآية ^(٢) .

دفاع الدماميني :

أجاب الدماميني عن ذلك بأن كلام الزمخشري هذا محمول " على أن مراده أن (لام) القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون ، وهذا هو الظاهر من المعية ، وحينئذ يستقيم الكلام ، ولا يردُّ عليه شيءٌ مما ذكره ^(٣) .

ونلاحظ أن الدماميني أجاب عن الاعتراض الثاني ، ولكنه أغفل الرد عن الأول منهما ، ويمكننا أن نذكر الجواب عن ذلك ، وهو أنه لا بأس بحذف المبتدأ ، كما هو مقرر معروف ، وأما اللام المؤكدة فليست لتخليص المضارع للحال ، بل هي لمطلق التأكيد فقط ، ويُفهم منها الحال بالقرينة؛ لأنه أنسب بالتأكيد ^(٤) .

(١) الكشف ٣٩٢/٦ .

(٢) المغني ٢٤٩/٣ ، ٢٥٠ . وانظر : الجني الداني ص ٢٠ .

(٣) تحفة الغريب ٧٥٥/١ . وانظر : حاشية الشمني ٤٢/٢ .

(٤) وهو قد صرَّح في موضع آخر من الكشف ٣٩/٤ ، ٤٠ ، باجتماعهما على أن

تكون اللام مخلصاً للتوكيد ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا ﴾ (مريم:

٦٦) ، ونظراً لهذا بخلع اللام عن التعريف ، وإخلاصها للتعويض في : (يا الله) .

وذهب الطيبي في حاشيته ٦٥/١٠ إلى أن هذا التقدير يخالف تقديره في آية

الضحى هذه .



وعلى التسليم بأنها لتخليصه للحال - أيضًا - ؛ فيجوز أن يُقال : إنها تجردت للتأكيد - هنا - بقرينة ذُكر (سَوَفَ) بعدها^(١) .

وأورد ابن الحاجب اعتراضًا آخر على هذا المذهب ، وهو أن اللام مع المبتدأ ، ك (قد) مع الفعل ، و(إِنَّ) مع الاسم ؛ فكما لا يُحذفُ الاسم ، والفعل ، وتبقى (إِنَّ) ، و(قد) ، كذلك لا تبقى اللام بعد حذف الاسم (المبتدأ)^(٢) .

والجواب عن هذا : هو أَنَّ الفَرْقَ بين هذه اللام ، و(إِنَّ ، وقد) : أنهما مؤثران في المدخول عليه مع التوكيد ، بخلاف هذه (اللام) فإن مقتضاها : توكيد مضمون الجملة ، وهو باق ، وإن حُذِفَ المبتدأ^(٣) .

ومما يُعْتَرَضُ به - أيضًا - على مذهب الزمخشري : أن التأكيد يقتضي الاعتناء ، والحذف من الجملة ينافيه ، وأنه يلزم عليه التقدير ، والأصل هو عدم التقدير^(٤) .

وأجاب الآلوسي عن هذا بأن المؤكّد هو الجملة ، وليس المبتدأ وحده حتى ينافي تأكّيدُه حذْفَه ، كما أن النحويين يقدرّون كثيرًا في الكلام ، كما قدرّوا المبتدأ في نحو : (قمتُ وأصكُ عينَه) ، وهو تقدير لأجل الصناعة النحوية دون المعنى ، كما في هذه الآية^(٥) .

وقد ظهر لنا من خلال ما ذكرناه ضعف الاعتراضات التي أوردها ابن

(١) أو يُقال : المستقبل ، وهو الإعطاء مُنْزَلُ منزلة الواقع الحالي . ينظر : حاشية

الطبيبي ٤٨٥/١٦ ، وروح المعاني ١٥٩/٣٠ .

(٢) الإيضاح ٢٧٣/٢ ، ٢٧٤ ، وحاشية الطبيبي ٤٨٤/١٦ .

(٣) حاشية الطبيبي ٤٨٥/١٦ .

(٤) روح المعاني ١٥٩/٣٠ .

(٥) انظر : روح المعاني ١٥٩/٣٠ .



هشام ، وغيره على الزمخشري .

(٤) وقوع (الفاء) في جواب الشرط المحذوف في قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ (الأنفال : ١٧) ، وتقدير هذا الشرط .

يُطْرَدُ - عند ابن هشام - حذْفُ جملة الشرط بعد الطلب ، كقوله تعالى : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ (١) ، أي : (فإن تتبعوني يحبكم الله) (٢) ، وقد يأتي الحذف بدون أن يتقدم طلب ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيتَى فَعَبُدُونِ ﴾ (٣) ، أي : (إن لم يتأت إخلاص العباد لي في هذه البلدة فايبي فاعبدون في غيرها) (٤) .

وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ (٥) ؛ فيقول : "وَالْفَاءُ وَالْفَاءُ جَوَابُ شَرْطٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : (إِنْ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ فَأَنْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوهُمْ ، وَلكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) (٦) .

وجعل ابن هشام التقدير عند الزمخشري : (إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم) ؛ ولذا فقد اعترض عليه بقوله : " ويردّه : أن الجواب المنفي ب (لم) لا تدخل عليه الفاء " (٧) .

(١) سورة آل عمران - من الآية ٣١ .

(٢) وهذا على القول بأن المجزوم في جملة الطلب مجزوم بشرط مقدر .

(٣) سورة العنكبوت - من الآية ٥٦ .

(٤) المغني ٥١٩/٦ ، ٥٢٠ .

(٥) سورة الأنفال - من الآية ١٧ .

(٦) الكشاف ٥٦٦/٢ .

(٧) المغني ٥٢١/٦ .



دفاع الدماميني :

دفع الدماميني هذا الاعتراض بأنه " ليس الجواب - هنا - جملة فعليةٌ فعلها منفيٌ ب (لم) حتى يتوجه هذا الرد ، وإنما هو جملة اسمية حُذِف مبتدؤها ، أي : (فأنتم لم تقتلوهم) ، وقد صرَّح الزمخشري بذلك ... فالفاء - على هذا - واجبةٌ لوقوع الجواب جملة اسمية ، وهذا نظير ما قالوه في ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾^(١) : إنه على تقدير مبتدأ محذوف ، أي : (فهو ينتقم الله منه) ، وإلا فالمضارع بدون تقدير لا تدخل عليه الفاء ، ويا عجبًا من المصنف [ابن هشام] كيف يقع منه مثل هذا ؟ "^(٢) .

ومن خلال دفاع الدماميني تجد أن اعتراض ابن هشام غير وارد على الزمخشري ؛ لأن الجملة - عنده كما صرح في الكشف - جملة اسمية ، والتقدير : (فأنتم لم تقتلوهم)^(٣) .

ومن الجدير بالذكر أن ابن الناظم قد تابع الزمخشري في ذلك المذهب السابق^(٤) .

واعترض أبو حيان على الزمخشري ، ولكن من وجه آخر ، لم يتعرض له الدماميني ، وهو أن الفاء في الآية ليست جواب شرط محذوف ، وإنما هي

(١) سورة المائدة - من الآية ٩٥ .

(٢) تحفة الغريب ٧٤٣/٢ ، ٧٤٤ . وينظر : حاشية الشمني ٢٦٦/٢ .

(٣) قال الشهاب : " ومن غفل عن هذا قال : إن علة الجزاء أقيمت مقامه ، والأصل : (إن افتخرتم بقتلهم فلا تفتخروا به فإنكم لم تقتلوهم) " . ينظر : حاشية الشهاب

. ٢٦٠/٤

(٤) الكشف ٥٦٦/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧٦ .



لربط بين الجمل ؛ فتكون عاطفة على جملة ﴿فَلَا تُوْهِمُ الْاَدْبَارَ﴾^(١) ؛
لأنه لما قال : ﴿فَاصْرِبُوا فَوْقَ الْاَعْنَاقِ﴾^(٢) كان امثالاً ما أمروا به بأباً
للقتل، فقيل : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾^(٣) ، أي : (لستم مستبدين بالقتل)^(٤) .

وكون الفاء للربط هو الأولى عند السفاقي من دعوى
الحذف^(٥) . وأجازه الطاهر ابن عاشور^(٦) .

والظاهر - في رأيي - أن مذهب الزمخشري هو الصحيح ، وأن
الفاء - في الآية - جواب شرط مقدر ، والتقدير : (إن افتخرتم بقتلهم
فأنتم لم تقتلوهم) ، فالفاء فصيحة ناشئة عن جملة ﴿اِذْبُوْحِي﴾^(٧)
تفصح عن شرط مقدر قبلها ، فتكون رابطة لجوابه^(٨) .

وممن ذهب إلى هذا - أيضاً - : السكاكي ، والبيضاوي ، والنسفي ،

(١) سورة الأنفال - من الآية ١٥ . أي : يتفرع على النهي عن تولي المشركين
الأدبار تنبيهكم إلى أن الله - تعالى - هو الذي دفع المشركين عنكم وأنتم أقل
منهم عدداً وعدة .

(٢) سورة الأنفال - من الآية ١٢ .

(٣) سورة الأنفال - من الآية ١٧ .

(٤) البحر المحيط ٤/٤٧١ . وانظر : الدر المصون ٥/٥٨٦ .

(٥) حاشية الشهاب ٤/٢٦٠ ، وحاشية السيوطي على البيضاوي ٣/٤٦٥ .

(٦) التحرير والتنوير ٩/٢٩٣ .

(٧) سورة الأنفال - من الآية ١٢ .

(٨) والتقدير - عند الطاهر ابن عاشور - : (إذا علمتم أن الله أوحى إلى الملائكة
بضرب أعناق المشركين وقطع أيديهم فلم تقتلوهم وأنتم ولكن الله قتلهم) . التحرير
والتنوير ٩/٢٩٣ .



وابن الصائغ ، والنيسابوري ، والإيجي ، وغيرهم^(١) .

(٥) تقدير جواب الشرط المحذوف في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ

وَكَفَرْتُمْ بِهِ ﴾ (الأحقاف : ١٠)

يجب حذف جملة جواب الشرط في موضعين : الأول : إذا تقدم على الشرط ما يدل عليه ، نحو : (هو ظالم إن فعل) ، الثاني : إذا اكتنفه ما يدل عليه ، نحو : (هو إن فعل ظالم)^(٢) .

ويجوز حذف الجواب في غير ذلك ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ

عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ ﴾^(٣) ، وقدره الزمخشري ، فقال : " والمعنى : (قل أخبروني إن اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به ، واجتمع شهادة أعلم بني إسرائيل على نزول مثله وإيمانه به ، مع استكباركم عنه وعن الإيمان به ، أستم أصلاً الناس وأظلمهم ؟) "^(٤) .

واعترض عليه أبو حيان ، وتلميذه ابن هشام الذي يقول : " وَيَرُدُّهُ : أن

جملة الاستفهام لا تكون جواباً إلاّ بالفاء مؤخراً عن الهمزة ، نحو : (إن

(١) كالشوكاني ، والخطيب الشربيني ، وأجازه أبو السعود . ينظر : مفتاح العلوم ص ٣٢١ ، ٣٢٢ ، وأنوار التنزيل ٥٣/٣ ، ومدارك التنزيل ٦٣٦/١ ، واللمحة في شرح الملحة ٥٦/٢ ، وغرائب القرآن ٣٨٤/٣ ، وتفسير الإيجي ١١/٢ ، والسراج المنير ٥٦١/١ . وانظر : تفسير البغوي ٢٧٨/٢ ، ومفاتيح الغيب ٤٦٦/١ ، والبرهان للزركشي ١٨١/٣ ، وفتح البيان ١٤٨/٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٠٧/٣ ، ٢٣٢ .

(٢) ينظر : المغني ٥٢٣/٦ .

(٣) سورة الأحقاف - من الآية ١٠ .

(٤) الكشاف ٤٩٥/٥ .



جئتُك أفما تحسن إليّ؟ ، ومقدمة على غيرها ، نحو : (فهل تحسنُ إليّ؟) ^(١) .

دفاع الدماميني :

دفع الدماميني هذا الاعتراض ؛ فقال : " لم يقع في الكشف هذا الكلام على هذه الصورة ، ولا فيه ما يقتضي أن جملة الاستفهام جواب ^(٢) ... فإن قلت : فهذه الجملة المقدرّة إذا لم تُجعل جوابًا للشرط فما موقعها ؟ قلت : موقعها أن تكون مفعولاً لـ (أخبروني) ، والعامل معلق ... فإن قلت : فأين جواب الشرط حينئذ ؟ قلت : هو محذوف يدل عليه الجملتان المكتنفتان له ، والتقدير في آية الأحقاف : (إن كان من عند الله ... فأخبروني أستم ظالمين؟) ^(٣) .

وخلاصة ما ذكره الدماميني في انفصاله عن هذا الاعتراض هو أن جملة الاستفهام (أستم أضل الناس) ليست جوابًا للشرط المحذوف ، وإنما هي مفعول به للفعل (أخبروني) ، والعامل معلق ، وجواب الشرط محذوف تقديره : (فأخبروني أستم ظالمين) دلّ عليه قول الزمخشريّ أولاً : (أخبروني).

وتقدير الزمخشريّ في الآية هو أن جواب الشرط محذوف يدل عليه

(١) المغني ٥٢٨/٦ . وانظر : البحر المحيط ٥٨/٨ .

(٢) ثم نقل كلام الزمخشريّ السابق في الكشف ٤٩٥/٥ .

(٣) تحفة الغريب ٧٤٦/٢ ، ٧٤٧ .



قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (١) .

وممن سبق الزمخشري إلى هذا التقدير : الواحدي ؛ إذ هو عنده : (أليس قد ظلمتم ؟) (٢) ، وقدره بهذا أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩ هـ) ، وابن عطية (ت ٥٤٢ هـ) ، وتابعهم الفخر الرازي ، والعكبري ، والبيضاوي ، والنسفي ، وابن جزي ، وابن مخلوف الثعالبي ، وأجازته مكي (٣) .

واستحسن تقديرَ الزمخشري : النيسابوري (٤) ، وهو قريب - أيضًا - من تقدير النحاس : (ألستم قد غررتم وأتيتم أمرًا قبيحًا ؟) (٥) .

وقد تعددت تقديرات المفسرين في الآية ؛ إذ كُلُّ منهم يقدر المحذوف

(١) سورة الأحقاف - من الآية ١٠ . انظر : الكشاف ٤٩٥/٥ . وقال ابن المنير في الانتصاف ٤٩٥/٥ : إنما لم يوجّه الزمخشري المعطوف إلى جهة واحدة ؛ لأن التفصيل قد يكون عطف مجموع مفردات على مجموع مفردات كُلِّ منهما .

(٢) الوسيط ١٠٥/٤ . وانظر : زاد المسير ١٠٤/٤ . وقدره الواحدي في البسيط ١٦٩/٢٠ : (ألستم تستحقون العقاب ؟) .

(٣) وهو تقدير الإيجي ، والخطيب الشربيني . انظر : الهداية لمكي ٦٨٢٣/١١ ، وتفسير السمعاني ١٥٢/٥ ، ومفاتيح الغيب ١٠/٢٨ ، والتبيان ١١٥٥/٢ ، وأنوار التنزيل ١١٢/٥ ، ومدارك التنزيل ٣٠٩/٣ ، والتسهيل ٢٧٥/٢ ، والجواهر الحسان ٢١٥/٥ ، وجامع البيان ١٢٣/٤ ، والسراج المنير ٢/٤ .

(٤) غرائب القرآن ١١٨/٦ . وقدره أبو حيان في البحر ٥٨/٨ : (فقد ظلمتم) بوجود الفاء ؛ لأن فعل الشرط ماض ، ووجهُ كَوْنِهِمْ ظالمين : أن مثله من عند الله في معتقدهم فإذا لم ينصفوا يكونوا ظالمين . ينظر : حاشية الشهاب ٩٨/٨ .

(٥) معاني القرآن ٤٤٢/٦ . وانظر : فتح القدير ٢٠/٥ .



على حسب ما يترأى له من الفهم والمعاني^(١) .

ويبدو لي أن جواب الدماميني عن هذا الاعتراض الموجه إلى الزمخشري صحيح ؛ إذ ليس يخفى على هؤلاء الأكابر من العلماء أن جملة الاستفهام المذكورة لا تكون جوابًا للشرط إلاّ بالفاء ، ويمكن أن يُعْتذر لهذا المذهب - أيضًا - بأن الزمخشري ، وغيره ذكروا أمرًا تقديرًا فسروا به المعنى ، لا الإعراب^(٢) .

(٦) معنى ﴿لَوْ﴾ التي للتمني في نحو قوله تعالى : ﴿لَقَوْلًا لَنَا كَرَّةً﴾

(الشُعراء : ١٠٢)

تأتي (لو) للتمني ، نحو : (لو تأتينا فتحدثنا) ، كما تقول : (ليتك تأتينا

(١) وفي تقدير هذا المحذوف أقوال أخرى ، هي :

١ - أن الجواب : (فمن أضل منكم ؟) ، قاله الحسن البصري ، واختاره أبو السعود .

ينظر : الوسيط ٤/١٠٥ ، وتفسير أبي السعود ٨/٨١ .

٢ - أن التقدير : (أتؤمنون به ؟) ، قاله الزجاج . انظر : معاني القرآن ٤/٤٤٠ ،

والنكت والعيون ٥/٢٧٤ ، ورموز الكنوز ١/٢٧٧ .

٣ - أن تقديره : (أتأمنون عقوبة الله ؟) ، قاله الفارسي . ينظر : فتح القدير ٥/٢٠

٤ - أن تقديره : (أفما تهلكون ؟) ، ذكره الماوردي في النكت والعيون ٥/٢٧٤

. وانظر : البسيط ٢٠/١٦٩ .

٥ - أن التقدير : (من المحق منا ومنكم ؟ ومن المبطل ؟) ذكره الثعلبي في الكشف

والبيان ٩/١٠٠ . وينظر : زاد المسير ٤/١٠٤ .

(٢) هذا على القول بأنها هي جملة الشرط . انظر : الدر المصون ٩/٦٦٤ ، وحاشية

الشهاب ٨/٢٤ ، وروح المعاني ٢٦/١٢ .



فتحدثنا) ، ومن ذلك : قوله تعالى : ﴿ فَلاَ اِنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾^(١) ، أي : (ليت لنا كَرَّةً) ،
و(لو) - هنا - ك (ليت) في نصب الفعل المضارع بعدها مقروناً بفاء
السببية^(٢) .

واختلف المُعَرَّبُونَ في (لو) التي للتمني ، وذلك على ثلاثة مذاهب، هي:

المذهب الأول : أنها قسمٌ برأسه ، ليست شرطية ، ولا مصدرية ؛ فلا
يكون لها جوابٌ كجواب (لو) الامتناعية ، ولكن قد يؤول لها قليلاً بجواب
منصوب كجواب (ليت) ، وهو مذهب الخضرابي ، وابن الضائع^(٣) .

المذهب الثاني : أنها (لو) المصدرية أُعْتُثَ عن فعل التمني^(٤) ،
وهي في هذه الآية مصدرية ، وإنما كان الجمع بينها وبين (أن) من
باب التوكيد ، وهو مذهب ابن مالك^(٥) .

المذهب الثالث : أنها (لو) الامتناعية الشرطية التي أُشْرِبَتْ معنى
التمني على سبيل المجاز ؛ فكأنك نطقت بـ (ليت) ؛ ولذا فإنها تُجاب بما

(١) سورة الشعراء - من الآية ١٠٢ .

(٢) الجنى الداني ص ٢٨٨ .

(٣) ينظر : رصف المباني ص ٢٩١ ، والمغني ٣/٤١١ ، والهمع ٤/٣٥٠ ، وشرح
الأشْمُونِي ٤/٤٦-٤٨ .

(٤) أي : أنها عند وجود فعل التمني معها تكون مصدرية ، وإذا حُذِفَ فعل التمني
كانت مفيدة للتمني . انظر : حاشية الدسوقي على المغني ١/١٧٤ .

(٥) شرح التسهيل ١/٢٣٠ . وانظر : الجنى الداني ص ٢٨٩ ، وتمهيد القواعد ٢/٧٧



تُجَابُ بِهِ (ليت) من الفاء المنصوب بعدها المضارع بإضمار (أن)^(١). فـ ﴿لَوْ﴾ في هذه الآية للتمني ، وهي الامتناعية الشرطية التي أُشْرِبَتْ معنى التمني ؛ ولذا جاء جوابها بالفاء^(٢) . وهذا هو مذهب الزمخشري ، وأبي حيان^(٣) .

واعترض ابن مالك على الزمخشري بأنه لو أراد أن (لو) حرفٌ وُضِعَ للتمني ، كـ (ليت) فهو ممنوع ؛ لأنه يستلزم منع الجمع بين (لو) وفعل التمني ،

(١) بدليل أنه قد جاء جوابها باللام بعد جوابها بالفاء ؛ فجمعوا لها بين جوابين ، كما في قول مهلهل بن ربيعة : [من الوافر]

فَلَوْ نُبِشَ الْمُقَابِرُ عَنْ كَيْبٍ .. فَيُخْبِرُ بِالذَّنَابِ أَيُّ زَيْرٍ
بِيَوْمِ الشَّمْعَمِينَ لَقَرَّ عَيْنًا .. وَكَيْفَ لِقَاءٍ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ؟

فالشاهد فيهما : أن (لو) للتمني ، وأجيب بجوابين : الأوّل : (فَبَابِر) ، وقد جاء منصوباً مقروناً بالفاء ، والثاني : (لَقَرَّ) . انظر : شرح أبيات المغني ٦٧/٥ .

(٢) ينظر : المغني ٤١١/٣ ، والخزانة ٣٠٥/١١ ، وحاشية الصبان ٤٦/٤ . والجواب في الآية محذوف عند ابن هشام ، والتقدير : (لو ثبت أن لنا كرة فنكون من المؤمنين لسرنا) ، وقوله : (فنكون) : معطوف على الاسم ﴿كَرَّةً﴾ . ينظر : المغني ٤٠٩/٣ ، ٤١٠ ، وحاشية الأمير ٢١١/١ .

(٣) المفصل ص ٢٢٣ ، والتذييل والتكميل ١٦١/٣ ، والبحر المحيط ٦٤٨/١ ، والارتشاف ١٩٠٣/٤ . وجوابها ملترّمٌ حذفه ؛ لإشرابها معنى التمني ؛ لأنه متى أمكن تقليل القواعد ، وجعل الشيء من باب المجاز ، كان أولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك . ينظر : التذييل ١٦١/٣ ، ١٦٢ . وقد ذكر المالقي أنها تكون للتمني مثل : (ليت) في المعنى وحده ، لا في اللفظ والعمل . انظر : رصف المباني ص ٥٩١ .



كما لا يُجمع بينه وبين (ليت)^(١) ، واللازم باطل ؛ فإنه يُجمع بينهما ، كما تقول :
(أتمنى لو قام زيد) .

دفاعُ الدَّمَامِينِيِّ :

الظاهر - عند الدَّمَامِينِيِّ - أن هذا الوجه الذي أبطله ابن مالك هو مراد الزمخشري ؛ فيكون مذهبه أن (لو) قد تردُّ مفيدة للتمني بحسب الوضع ؛ ولذا فقد أجاب الدَّمَامِينِيُّ عن هذا الاعتراض بأنه لا يردُّ على الزمخشري ذلك ؛ لأن (لو) " عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني ؛ فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ، ولا إشكال " ^(٢) .

وأرى أن مراد الزمخشري هو أن (لو) أُشْرِبَتْ معنى التمني ، وليس من مذهبه أن العرب قد وضعت للتمني ، ولا أعتقد أن هذا هو مقصوده ، وإلّا لكان هذا الرأي قد اشتهر عنه ، ونقله عنه مَنْ جاء بعده ، ولو كان هذا هو مراده فإن انتصار الدَّمَامِينِيِّ له متجةٌ وقوي .

وقد أوضح أبو حيان ذلك ، فقال :

" وأما قول الزمخشري : إن (لو) تجيء في معنى التمني فهو قول

(١) شرح التسهيل ٢٣٠/١ . ولا يتوجه هذا الاعتراض على الزمخشري إن أراد أن الأصل : (وددت لو تأتيني فتحدثني) ؛ فحذف فعل التمني ؛ لدلالة (لو) عليه ، فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمني ، فكان لها جواب كجوابها . وإخال أن ذلك هو مراده ؛ ولهذا تابعه أبو حيان منبهاً على هذا المعنى .

(٢) تحفة الغريب ٨٣٦/١ . ولكن يحتاج هذا - كما يقول الدَّمَامِينِيُّ - إلى ثبوت أن الزمخشري يوافق على مجيء (لو) مصدرية . ينظر : حاشية الشمني ٦١/٢ . ولم يثبت ذلك عن الزمخشري . انظر : الجنى الداني ص ٢٨٨ ، وحاشية الصبان ٤٧/٤ .



النحويين ، ولا يعنون أنها وُضعت دالة على التمني ، وإنما المعنى : أنها تُشْرَبُ معنى التمني ... وإنما تُشْرَبُهُ على سبيل المجاز " (١) ، يضاف إلى هذا: أن (لو) الواقعة بعد فعل التمني في نحو : (تمنيث لو تفعل) لا تمنى فيها ، وإنما هي مصدرية محضة ؛ " فالجمع بينها وبين فعل التمني ليس جمعًا بين نائب ومنوب عنه " (٢) .

(٧) تعيين جواب ﴿لَوْ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَقُوا لِمَثُوبَةٍ مِّنْ

عِنْدِ اللَّهِ﴾ (البقرة : ١٠٣)

الأصل في جواب (لو) الشرطية أن يكون فعلاً مجزوماً ، أو ماضياً مثبتاً ، أو منفياً بـ (ما) ، نحو : ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لِكَلِمَةٍ﴾ (٣) .

فأما قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَقُوا لِمَثُوبَةٍ﴾ (٤) فقد اختلف النحويون

في جواب ﴿لَوْ﴾ على ثلاثة مذاهب ، هي :

المذهب الأول : أن الجواب محذوف ؛ لفهم المعنى دلّ عليه قوله :

﴿لِمَثُوبَةٍ﴾ أي : ثواب ، والتقدير : (لأثيبوا) ، أو (لكان خيراً لهم) ، وذلك

لأن جواب (لو) لا يكون جملة اسمية ؛ لأنها صريحة في ثبوت مضمونها

واستقرارها ، ومضمون جواب (لو) منتفٍ ممتنع (٥) . وإلى هذا ذهب :

الأخفش ، والنحاس ، والراغب الأصفهاني ، وأبو حيان ، وابن هشام ،

(١) التذييل والتكميل ١٦١/٣ .

(٢) تمهيد القواعد ٧٧١/٢ .

(٣) سورة فاطر - من الآية ١٤ . وينظر : الارتشاف ص ١٩٠١ ، ١٩٠٢ .

(٤) سورة البقرة - من الآية ١٠٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣٦٤/٢ .



وغيرهم (١) .

المذهب الثاني : أن (لو) للتمي ؛ فيكون قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾^(٢) تمنياً لإيمانهم على سبيل المجاز ؛ كأنه قيل : (وليتهم آمنوا) ، ف (لو) بمنزلة (ليت) في إفادة التمني ؛ فلا تحتاج إلى جواب ، ثم يُبتدأ بقوله : ﴿لَمْ تُؤَبِّدْ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٣) وأجاز هذا المذهب الزمخشري، وابن هشام^(٤) .

المذهب الثالث : أن قوله : ﴿لَمْ تُؤَبِّدْ﴾ في موضع الجواب ؛ فكأنه قال : (لأثبوا) ، وهو مذهب الزجاج ، فالجواب عنده هو الثواب المفهوم من الجملة الاسمية^(٥) .

أما الزمخشري فيرى أن الجواب هو الجملة الاسمية نفسها، وأثرت - عنده -

(١) كابن عرفة ، والنيسابوري ، والخطيب الشربيني ، وأبي السعود . ينظر : إعراب القرآن ٧٢/١ ، وتفسير الراغب ٢٨١/١ ، والمحزر الوجيز ١٨٩/١ ، ومفاتيح الغيب ٦٣٤/٣ ، والارتشاف ص ١٩٠٢ ، والمغني ٢٣٢/٥ ، وتفسير ابن عرفة ٣٨٩/١ ، وغرائب القرآن ٣٥٢/١ ، والسراج المنير ٨٣/١ ، وإرشاد العقل السليم ١٤٠/١ .

(٢) سورة البقرة - من الآية ١٠٣ .

(٣) سورة البقرة - من الآية ١٠٣ .

(٤) الكشاف ٣٠٧/١ ، والمغني ٢٣٢/٥ . وينظر : مفاتيح الغيب ٦٣٤/٣ ، وأنوار التنزيل ٩٨/١ ، ومدارك التنزيل ١١٧/١ ، وغرائب القرآن ٣٥٢/١ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٥٧/٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٨٧/١ . وينظر : الارتشاف ص ١٩٠٢ ، والجنى الداني ص ٢٨٤ ، والمساعد ١٩٥/٣ ، وحاشية الطيبي ٢٥/٣ .



على الفعلية ؛ لما في ذلك من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها^(١) ، واللام واقعة في جواب (لو) ، وهذا هو مذهب العكبري ، وابن مالك ، والبيضاوي ، والنسفي^(٢) . وأجاز الطاهر ابن عاشور أن يكون قوله : ﴿لَمْ تُؤَبِّدْ﴾ دليلَ الجواب بطريقة التعريض^(٣) .

وضَعَّف أبو حيان مذهب الزمخشريّ بأن مختاره غير مختار ؛ لأنه لم يُعْهَد في لسان العرب وقوع الجملة الاسمية جواباً لـ (لو) ، وإنما هو مختلف في تخريجه ، ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل^(٤) .

كما اعترض ابن هشام على الزمخشريّ ؛ لأن ما ذهب إليه - هنا - من الوهم ، وأن الأولى أن يُقَدَّرَ الجوابُ محذوفاً ، أو أن يقَدِّرَ (لو) بمنزلة (ليت) في إفادة التمني ؛ فلا تحتاج إلى جواب^(٥) .

دفاع الدمامينيّ :

ردّ الدمامينيّ هذا الاعتراض ، فقال : " ليس هذا ذهباً منهم [أي : الزمخشريّ ، وغيره] عن هذه القاعدة ، بل هم مصرّحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل ، وهو مذهبٌ لهم اختاروه ؛ فليس تخريجهم للفروع عليه غلطاً ، وإنما وجّه الرد عليهم أن يُقال : الصواب خلاف قولهم في أصل

(١) الكشاف ٣٠٧/١ .

(٢) التبيان ١٠١/١ ، والتسهيل ص ٢٤١ ، وأنوار التنزيل ٩٨/١ ، ومدارك التنزيل ١١٧/١ .

(٣) التحرير والتنوير ٦٤٩/١ .

(٤) البحر المحيط ٥٠٤/١ .

(٥) المغني ٢٣٢/٥ .



المسألة ، وينصبُّ الدليل على ذلك " (١) .

وما ذكره الدمامينيّ صحيح ؛ لأن هؤلاء يجيزون وقوع الجملة الاسمية جوابًا لـ (لو) الشرطية ، وهو مذهب جماعة من أكابر النحويين ؛ كالعكبري ، وابن مالك ، بل إن هناك ما يسوّغُ هذا الوجه - أيضًا - عند ابن عطية ، وهو أن (المتوبة) مصدر يقع للماضي ، والاستقبال ؛ فصلاح بهذا أن يكون جوابًا لـ (لو) التي لا يكون جوابها - عند الجمهور - إلا ماضيًا ، أو بمعناه . وهو - هنا - بمعنى الماضي على ما بيّنه ابن عطية (٢) .

يضاف إلى هذا : أن التعبير بالجملة الاسمية في الآية مقصود لذاته ؛ ولذا يرى الطاهر ابن عاشور أن مراد الزمخشريّ هو " أن تَقْدِيرَ الْجَوَابِ : (لَأَتِيبُوا مَتُوبَةً مِّنَ اللَّهِ خَيْرًا لَهُمْ مِّمَّا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ) (٣) ، ولكن حُذِفَ الْفِعْلُ ، وَغُيِّرَ السِّبْكَ إِلَى مَا عَلَيْهِ النَّظْمُ الْكَرِيمُ دَلَالَةً عَلَى ثَبَاتِ الْمَتُوبَةِ لَهُمْ وَالْجَزْمُ بِخَيْرِيَّتِهَا " (٤) .

(١) تحفة الغريب ٢/ ٥٩٠ .

(٢) المحرر الوجيز ١/ ١٨٩ .

(٣) التحرير والتنوير ١/ ٦٤٨ .

(٤) ينظر : إرشاد العقل السليم ١/ ١٤٠ .



(٨) نوعُ خبرٍ (أنَّ) الواقعة بعد (لو) الشرطية بين الاسمية ، والفعلية .

تقع (أنَّ) كثيرًا بعد (لو) المحذوف شرطها ، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾^(١) وذهب السيرافي ، وتابعه الزمخشري إلى أنه يجب أن يكون خبر (أنَّ) هذه فعلاً^(٢) ؛ ليكون عوضًا من الفعل المحذوف^(٣) ، وبيان ذلك عن الرّضي : أنه إذا كان خبرها مشتقًا وجب أن يكون فعلاً ؛ لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر ، و(أنَّ) لكونها تدل على معنى التحقيق ، والثبوت تدل على معنى (ثَبَّتَ) ؛ فَأَنْزِمَ أَنْ يَكُونَ خَبْرٌ (أنَّ) فعلاً ماضيًا لا اسمَ فاعلٍ ؛ ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر ، وإذا لم يكن خبرها مشتقًا جاز ذلك للتعذر^(٤) .

وردّه ابن الحاجب ، وابن الناظم ، وأبو حيان ، وتبعهم ابن هشام^(٥) بأن ما ذكره الزمخشري إنما يكون في الخبر المشتق ، لا الجامد ؛ لأن وقوعه

(١) سورة الحجرات - من الآية ٥ . و(أنَّ) وما بعدها في محل رفع بالإجماع ، ومذهب سيبويه والجمهور أنها في محل رفع بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر . وذهب الكوفيون ، والمبرد ، وغيرهم إلى أنها فاعل بفعل مقدر ، تقديره : (ولو ثبت أنهم) ، ورجّحه المرادي . انظر : الكتاب ٤٦٢/١ ، والمقتضب ٧٦/٣ ، ٧٧ ، والجنى الداني ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ . وفيها آراء أخرى انظرها في : الارتشاف ١٨٩٩/٤ ، والمغني ٤٢٥/٣ - ٤٢٨ .

(٢) انظر : المفصل ص ٣٢٣ ، والأنموذج في النحو بشرح الأردبيلي ص ٢٠٤ . وانظر : مذهب السيرافي في الارتشاف ١٨٩٩/٤ ، والجنى الداني ص ٢٨١ .
(٣) أي : المقدر بين (لو) ، و(أنَّ) . انظر : شرح التسهيل ٩٩/٤ ، والجنى الداني ص ٢٨١ .

(٤) شرح الرّضي على الكافية ٣٩١/٢ .

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ١٦٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٧١٢ ، والبحر المحيط ١٩٠/٧ ، والارتشاف ١٩٠١/٤ ، والمغني ٤٢٩/٣ .



اسمًا شائع ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ ﴾ (١) ؛
فليس الأمر على إطلاقه إلا إذا لم يتعذر الفعل باعتبار المعنى المقصود (٢) .

وذهب ابن مالك إلى أن الذي حمل الزمخشري على ذلك " ادعاؤه
إضمار (ثبت) بين (لو) ، و (أن) على التزام كون الخبر فعلاً ، ومنعه أن يكون
اسمًا ، ولو كان بمعنى فعل ، نحو : (لو أن زيدًا حاضر) . وما منعه شائع
ذائع في كلام العرب ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ ﴾ (٣) .

وقال ابن هشام : " وَقَدْ وُجِدَتْ آيَةٌ فِي التَّنْزِيلِ وَقَعَ فِيهَا الْخَبَرُ
اسمًا مُشْتَقًّا ، وَلَمْ يَتَنَبَّهْ لَهَا الزَّمْخَشَرِيُّ ، كَمَا لَمْ يَتَنَبَّهْ لآيَةِ لُقْمَانَ
، وَلَا ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَالْأَلَمَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا ابْنُ مَالِكٍ ، وَالْأَلَمَا
اسْتَدَلَّ بِالشَّعْرِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَوَدُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾ (٤) ،
وَوُجِدَتْ آيَةُ الْخَبَرِ فِيهَا ظَرْفٌ ، وَهِيَ : ﴿ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِّنْ

(١) سورة لقمان - من الآية ٢٧ . وانظر : حاشية الخصري ٩٠/٣ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ١٦٩/٢ .

(٣) سورة لقمان - من الآية ٢٧ . وانظر : شرح الكافية الشافية ١٦٣٩/٣ . كما أن
خبره قد جاء اسمًا مشتقًا ، كقول لبيد - رضي الله عنه - :

لَوْ أَنَّ حَيَا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ

حيث جاء خبر (أن) الواقعة بعد (لو) اسمًا مشتقًا ، وهو (مدرك) . انظر : شرح الكافية الشافية
ص ١٦٣٧ .

(٤) سورة الأحزاب - من الآية ٢٠ . وقال أيضًا في شرح بانة سعاد ص ٢٨ ، ٢٩ :
" ولو استحضر هذه الآية ابن مالك لم يعدل إلى الاستشهاد بالشعر ، ولو
استحضرها الزمخشري ، وابن الحاجب لم يقولوا ما قالاه " . انظر : المغني ٣٤٢/٣
مع حاشية ٧ للمحقق .



دفاع الدماميني عن الزمخشري :

قال الدماميني مدافعاً عن الزمخشري ، وغيره : " هَوَلُ الْمُصَنَّفِ [أي : ابن هشام] - رحمه الله ، وسامحه - وَلَوْحٌ بِقُصُورِ نَظَرِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ ، وَتَبَجَّحَ بِالْإِهْتِدَاءِ إِلَى مَا لَمْ يَهْتَدُوا إِلَيْهِ ، ثُمَّ بَانَ أَنَّ مَا اهْتَدَى إِلَيْهِ دُونَهُمْ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ (لَوْ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي أوردَهَا لَيْسَتْ مِمَّا أَلْكَامَ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ ، أَوْ لِلتَّمَنِي ، وَالْكَلامُ إِنَّمَا هُوَ فِي (لَوْ) الشَّرْطِيَّةِ " (٣) .

وما ذكره الدماميني صحيحٌ ؛ إذ أورد الرضوي أن (لو) - هنا - بمعنى (أن) المصدرية ، وليست بشرطية ؛ لمجيئها بعد فعل يدل على التمني (٤) ؛ ولذا فقد اعترض الشمي - أيضاً - على ابن هشام بأن ما ذكره فيه نظر ؛ لأن (لو) في هذه الآية ليست بـ (لو) الشرطية التي الكلام فيها ، وإنما هي مصدرية داخلية على (ثبت) محذوفاً ، أو أنها للتمني حكايةً لودادتهم (٥) ، و(لو) في الآية للتمني عند الزمخشري ، قال : (تمنوا أنهم خارجون إلى

(١) سورة الصافات - من الآية ١٦٨ .

(٢) انظر : المغني ٣/٤٣١-٤٣٣ . واستدرك عليه الشيخ عزيمة بذكر عشر آيات جاء فيها الخبر ظرفاً . انظر : دراسات لأسلوب القرآن ١/٥٣٦ ، ٥٣٧ ، والمغني ٣/٤٣٣ بحاشية ٣ للمحقق .

(٣) تحفة الغريب ١/٨٤٦ .

(٤) شرح الرضوي على الكافية ٢/٣٩١ . وانظر : حاشية الدماميني على المغني ٢/٦٢ ، وحاشية الدسوقي ١/٢٧٧ ، ودراسات لأسلوب القرآن ١/٥٣٥ .

(٥) حاشية الشمي ٢/٦٢ . وانظر : حاشية الدسوقي ٢/١٤٨ ، وغنية الأريب لمصطفى رمزي الأنطاكي ٢/٦٨٣ .



البدو) (١) .

كما أن ابن الحاجب في منظومته (الوافية في نظم الكافية) يرى أن (لو) للتمني ؛ فيقول :

لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ . : (لَوْ) لِلتَّمْنِي ، لَيْسَ مِنْ ذَا النَّبَابِ (٢)

وأما آية الصافات : ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ﴾ (٣) فقد ذهب الدماميني إلى أنه لا دليل في الآية المذكورة على الزمخشري ؛ لاحتمال أنه يوجب فيها تعلق الظرف ، وهو ﴿عِنْدَنَا﴾ بفعل ، ولا يجعله متعلقًا باسم الفاعل (٤) ؛ وعلى هذا فيكون خبر ﴿أَنَّ﴾ الواقع بعد ﴿لَوْ﴾ فعلاً على مذهبه .

وبذلك يظهر لنا أن دفاع الدماميني عن الزمخشري ، وغيره فيه من الوجاهة ما فيه ، ولا يؤخذ عليه أنه أطلق الحكم - هنا - ؛ لأن من مذهبه أن الفعل (ثبت) يكون مضمراً بين (لو)، و(أَنَّ) ، وهو أقيس عند المرادي ، إبقاءً لاختصاص (لو) بالجملة الفعلية (٥) .

ولذا فينبغي أن يُحْمَلَ كلام الزمخشري على أنه مَنْعٌ كَوْنٌ خبرها اسماً مشتقاً ، والتزم الفعل حينئذ ؛ لإمكان صوغه ، قضاءً لحق طلبها للفعل ، وأما

(١) الكشاف ٥٥٦/٣ .

(٢) انظر : شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٤١١ ، ٤١٣ - دراسة وتحقيق د. موسى بناي علوان العليلي - مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

(٣) سورة الصافات - من الآية ١٦٨ .

(٤) تحفة الغريب ١/٨٤٦ .

(٥) الجنى الداني ص ٢٨٠ .



إذا كان الاسم جامدًا فيجوز ؛ لتعذر صوغ الفعل منه^(١) .

(٩) مجيء (هل) مُرَادِفَةٌ لـ (قَدْ) ، وهل يكون ذلك في كلِّ موضعٍ تردُّ فيه ؟

قد تأتي (هل) بمعنى (قد) ، وذلك مع الفعل ، كما في قوله تعالى :

﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾^(٢) .

قال ابن هشام : " وَبَالِغُ الزَّمْحَشَرِيِّ ، فَرَعَمَ أَنَّهَا أَبَدًا بِمَعْنَى : (قد) ، وَأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ إِنَّمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ هَمْزَةٍ مَقْدَرَةٍ مَعَهَا ، وَنَقَلَهُ فِي الْمَفْصَلِ عَنِ سَيِّبَوِيِّهِ ، فَقَالَ : وَعِنْدَ سَيِّبَوِيِّهِ أَنَّ (هَل) بِمَعْنَى (قد) إِلَّا أَنَّهُمْ تَرَكُوا الْأَلْفَ

(١) ويردُّ عليه القول السابق للبيد بن ربيعة ، - رضي الله عنه - :

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَاحِ

وللمجيب عنه أن يقول : إن هذا البيت ، ونحوه من النادر ؛ فلا يرَدُّ عليه . انظر : الجنى الداني ص ٢٨٢ .

(٢) سورة الإنسان - من الآية ١ . وهو قول ابن عباس - رضي الله عنه - ، وذهب إليه أبو عبيدة ، وابن قتيبة ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، وابن الأنباري ، وابن خالويه ، وابن جنِّي ، وعبد القاهر ، وغيرهم كثير . انظر : مجاز القرآن ٧٩/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٥٣٨ ، وتفسير غريب القرآن ص ٥٠٢ ، والمقتضب ٢٩٨/١ ، ١٨٩/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٥٧/٥ ، والأصول ٢١٥/٢ ، والأضداد ص ١٩١ ، وإعراب ثلاثين سورة ص ٦٤ ، واللمع ص ٢٢٩ ، والخصائص ٤٦٤/٢ ، ودرج الدرر ١٦٨٣/٤ . وينظر : بحر العلوم ٤٢٩/٣ ، والبسيط ٦٠٥/٢٣ ، والنكت لابن فضال ٥٢٩/١ ، وغرائب التفسير ١٢٨٥/٢ ، وزاد المسير ١٧٠/٤ ، وتفسير النسفي ٦٣٣/٣ ، وغاية الأمانى ٢٩٣/١ . وضعفه ابن جزي في التسهيل ٤٧٦/١ . وذهب مكِّي ، وأبو حيان ، والسمين إلى أن (هل) على بابها من الاستفهام المحض ، أو يكون بمعنى التقرير أو الإنكار . انظر : البحر المحيط ٣٨٥/٨ ، والدر المصون ٥٨٩/١٠ .



قبلها ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ ... (١) ، وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ لَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ كَ (قَدْ) ، وَلَمْ أَرْ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَا نَقَلَهُ " (٢) .

دفاع الدماميني :

انتصر الدماميني للزمخشري بأمرين ، هما :

الأمر الأول : " أنه لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه ، وكان الأولى به تحسين الظن بالزمخشري ؛ فإنه إمام في هذا الفن ، ثبت في النقل .
الأمر الثاني : أن " ما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه ، كما ذكر عنه " (٣) .

وما ذكره الدماميني حقًّا صراحًا لا شك فيه ؛ لأن سيبويه ذكر هذا في موضعين من كتابه ؛ فيقول في أحدهما : " وَتَقُولُ : (أَمْ هَلْ) فَإِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (قَدْ) ، وَلَكِنَّهُمْ تَرَكُوا الْأَلْفَ اسْتِغْنَاءً ؛ إِذْ كَانَ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ " (٤) .

ويقول في الموضع الآخر : " وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد) ،

(١) المفصل ص ٣١٩ . وقد جاء دخولها عليها في قول زيد الخيل - رضي الله عنه -:

[من البسيط]

سائل فوارس يربوعٍ بِسِدَّتِنَا . . . أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ ؟

ينظر : الجنى الداني ص ٣٤٤ ، وشرح شواهد المغني ٦/٦٧ .

(٢) المغني ٤/٣٣٦-٣٣٨ .

(٣) تحفة الغريب ١/١٠٣٩ ، ١٠٤٠ . وانظر : حاشية الشمي ٢/١٠٣ .

(٤) الكتاب ٤/٢٢٠ . وانظر : الموضع الثاني في الكتاب : ٣/١٨٩ .



ولكنهم تركوا الألف ؛ إذ كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام^(١) .

ولم يقف ابن هشام على ذلك ؛ فأنكر ما نقله الزمخشري عن سيبويه ، مع أنه غير محق - كما ذكرنا - .

وممن دافع عن الزمخشري : ابن يعيش ؛ فقد استظهر أن هذا هو مذهب سيبويه^(٢) ، وكذلك الشيخ عزيمة الذي ردّ كلام ابن هشام^(٣) .

ودفاع الدماميني - كما رأينا - جاء بأوضح بيان ، وبأقوى حجة ، لكن بقي أن نذكر أن مذهب الزمخشري أن (هل) تكون دائماً بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة ، وأن الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة ، هو - أيضاً - مذهب سيبويه ، واختاره السكاكي ، والبيضاوي ، والبقاعي^(٤) .

وذكر بعضهم أنه بقي على هذا المذهب قيد آخر ، وهو أن يقول : (في الجمل الفعلية) ؛ لأنه متى دخلت (هل) على جملة اسمية استحالت كونها

(١) الكتاب ١٨٩/٣ .

(٢) شرح المفصل ١٥٢/٨ . وانظر : الخزانة ٢٦١/١١ ، وشرح الشواهد ٦٧/٦ ، ٦٨ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٧١/٣ .

(٤) انظر : الكتاب ١٨٩/٣ ، والكشاف ٢٧٤/٦ ، والمفصل ص ٣١٩ ، ومفتاح العلوم ٥٧ -

٥٨ ، وأنوار التنزيل ٢٦٩/٥ ، ونظم الدرر ١٢٢/٢١ ، وحاشية الطيبي ١٧٨/١٦ .

ويشرح السمين معنى قوله : (في الاستفهام خاصة) بأن (هل) لا تكون بهذا المعنى إلا ومعها استفهام لفظاً ، كقوله : (أَهْلَ رَأَوْنَا بِسَهَجِ الْقَائِمِ ؟) ، أو تقديرًا كما في قوله تعالى :

﴿هَلْ أُنِى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ (الإنسان : ١) ، فلو قلت : (هل جاء زيد) تعني : (قد جاء) من غير

استفهام ، لم يجوز . انظر : الدر المصون ٥٩٠/١٠ . وأول السيرافي كلام سيبويه - هنا -

على أن المراد به أن (هل) يستقبل بها الاستفهام ، كما أن (قد) يستقبل بها الخبر . ينظر :

عروس الأفراح للسبكي ٤٣٦/١ .



بمعنى (قد) ؛ لأن (قد) مختصة بالأفعال ، وهو مردودٌ عند السمين ؛ لأنه لا يردُّ عليه هذا ؛ لِمَا تَقَرَّرَ من أَنَّ (قَدَّ) لا تباشر الأسماء^(١) .

واعترض أبو حيان ، وابن هشام على الزمخشري ؛ لأن (هل) - عندهما - لا تأتي بمعنى (قد) مطلقًا ، وإنما هي للاستفهام^(٢) ، ولأنها لو حُمِلَتْ على معنى (قد) لامتنع نحو : (هل زيدٌ قائم) ، كما امتنع نحو : (قد زيدٌ قائم)^(٣) . وأجاب البهاء السبكي عن هذا بأنها حملت على الهمزة في ذلك^(٤) .

واعترض أبي حيان ، وابن هشام مردودٌ عليه بما قاله البغدادي :

" وَيَرِدُ عَلَيْهِمَا أَنْ مَا رَدَّاهُ هُوَ قَوْلُ سَيِّبَوَيْهِ إِمَامِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالْمُبْرِدِ ، وَقَوْلِ إِمَامِ الْكُوفِيِّينَ : الْكَسَائِيَّ ، وَتَلْمِيذِهِ الْفَرَّاءِ ، وَكُلَّهُمْ أَيْمَةٌ النَّحْوِ ، وَالتَّفْسِيرِ ، وَاللُّغَةِ ، وَقَدْ خَالَطُوا الْعَرَبَ الْفُصْحَاءَ ، وَسَمِعُوا كَلَامَهُمْ ، وَفَهُمُوا

(١) الدر المصون ٥٩٠/١٠ .

(٢) البحر المحيط ٣٨٥/٨ ، والمغني ٣٤٠/٤-٣٤٥ . وانظر : عروس الأفرح

٤٣٦/١ . وفي المسألة مذهبان آخران لا يخرجان عن كونها بمعنى (قد) ، لكن

باعتبارين مختلفين ، وهما :

١ - أنها بمعنى (قد) دون استفهام مقدر ، وهو مذهب الفراء ، والمبرد ، والكسائي ،

والواحدي ، ينظر : معاني القرآن ٢١٣/٣ ، والمقتضب ٤٣/١ ، ٢٨٩/٣ ،

والبسيط ٥/٢٣ ، والخزانة ٢٦١/١١-٢٦٨ . وانظر : الدر المصون ٥٩٠/١٠ .

٢ - أنها تتعين لمعنى (قد) عند دخولها على همزة الاستفهام ، وإلا فإنها تكون

لأحدهما ، وهو مذهب ابن مالك . انظر : التسهيل ص ٢٤٣ ، وشرح التسهيل

١١٥/٤ .

ورده أبو حيان بأن لا دلالة على التعيين ؛ لأن ذلك لم يكثر كثرةً توجب القياس عليه .

(٣) المغني ٣٣٧/٤ .

(٤) عروس الأفرح ٤٣٦/١ .



مقاصدهم ، وَتَبَّتْ النَّقْلُ عَنْهُمْ ؛ فَيَتَعَيَّن الْأَخْذُ بِهِ ، وَرُدُّ مَنْ خَالَفَهُمْ فِي هَذَا
الْبَابِ " (١) .

(١٠) الفرق بين ﴿ نَزَّلَ ﴾ ، و﴿ أَنْزَلَ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ
مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ (آل عمران : ٣)

مما يتعدى به الفعل اللازم : همزة (أفعل) ، وتضعيف العين ، وقد
اجتمعا في هذه الآية الكريمة من سورة (آل عمران) ، وذهب الزمخشري إلى
التفريق بين الصيغتين : ﴿ نَزَّلَ ﴾ و﴿ أَنْزَلَ ﴾ في المعنى ؛ فجعل ﴿ أَنْزَلَ ﴾ لما
كان دفعةً واحدةً ، و﴿ نَزَّلَ ﴾ لما كان على التدرج ؛ فقال :

" فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ قِيلَ : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ ، و﴿ أَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ ؟
قُلْتُ : لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مُنْجَمًا ، وَنَزَلَ الْكِتَابَانِ جُمْلَةً " (٢) .

واعترض عليه أبو حيان ، بأن التعدي بالتضعيف لا تدل على التكرير ، ولا
التنجيم ، ويدل على أنهما بمعنى واحد : أن من القراءات ما يخالف ذلك ؛ فإن
لفظة ﴿ أَنْزَلَ ﴾ قد تكون في قراءة أخرى ﴿ نَزَّلَ ﴾ في الآية نفسها ، والموضع
نفسه ؛ فلو كان أحدهما يدل على التنجيم ، والآخر يدل على النزول دفعة واحدة
لتناقض الإخبار ، وهو محال (٣) .

واعترض عليه ابن هشام - أيضًا - مبينًا بعض ما يخرج عن هذا
الفرق الذي ذكره الزمخشري ؛ فيقول : " وَيُشْكِلُ عَلَى قَوْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ :

(١) الخزانة ٢٦٨/١١ .

(٢) الكشاف ٥٢٦/٢ .

(٣) البحر المحيط ٣٩٣/٢ . وينظر : تفسير ابن عرفة ٣٤٥/١ ، وروح المعاني

. ٢١٦/١



قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ (١) فَقَرَنَ ﴿ نُزِّلَ ﴾ بـ ﴿ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا ﴾ (٢) ، وذلك إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ (٣) ، وهي آية واحدة " (٤) .

دفاع الدماميني :

انتصر الدماميني للزمخشري ؛ فردّ هذا الاعتراض ، فقال :

" جوابُ هذا الإشكالِ : أن الزمخشري لا يقول بأن ﴿ نُزِّلَ ﴾ يدل على التدرّج إلا حيث لا توجد قرينةٌ تنافيه. وقد قال هو في الكشاف في هذه الآية: " ﴿ نُزِّلَ ﴾ هَاهُنَا بِمَعْنَى ﴿ أَنْزَلَ ﴾ لَا غَيْرَ ، كَ (خَبَرَ) بِمَعْنَى : (أَخْبَرَ) ، وَإِلَّا كَانَ مُتَدَافِعًا" (٥) ، يعني : لأن ﴿ نُزِّلَ ﴾ للتدرّج ، و﴿ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ تنافيه ؛ فظهر أن مراده ما قلناه ، ولا إشكال حينئذ . وقد قال في قوله تعالى : ﴿ وَمَا نُنزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ﴾ (٦) : " و(التنزل) على معنيين : معنى : النزول على مهل ، ومعنى : النزول على الإطلاق ،

(١) سورة الفرقان - من الآية ٣٢ .

(٢) سورة النساء - من الآية ١٤٠ .

(٣) سورة الأنعام - من الآية ٦٨ .

(٤) يقصد أن ما في آية النساء ، والأنعام موضوعهما واحد ، فكأنهما آية واحدة ، وما كان بهذه المثابة ينزل دفعة واحدة ، لا على التدرّج. انظر: المغني ٥/٦٨٩ ،

٦٩٠ .

(٥) الكشاف ٤/٣٤٧ .

(٦) سورة مريم - من الآية ٦٤ .



واللائق بهذا الموضوع هو النزول على مهل^(١) ، هذا كلامه ، وهو صريح في أن ﴿نَزَّلَ﴾ يرُدُّ للمعنيين ، ويُستعملُ في كُلِّ محلٍّ ما هو لائق به ، فكيف يرُدُّ عليه ما ذكره المصنف [ابن هشام] ؟^(٢) .

وفي هذه المسألة مذهبان ، هما :

المذهب الأول : أن كلا الفعلين للتعدية ، والتنزيل والإنزال لِمَا جاء مجتمعا ؛ لأن (نزل) فعل لازم في نفسه ، والتضعيف في ﴿نَزَّلَ﴾ مساوٍ للهمز في ﴿أَنْزَلَ﴾ ، ولكن الفعل ﴿نَزَّلَ﴾ يؤذن بقوة الفعل في كيفيته ، أو كميته في الفعل المتعدي بغير التضعيف^(٣) ، ومما يؤيد أنهما بمعنى واحد: قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ آيَةً مِنْ رَبِّهِ﴾^(٤) ، وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ آيَةً مِنْ رَبِّهِ﴾^(٥) .

وإنما جُمع بينهما في هذه الآية ، والمعنى واحد جريا على عادة العرب في افتنانهم في الكلام ، وتصرفهم فيه على وجوه شتى .

أو يُقال : إن العدول عن التعدية بالهمز إلى التعدية بالتضعيف ؛ لقصد ما عُهد في التضعيف من تقوية معنى الفعل ؛ فيكون قوله : ﴿نَزَّلَ﴾ أهم من ﴿أَنْزَلَ﴾ للدلالة على عظم شأن نزول القرآن الكريم .

(١) الكشاف ٤/٣٥ ، ٣٦ .

(٢) تحفة الغريب ٢/٣٨ ، ٤٣٩ .

(٣) بدليل مجيء بعض الأفعال المتعدية للدلالة على ذلك ، نحو : (فَرَّقَ ، وَفَرَّقَ - وَكَسَّرَ ، وَكَسَّرَ) . ينظر : التحرير والتنوير ٣/١٤٧ ، ١٤٨ .

(٤) سورة الأنعام - من الآية ٣٧ .

(٥) سورة يونس - من الآية ٢٠ ، وسورة الرعد - من الآية ٧ .



وممن لم يُفَرِّقْ بين الفعلين في المعنى : الكرمانى ، وزين الدّين الرازى ، وأبوحيان ، وابن هشام ، والسمين ، والظاهر ابن عاشور^(١) .

المذهب الثّانى : أن بين ﴿ نَزَّلَ ﴾ ، و﴿ أَنْزَلَ ﴾ فرقًا في المعنى ، فالفعل ﴿ نَزَّلَ ﴾ لِمَا كان مرّة بعد مرّة ، و﴿ أَنْزَلَ ﴾ لِمَا كان دَفْعَةً واحدة ، كما في هذه الآية^(٢) ، وَخُصَّ ﴿ الْكِتَابِ ﴾ - هنا - بـ (التنزيل) ؛ لأمرين :

الأمر الأوّل : أن هذا الكتاب لما كان حكمه مؤبّدًا ، والتنزيلُ بناءً مبالغيةً خُصَّ به ؛ تنبيهًا على هذا المعنى ، وليس كذلك حكم الكتابين ﴿ التَّوْرَةِ ﴾ و﴿ الْإِنْجِيلِ ﴾ .

الأمر الثّانى : أن هذا الكتاب نزل شيئًا فشيئًا ، وأن الكتابين نزلًا جملة واحدة ؛ فكان معنى التّكثير حاصلًا في القرآن لنزوله منجمًا ، بخلاف الكتابين^(٣) ، ومما يعضد هذا : ما رُوِيَ : " أنَّ القرآنَ نَزَلَ دفعةً واحدةً إلى سماءِ الدُّنيا ، ثمَّ نَزَلَ نَجْمًا فَنَجْمًا " ^(٤) .

(١) غرائب التفسير ٢٤٠/١ ، وأنموذج جليل ص ٣٨ ، والبحر المحيط ٣٩٣/٢ ، والمغني ٦٨٩/٥ ، ٦٩٠ ، والدر المصون ٢١/٣ ، والتحرير والتنوير ١٤٧/٣ ، ١٤٨ .

(٢) ومن ذلك - أيضًا - : قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل : ٤٤) .

(٣) تفسير الراغب ٤٠٨/٢ . وانظر : حاشية الطيبي ١٢/٤ .

(٤) مفردات ألفاظ القرآن ص ٦١٨ ، أي : أنه أنزل من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا منجمًا في ثلاث وعشرين سنة ؛ ولهذا السبب يجوز - عند السيوطي في



وهذا هو مذهب الزمخشريّ ، وليس أوّل قائل به ، وإنما سبقه إلى هذا : أبو هلال العسكري ، والثعلبي ، والواحدي ، والراغب الأصفهاني ، والبغوي ، وتبعهم على ذلك : أبو القاسم النيسابوري ، وابن الجوزي ، والبيضاوي ، وغيرهم^(١) .

وما ذكره الدمامينيّ في هذا الرد السابق صحيح ؛ إذ لا يُحمل الفعل ﴿نَزَّلَ﴾ على معنى التدرّج - عند الزمخشريّ - إلاّ بشرط ، وهو عدم وجود قرينة تُنافي ذلك ، وهذا ما يدل عليه كلامه في كتابه^(٢) .

وقد بيّن الدمامينيّ هذا في آية الفرقان من خلال تفسير الكشاف ، والدليل على صحة ذلك : أن الآية الأخرى التي استشكلها ابن هشام وهي قوله تعالى : ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكَ فِي الْكِتَابِ﴾^(٣) ، قال فيها الزمخشريّ : " ﴿نَزَّلَ﴾

==

حاشيته على البيضاوي ٤٨٧/٢ ، ٤٨٨ - أن يُقال في القرآن الكريم : ﴿نَزَّلَ﴾ ، و﴿أَنْزَلَ﴾ ، وأما بقية الكتب فلا يُقال فيها إلاّ : ﴿أَنْزَلَ﴾ .

(١) كالنسفي ، وابن جماعة ، وأبي السعود ، ونظام الدّين النيسابوري ، وفاضل السامرائي . انظر : الفروق اللغويّة ص ٧٩ ، والكشف والبيان ٨٠٧/٣ ، والوسيط ٤١٢/١ ، والتفسير البسيط ١٥/٥ ، وتفسير الراغب ٤٠٨/٢ ، ومفردات ألفاظ القرآن ص ٦١٨ ، وتفسير البغوي ٤٠٧/١ ، وإيجاز البيان ١٧٩/١ ، وباهر البرهان ٢٧٤/١ ، وزاد المسير ٢٥٧/١ ، وأنوار التنزيل ٥/٢ ، ومدارك التنزيل ٢٣٥/١ ، وكشف المعاني ص ١٢٣ ، ١٢٤ ، وإرشاد العقل السليم ٤/٢ ، وغرائب القرآن ١٠١/٢ ، ولمسات بيانية ٥٥١/١ .

(٢) انظر : حاشية الشمني ١٩٩/٢ .

(٣) سورة النساء - من الآية ١٤٠ .



بمعنى : ﴿أَنْزَلَ﴾ ، وهو ظاهر ^(١) ، فكان هذا دليلًا على مراعاته هذا الشرط المذكور .

وأما ورود ﴿أَنْزَلَ﴾ في قراءة ، مع مجيء ﴿نَزَلَ﴾ موضعها في الآية نفسها ، فالجواب عنه : بأن هذه الآيات تكون محتملة للمعنيين ، فهو بهذا تفسير لبعضها ^(٢) .

(١١) هل يُحْمَلُ الْكَلَامُ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَآبَتِغَاؤُكُمْ مِّنْ فَضْلِهِ﴾ (الروم : ٢٣) ؟
اختلف العلماء في هذه الآية هل يجوز حملها على التقديم والتأخير أو لا ؟ وذلك على مذهبين ، هما :

المذهب الأول : أن التقديم فيها : (منامكم بالليل والنهار ، وابتغؤكم من فضله بالليل والنهار) ، أي : (منامكم في الزمانين وابتغؤكم فيهما) ؛ فالمعنى صحيح من غير تقديم وتأخير ، وهو من باب المقابلة ، حيث اكتفى بذكر الأول عن الآخر ؛ فحذف من أحد المتقابلين ما يقابل الآخر ؛ للدلالة عليه ^(٣) .

وهو مذهب أبي حيان ، والسمين ، والطاهر ابن عاشور . وأجازه

(١) الكشاف ١٦٥/٢ ، وليس ذلك في المطبوع . وانظر : تحفة الغريب ٤٤٠/٢ .

(٢) ينظر : روح المعاني ٢١٦/١ .

(٣) ينظر : حاشية الطيبي ٢٢٧/١١ .



الزَمْخَشَرِيُّ ، والْبَيْضَاوِيُّ ، وهو المناسب للنظم القرآني عند الشوكاني^(١) ؛ وذلك لأن كُلَّ واحد منهما يقع فيه ذلك ، وإن كان ابتغاء الفضل في النهار أكثر ؛ فالليل والنهار معًا هما وقت للنوم ، ووقت لابتغاء الفضل^(٢) ؛ بدليل أن النوم بالنهار ممّا كانت العرب تعدّه نعمَةً من الله ، ولاسيّما في أوقات القيلولة في البلاد الحارة^(٣) ، كما أن بعض الناس قد يبتغي الفضل بالليل ، كالمسافرين ، والحُرَّاسِ بالليل ، وغيرهم^(٤) .

المذهب الثاني : أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، والتقدير : (ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار)^(٥) ، أو التقدير : (منامكم بالليل وابتغاؤكم من فضله بالنهار)^(٦) ؛ فهو على هذا - من باب اللف والنشر غير المرتب^(٧) ؛ حيث لَفَّ بين الزمانين (الليل ، والنهار) ، والفعلين بعاطفين^(٨) .

(١) البحر المحيط ١٦٢/٧ ، والدر المصون ٣٨/٩ ، والتحريم والتنوير ٧٥/٢١ . وينظر : الكشاف ٥٧٢/٤ ، ومفاتيح الغيب ٩٣/٢٥ ، وغرائب القرآن ٤٠٨/٥ ، وجامع البيان ٢٩٦/٢ ، وفتح القدير ٢٢٠/٤ .

(٢) ينظر : النكت والعيون ٣٠٦/٤ ، وغرائب التفسير ٨٩٣/٢ .

(٣) الدر المصون ٣٨/٩ .

(٤) البحر المحيط ١٦٢/٧ .

(٥) ينظر : مفاتيح الغيب ٩٣/٢٥ ، وأنوار التنزيل ٢٠٥/٤ .

(٦) وهذا التقدير عند أبي الليث السمرقندي في بحر العلوم ٩/٣ ، والواحدي في الوسيط ٣٤١/٣ ، والكرماني في غرائب التفسير ٨٩٣/٢ ، والبغوي في تفسيره ٥٧٥/٣ ، وابن الجوزي في زاد المسير ٤٢٠/٣ .

(٧) اللف والنشر : أن يُذكر شيئان تفصيلًا بالنص على كُلِّ واحد ، أو إجمالًا بأن يؤتى بلفظ بلفظ يشتمل على متعدد ، ثم تُذكر أشياء على عدد ذلك ، كُلٌّ يرجع إلى واحد من المتقدم ، ويفوض إلى عقل السامع ردَّ كُلِّ واحد إلى ما يليق به . وقد يكون ذكر المتعدد وتوابعه على غير ترتيب فيشير إلى ترتيبه - كما في هذه الآية على هذا الوجه - ينظر :

==



وقد رجَّح هذا المذهب : الزمخشري^(٢) ، وأجازه الماوردي ، والبيضاوي .
واختاره الإيجي^(٣) ، وسرُّ هذا التقديم والتأخير عندهم على ثلاثة أوجه ، هي :
الوجه الأول : الاهتمام بآية الليل والنهار^(٤) .

الوجه الثاني : المناسبة لسائر الآيات الواردة في هذا المعنى ؛
كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ۗ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾^(٥) ؛ فكان هذا
الوجه موافقًا لما جاء في آيات أخرى^(٦) .

الوجه الثالث : مجيء كُلِّ واحد مع ما يلائمه^(٧) .
قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي كِتَابِهِ : " هَذَا مِنْ بَابِ اللَّفِّ ، وَتَرْتِيبُهُ : (وَمِنْ آيَاتِهِ

-
- الإلتقان ٣/٣٢٠-٣٢٢-تح/ أبي الفضل ، و ١٧٦٥-١٧٧١-ط/ السعودية ، ومعتك
الأقران ١/٣١٠ ، ٣١١ ، والبلاغة القرآنية عند الزمخشري شيخنا أبي موسى ١/٥٨٠ .
- (١) ينظر : أنوار التنزيل ٤/٢٠٥ .
- (٢) الكشاف ٤/٥٧٢ . وينظر : حاشية الطيبي ١١/٥٢٧ ، ٥٢٨ .
- (٣) النكت والعيون ٤/٣٠٦ ، ورموز الكنوز ١/٢٣ ، وأنوار التنزيل ٤/٢٠٥ ، وجامع
البيان ٣/٢٩٦ . وينظر : مدارك التنزيل ٢/٦٩٦ ، وغريب القرآن ٥/٤٠٨ ، وفتح
القدير ٤/٢٢٠ .
- (٤) التحرير والتنوير ٢١/٧٥ .
- (٥) سورة النبأ - الآيات ١٠ ، ١١ .
- (٦) ينظر : غرائب القرآن ٥/٤٠٨ ، وفتح القدير ٤/٢٢٠ .
- (٧) الدر المصون ٩/٣٧ . وقدم (المنام) على (الابتغاء) ؛ لأن الاستراحة مطلوبة
لذاتها ، والطلب لا يكون إلا لحاجة . انظر : غرائب القرآن ٥/٤٠٨ .



مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ، إِلَّا أَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ
الْأُولَيْنِ بِالْفَرِيقَيْنِ الْآخَرَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا زَمَانَانِ " (١) .

وقد شدد ابن هشام النكير على الزمخشري ، فقال : " وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ
يَكُونَ ﴿النَّهَارُ﴾ مَعْمُولًا لِابْتِغَاءِ مَعَ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ ، وَعَطْفِهِ عَلَى مَعْمُولِ
﴿مَنَامُكُمْ﴾ ، وَهُوَ ﴿بِاللَّيْلِ﴾ وَهَذَا لَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ ، فَكَيْفَ فِي أَفْصَحِ
الْكَلَامِ (٢) ؟

دفاع الدماميني :

انتصر الدماميني للزمخشري ، فقال : " بالغ المصنف [ابن هشام] في
التشنيع في غير محله ، وذلك أنه ليس في قول الزمخشري : إن ذلك من
اللف والنشر ما يقتضي أن يكون قوله : ﴿بِاللَّيْلِ﴾ معمولاً لـ ﴿مَنَامُكُمْ﴾ ،
وأن يكون ﴿النَّهَارُ﴾ معمولاً لـ ﴿ابْتِغَاؤُكُمْ﴾ ، بل مقتضاه : أن يكون بـ
﴿اللَّيْلِ﴾ راجعاً للمنام ، و﴿النَّهَارُ﴾ راجعاً لابتغاء الفضل ، ويحتمل أن يكون
رجوعهما إليهما لا باعتبار عملهما فيهما ، بل باعتبار تعلقهما من جهة
المعنى فقط " (٣) .

وممن ضعّف هذا المذهب - أيضاً - ابن عطية ، وذلك لأن الزمخشري
أراد أن يرتب النوم لـ ﴿اللَّيْلِ﴾ ، والابتغاء لـ ﴿النَّهَارِ﴾ ، ولفظ الآية لا يعطي
ما أراد (٤) .

(١) الكشاف ٥٧٢/٤ .

(٢) المغني ٦٤/٦ ، ٦٥ .

(٣) تحفة الغريب ٤٨٧/٢ .

(٤) المحرر الوجيز ٣٣٣/٤ .



والحق أن هذا مردود عليه ؛ لأن هذا الوجه هو المناسب من حيث المعنى لسائر الآيات الواردة فيها ؛ ولذا لا يصح أن يوصف ذلك الإعراب بالتكلف^(١) ؛ لأن الزمخشري راعى فيه جهة المعنى .

وهذا التقدير مخالف للصناعة النحوية عند البهاء السبكي الذي ذهب إلى أنه في غاية الإشكال من جهة الصناعة ؛ لأن ﴿النَّهَارُ﴾ معمول ﴿وَأَبْتَعَاؤُكُمْ﴾ ، وقد تقدم عليه ، وهو مصدر ، وذلك لا يجوز ، ثم يلزم إما عطف على معمولي عاملين ، أو تركيب لا يسوغ ، ثم هذه الواو في ﴿وَأَبْتَعَاؤُكُمْ﴾ كيف موقعها^(٢) ؟

والظاهر - كما ذكر الدماميني - أن تخريج الزمخشري هو أن كُلَّ ظرفٍ منهما راجع إلى ما يلائمه ، وليس فيه - كما هو واضح - هذه المخالفات من جهة الصناعة ، وقد أجاب الإيجي عن مسألة الفصل بأن ﴿الَّيْلُ﴾ و﴿النَّهَارُ﴾ ظرفان ، والواقع فيهما مظروفان ، والظرف والمظروف كشيء واحد ؛ فلا فصل - على هذا - بالأجنبي^(٣) .

أما عن متعلق الجار والمجرور في تخريج الزمخشري من جهة الصناعة فقد بيّنه الدماميني بقوله : " يكون قوله : ﴿بِالَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، أي : (ذلك بالليل والنهار) ، والإشارة ترجع إلى ما ذكر من (المنام وابتغاء الفضل) ، و(الابتغاء) وإن تأخر لفظاً هو متقدم تقديراً ؛ لأنه من تنمة الأول ، والجملة معترضة^(٤) .

(١) التحرير والتنوير ٧٥/٢١ .

(٢) عروس الأفرح ٢٥٠/٢ .

(٣) تفسير الإيجي ٢٩٦/٣ .

(٤) تحفة الغريب ٤٨٧/٢ .



المبحث الثاني

دفاع الدماميني عن الزمخشري

فيما يتعلق بالأوجه الإعرابية ، وتخرجات القراءات الشاذة .

(١) إعراب الزمخشري ﴿أَنْتَ﴾ في قوله تعالى : ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ﴾ (مريم : ٤٦) ، وهل فيه فصل بين العامل ومعموله بأجنبي ؟

إذا تطابق الوصف مع مرفوعه في الأفراد ، نحو : (أقائمٌ أنت ؟) جاز في إعراب (أنت) وجهان : الرفع على الفاعلية للوصف (أقائمٌ) ، والابتدائية ، كما سنبينهما^(١) ، ومثله : قوله تعالى : ﴿قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ ءِالِهَتِي﴾^(٢) فإن للنحويين في إعرابها وجهين ، هما :

الوجه الأول : أن قوله : ﴿رَأَيْبٌ﴾ : مبتدأ ؛ لاعتماده على همزة الاستفهام ، و﴿أَنْتَ﴾ : فاعل سدّ مسدّ الخبر ، وهو مذهب سيبويه ، ورجحه ابن عطية ، وأبوحيان ، والسمين الحلبي ، وابن عقيل^(٣) ، وذلك لوجهين : الأول : أنه مذهب سيبويه ، واختياره^(٤) .

الثاني : أنه ليس فيه تقديم وتأخير ؛ إذ رتبة الفاعل التأخير عن رافعه ،

(١) وهذا بشرط ألا يمنع من أحدهما مانع ، كما في آية سورة مريم هذه عند الجمهور . ينظر : شرح ابن عقيل ١/١٩٨ .

(٢) سورة مريم - من الآية ٤٦ .

(٣) المحرر الوجيز ٤/١٨ ، والبحر المحيط ٦/١٨٣ ، والدر المصون ٧/٦٠٥ ، ٦٠٦ ، وشرح ابن عقيل ١/١٩٨ .

(٤) المحرر الوجيز ٤/١٨ .



ولأنه لا يلزم فيه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، كما في الإعراب الآخر (١) .

وممن ذهب إلى هذا - أيضًا - : النحاس ، ومكي ، والكرماني ،
والعكبري ، وابن مالك ، وابن هشام ، والطاهر ابن عاشور (٢) .

الوجه الثاني : أن قوله : ﴿رَاغِبٌ﴾ : خبر مقدم ، و﴿أَنْتَ﴾ :
مبتدأ مؤخر ، وقُدِّم الخبر - هنا - لأنه كان أهمَّ عنده ، وهو به
أغنى (٣) .

وهذا هو مذهب الزمخشري ، والبيضاوي ، والنسفي ،
والنيسابوري ، والإيجي ، وأجازه ابن عطية ، وابن الناظم (٤) .

وهذا الإعراب واجبٌ عند الزمخشري ، والكوفيين ، وابن الحاجب ؛
وذلك لأنهم يوجبون أن يكون المرفوع بالوصف - هنا - على

(١) وذلك لأن قوله : ﴿عَنْ أَلِهَتِي﴾ متعلق بـ (راغب) ، فإذا كان قوله : ﴿أَنْتَ﴾
فاعلاً فقد فصل بما هو كالجزم من العامل . ينظر : الدر المصون ٦٠٥/٧ ، ٦٠٦ .
(٢) إعراب القرآن ١٩/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٦/٢ ، وغرائب التفسير ٦٩٨/٢ ،
والتيبان ٨٨٦/٢ ، والمغني ١١٧/٦ ، ١١٨ ، والتحرير والتنوير ١١٩/١٦ .
وينظر : حاشية الطيبي ٣٤/١٠ ، وحاشية الشهاب ١٦١/٦ .
(٣) الكشاف ٢٥/٤ . وصدَّره بالهمزة لإنكار هذه الرغبة على ضرب من التعجب ،
كأنها ممَّا لا يرغب عنها عاقل . ينظر : أنوار التنزيل ١٢/٤ .
(٤) الكشاف ٢٥/٤ ، وأنوار التنزيل ١٢/٤ ، ومدارك التنزيل ٣٣٩/٢ ، وغرائب القرآن
٤٩١/٤ ، وتفسير الإيجي ٨٢/٢ . وينظر : المحرر الوجيز ١٨/٤ ، وشرح
الألفية لابن الناظم ٧٦/١ .



الفاعلية اسمًا ظاهرًا ، لا ضميرًا^(١) .

ويرى الطاهر ابن عاشور أن الزمخشري لجأ إلى ذلك ؛ لأن هذا التركيب في قوة خبر مقدم ، ومبتدأ ؛ ولهذا نظر في الكشف إلى هذا المقصد^(٢) .

واعترض أبو حيان ، وابن هشام على الزمخشري ؛ فردًا هذا الإعراب ؛ لأنه يؤدي إلى فصل العامل ، وهو ﴿رَاغِبٌ﴾ من معموله ، وهو ﴿عَنْ ءِالِهَتِي﴾ بالأجنبي ، وهو المبتدأ ﴿أَنْتَ﴾^(٣) .

دفاع الدماميني :

ردّ الدماميني هذا الاعتراض بأنّ الفصل فيها غير واقع ؛ وذلك لأنّ الجارّ والمجرور ﴿عَنْ ءِالِهَتِي﴾ متعلق بمحذوف مقدر بعد ﴿أَنْتَ﴾ ، أي : (أراغب أنت ترغب عن آلهتي) ، وعلى هذا التقدير فلا فصل بين العامل ومعموله الأجنبي^(٤) . وبمثل هذا أجاب الطيبي ، ويدل على هذا المحذوف قوله : ﴿أَرَاغِبُ﴾^(٥) .

وما ذكره الدماميني في دفاعه ضعيف يمكن الرد عليه ، وذلك لأنّ الإعراب مازال ضعيفًا ؛ لأنه على هذا التخريج يحتاج إلى

(١) انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢١١ ، ٢١٢ ، وتلخيص الشواهد ص ١٨٣ .

(٢) التحرير والتنوير ١١٩/١٦ .

(٣) البحر المحيط ١٨٣/٦ ، والمغني ١١٨/٥ ، وتلخيص الشواهد ص ١٨٤ .

(٤) ينظر : تحفة الغريب ٥٠٧/٢ . وانظر : حاشية الشمني ٢١٥/٢ .

(٥) حاشية الطيبي ٣٤/١٠ . وينظر : روح المعاني ٩٨/١٦ .



تقدير عامل آخر ، وهو خلاف الأصل^(١) .

وقد أجاب الشهاب الخفاجي عن هذا الاعتراض بجواب شافٍ لا مزيد عليه ، وهو :

١ - أن المبتدأ ليس أجنبيًا من كُلِّ وجه ؛ فهما كشيء واحد ؛ لاتحادهما معنى ، فلا يُعدُّ الفصل بأحدهما من الفصل الأجنبي ، لاسيما والمفصول به ظرف متوسِّع فيه .

٢ - ولأن المقدم في نية التأخير^(٢) .

٣ - ولأن زيادة الإنكار ناشئة من تقديم الخبر ، كأنه قيل : (أراغب أنت عنها لا طالب لها راغبٌ فيها) ؛ منبهاً له على الخطأ في ذلك ، ولو قيل : (أترغب) لم يكن من هذا الباب في شيء^(٣) .

وعلى هذا فلا داعي للاعتراض على الزمخشري ؛ لأن لمذهبه وجهًا قويًا من حيث الصناعة النحوية ، ومن حيث المعنى - كما ذكرنا - .

(١) حاشية الشهاب ١٦٢/٦ .

(٢) المرجع السابق ٩٤/١ ، ١٦٢/٦ ، ١٦٣ .

(٣) السابق ١٦٣/٦ . وينظر : روح المعاني ٩٨/١٦ .





(٢) وجه التعسف في إعراب الزمخشريّ (أيًا) الموصولة في قراءة الجمهور :

﴿ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيُهُمْ أَشَدُّ﴾ (مريم : ٦٩)

قرأ الجمهور بالرفع في ﴿آيُهُمْ﴾ من قوله تعالى : ﴿آيُهُمْ أَشَدُّ﴾^(١) ،
وللنحويين في توجيهها أقوال ، هي :

القول الأول : مذهب سيبويه أنها (أيّ) الموصولة ، وحركتها بناء ،
والتقدير : (لنزعن الذي هو أشد)^(٢) ؛ ف ﴿آيُهُمْ﴾ : مفعول بـ ﴿نَزَعَنَّ﴾ ،
و﴿أَشَدُّ﴾ : خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة الموصول^(٣) .

- (١) وقرأ طلحة بن مصرف ، ومعاذ الهراء : ﴿آيَهُمْ﴾ بالنصب على أنه مفعول به للفعل (نزع). انظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣٣٩ ، ومختصر ابن خالويه ص ٨٦ .
- (٢) وذهب المبرد إلى أن ﴿آيُهُمْ﴾ موصولة بمعنى : (الذي) ، مرفوع بـ ﴿شَيْعَةٍ﴾ ؛ لأن معناه : (تشيّع) ، والتقدير : (لنزعن من كلّ فريق يُشَيِّعُ أيُّهم أشد) ، كأنهم يتبارون إلى هذا . انظر : الهداية لمكي ٧/٥٧٣ ، والتبيان ٢/٨٧٨ ، والدر المصون ٧/٦٢٣ ، وروح المعاني ١٦/١٤٧ . واستحسنه النحاس في : إعراب القرآن ٣/٢٥ ، ويلزمهما عند ابن عطية في المحرر الوجيز ٤/٢٦ أن يقدرًا مفعولاً لـ (نزع) محذوفًا .
- (٣) وبنيت - هنا - لأن أصلها البناء ، وهو كونها بمنزلة (الذي) ، ولأن صدر صلتها قد حذف ؛ فبنيت لمخالفتها بقية الموصولات ، ولو جيء به لأعرب . وممن اختاره - أيضًا - ابن الحاجب في الأمالي ١/١٤٨ ، والآلوسي في روح المعاني ١٦/١٤٧ . وانظر في هذا المذهب : الكتاب ٢/٣٩٨ ، والتفسير البسيط ١٤/٢٩٠ ، وغرائب التفسير للكرماني ٢/٧٠٤ ، والمحرر الوجيز ٤/٢٦ ، وإيجاز البيان للنيسابوري ٢/٥٤٠ ، وزاد المسير ٣/١٤٢ ، ومفاتيح الغيب ٢١/٥٥٧ ، والتبيان ٢/٨٧٨ ، وحاشية الطيبي على الكشاف ١٠/٧١ ، والبحر المحيط ٦/١٩٦ ، وغرائب القرآن للنيسابوري ٤/٥٠٢ ، والسراج المنير ٢/٣٤٧ .



القول الثَّانِي : مذهب الكوفيين ، وتابَعَهُم الخليل ، ويونس ، وغيرهم أن الضمة في ﴿أَيُّهُمْ﴾ للإعراب^(١) ، و(أَيُّ) : استفهامية مبتدأ ، و﴿أَشَدُّ﴾ : خبر ، ولكنهم اختلفوا في مفعول الفعل (نزع) على مذاهب ، منها :

المذهب الأوَّل : مذهب الخليل ، والزجاج أنه محذوف ، وهو على الحكاية ، والتقدير : (لننزعن الفريق الذي يُقال فيهم : أَيُّهم أشدُّ؟)^(٢) .

وردّه ابن الحاجب ؛ لأنه يلزم منه حذف أشياء كثيرة ، أو حذف الصلة والموصول ، وهو بعيد^(٣) .

وهو مردودٌ - أيضًا - بأنه بعيد في اختيار الكلام ؛ إذ لا يجوز نحو : (لأضربن الفاسقُ) بالرفع ، على تقدير : (الذي يُقال فيه : هو الفاسق)^(٤) .

المذهب الثَّانِي : مذهب يونس ، والمهدوي أن الجملة في محل

(١) وذلك لأن (أَيًّا) الموصولة معرفة دائمًا كالشرطية ، والاستفهامية . ينظر : المغني ٥١٣/١ .

(٢) الكتاب ٣٩٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/٣٤٠ ، وإنما قَدِّر القول ليصح وقوع الاستفهام بعده . انظر : تفسير البغوي ٣/٥٤٣ ، وروح المعاني ١٦/١٤٥ .

(٣) الأمالي ١/١٤٨ . وانظر : تفسير ابن عرفة ٣/١٢٨ ، وأجيب عن هذا بأن أمثال هذا الحذف من حلية التنزيل الذي هو معدن البلاغة . [حاشية الطيبي ١٠/٧١ ، ٧٢] .

(٤) وذلك لما فيه من تهيئة العامل للعمل في (الفاسق) ، ثم قطعه عن العمل ، وهو ممنوع . ينظر : الكتاب ٣٩٧/١ ، والإنصاف ٢/٧١٦ ، والمغني ١/٥١٥ ، ٥١٦ ، وحاشية الدسوقي ١/٨٣ . ويُردُّ على ذلك بأن هذه أسماء مفردة ، أمّا ما في الآية فهي جملة ، وتسَلِّطُ الفعل على المفرد أعظمُ منه على الجملة . انظر : المحرر الوجيز ٤/٢٦ ، والبحر المحيط ٦/١٩٦ .



نصب بـ ﴿نَزَعَنَّ﴾ ، وهو فعلٌ معلقٌ عن العمل بالاستفهام ، وساغ تعليقه عندهما ؛ لأن المعنى : (لنُنادينَّ) ، وهما يريان تعليقَ النداء ، وإن لم يكن من أفعال القلوب^(١) . وردّه ابن هشام؛ لأن التعليق مختص بأفعال القلوب^(٢) .

القول الثالث : وأجازه الزمخشريّ ، والبيضاوي ، والنسفي ، وأبو السعود ، وهو أن تكون (أيّ) موصولة ، ومتعلق (النزع) هو : ﴿مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ﴾ ، والتقدير : (لننزعن بعض كلّ شيعة)^(٣) .

ونسب ابن هشام إلى الزمخشريّ أن الضمة في ﴿أَيُّهُمَّ﴾ ضمة إعراب ،

(١) أو لأن (النزع) متضمن معنى التمييز ، وهما ممّا يلزمه العلم ؛ فعومل معاملة العلم ، فساغ تعليقه ، وينسب هذا المذهب للكسائي ، والفراء . انظر : زاد المسير ١٤٢/٣ ، والبحر المحيط ١٩٦/٦ ، وروح المعاني ١٤٦/٦ .

(٢) المغني ٥١٥/١ . وانظر : فتح القدير ٣٤٤/٣ . وفي هذا الرد نظر عند الشمني ؛ لأن مذهب يونس جواز التعليق في غير أفعال القلوب . ينظر : حاشية الشمني ١٦٧/١ ، وحاشية الدسوقي ٨٣ /١ ، وذهب الكسائي ، والأخفش إلى أن الجملة مستأنفة ، و(أيّ) : استفهام ، و(مِنْ) : زائدة ، أي : (لننزعن كل شيعة) ، وهما يجيزان زيادة (مِنْ) في الإيجاب . انظر : معاني القرآن ٢١٨/١ ، وتفسير البغوي ٢٤٣/٣ ، وروح المعاني ١٤٦/١٦ ، وردّه السمين في الدر المصون ٦٢٢/٧ ؛ لأنه يخالف في المعنى تخريج الجمهور ؛ إذ المعنى عندهم على التبعية ، وهنا يؤدي إلى العموم . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها شرطية ، والشرط لا يعمل فيه ما قبله ، و(نزع) علقت عن العمل ، والتقدير : (ثم لننزعن من كلّ فرقة إن شايعوا أو لم يشايعوا) . [الهداية ٥٧٣/٧ ، وغرائب التفسير ٧٠٤/٢] .

(٣) وكون (مِنْ) مفعولاً ؛ لتأويلها باسم ، وهو (بعض) . انظر : الكشف ٤٣/٤ ، وأنوار التنزيل ١٧/٤ ، ومدارك التأويل ٣٤٦/٢ ، وإرشاد العقل السليم ٢٧٦/٥ .



واعترض عليه ، فقال : " ثم قدر [أي : الزمخشري] أنه سئل : (من هذا البعض؟) فقيل : (هو الذي هو أشد) ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول ، وفيه تعسف ظاهر "(^١) .

ووجه هذا التعسف الذي ذكره ابن هشام هو من جهة اجتماع أمور ، هي : حذف مفعول ﴿تَنْزَعَنَّ﴾ ، فإن قوله : ﴿مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ﴾ ليس مفعوله حقيقة ، وأيضاً : تقدير سؤال محذوف ، وحذف مبتدأين (^٢) .

وكذلك ضعفه أبو حيان ؛ لما فيه من التكلف ، وادعاء إضمار لا ضرورة تدعو إليه ، ولأنه جعل ما ظاهره أنه جملة واحدةً جملتين (^٣) .

دفاع الدماميني :

ردّ الدماميني هذا الاعتراض بأمرين ، هما :

الأمر الأول : أنه لا تعسف في هذا الإعراب ؛ لأن هذه الأمور التي اجتمعت ، كلٌّ منها جارٍ على القواعد ، وبيان ذلك : أنه لا نزاع في صحة قولك : (أخذت من الدراهم) ، ولا في حسنه ، وكذلك : الاستئناف على تقدير سؤالٍ سائغٍ في تراكيب البلغاء . وفي الكتاب العزيز منه شيءٌ كثيرٌ ، كما أنه لا نزاع في جواز حذف المبتدأ لقرينة (^٤) .

الأمر الثاني : أنه لا يصح أن يُنسب إلى الزمخشري القول بأن حركة (أي)

(١) المغني ٥١٨/١ . وعلى هذا ف ﴿أَيُّهُمْ﴾ : خبر مبتدأ محذوف . [البحر المحيط ١٩٦/٦] .

(٢) ينظر : تحفة الغريب ٣٦٩/١ .

(٣) البحر المحيط ١٩٦/٦ . وانظر : الدر المصون ٦٢٢/٧ .

(٤) ينظر : تحفة الغريب ٣٦٩/١ ، ٣٧٠ .



إعرابٌ ، قال الدماميني : " لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف [ابن هشام] على أن الزمخشري يجعل ضمة (أَيّ) في هذه الآية إعرابيةً على التقدير المذكور " (١) . ثم نقل كلام الزمخشري بنصّه ، ثم قال : " هذا كلامه ، وليس فيه تعرّضٌ إلى ضمة ﴿أَيُّهُمْ﴾ هل هي ضمةٌ إعرابٍ ، أو بناءٌ ؟ ولا يخفى أنه يلزم على جعلها إعرابيةً الحكمُ بأنّ (أَيًّا) معربةٌ ، مع حذفِ صدرِ صِلَتِها ، وهو باطلٌ على القول المختار " (٢) .

وبالرجوع إلى ما في الكشاف نجد أن الزمخشري لم يذكر البتة أن حركة (أَيّ) إعرابيةٌ ؛ إذ يقول : " واخْتُلِفَ في إعرابِ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ، فعن الخليل أنه مرتفعٌ على الحكاية ... ، وسيبويه على أنه مبنيٌّ على الضم ... ، ويجوز أن يكون النزع واقعًا على : " من كل شيعة " ... ، أي : (لننزَعَنَّ بعضَ كلِّ شيعةٍ) ؛ فكأنَّ قائلًا قال : " مَنْ هُمْ؟ " فقيل : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ عِتْيًا) " (٣) .

ولذا فالراجح أن مذهبه هو أن الضمة فيها ضمة بناء . ولا شك - عندي - أن في دفاع الدماميني وجاهة مقبولة في بعض ما أورده من جريان تقدير الزمخشري على القواعد النحوية ، لكن يظلُّ في هذا المذهب شيءٌ من التكلف الواضح الذي لا ضرورة له في معنى الآية وإعرابها ؛ لأن هذه الأمور التي أوردها الزمخشري تكون جارية على القواعد في حال انفرادها ، بخلاف مجيئها مجتمعاً في هذا الموضوع ؛ ممّا جعل تقديره متكلِّفًا ؛ ولذا فإن مذهب سيبويه - كما يقول الآلوسي هو " الوجه الذي ينساق إليه الذهن ، ويساعده اللفظ والمعنى ... ومدار ما ذهب إليه في (أَيّ) من الإعراب ، والبناء هو

(١) ينظر : تحفة الغريب ١/٣٧٠ .

(٢) السابق ١/٣٧٠ .

(٣) الكشاف ٤/٤٣ .



السماعُ في الحقيقة ، وتعليقات النحويين - على ما فيها - إنما هي بعد الوقوع ، وعدم سماع غيره لا يَقْدَحُ في سماعه" (١) .

(٣) تقديم نائب الفاعل ﴿عَنْهُ﴾ في قوله تعالى : ﴿كُلُّ أَوْلِيَاكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء : ٣٦)

للعلماء في إعراب ﴿عَنْهُ﴾ من قوله تعالى : ﴿كُلُّ أَوْلِيَاكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾
مذهبان :

المذهب الأول : أن ﴿عَنْهُ﴾ في محل نصب مفعول ثانٍ لـ ﴿مَسْئُولًا﴾ ؛ لأنه يتعدى لمفعولين ثانيهما بـ (عن) ، واسم ﴿كَانَ﴾ هو ضمير المكلف الذي لم يَجْر له ذِكْرٌ ، والمرفوع بـ ﴿مَسْئُولًا﴾ مستقرٌّ فيه يرجع إليه أيضًا . وهو مذهب العكبري ، وابن هشام (٢) .

المذهب الثاني : أن ﴿عَنْهُ﴾ في محل رفع نائب فاعلٍ لـ ﴿مَسْئُولًا﴾ ، أي : (كُلٌّ واحدٍ منها كان مسئولاً عنه) فـ ﴿مَسْئُولًا﴾ مسند إلى الجار والمجرور ، ولا ضمير فيه ، كـ (المغضوب) في قوله تعالى : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (٣) .

وهو مذهب الزمخشري ، واختاره النسفي ، والشوكاني (٤) ، وإنما جاز

(١) روح المعاني ١٤٧/١٦ .

(٢) التبيان ٨٢١/٢ ، والمغني ٢٦١/٦ .

(٣) سورة الفاتحة - من الآية ٧ .

(٤) الكشف ٥٢٠/٣ ، ومدارك التنزيل ٢٥٦/٢ ، وفتح القدير ٣١٦/٣ . وانظر :

تفسير البيضاوي ٤٢١/٣ ، وروح المعاني ٥١٠/١٤ .



ذلك عندهم؛ لأنه في المعنى مفعول، وسهّل هذا أن (عنه) جارٌّ ومجرورٌ^(١).

وتعقّب الزمخشريّ العكبريّ ، وأبو حيان ، وابن هشام ؛ فردّوا هذا الإعراب ؛ لأنه غلط ؛ لأنّ القائم مقام الفاعل حُكْمُه حُكْمُ الفاعلِ في أنه لا يجوزُ تقدُّمُه على عامله كأصله ، والجارُّ والمجرورُ يُقامُ مقامَ الفاعلِ ، أو نائبه إذا تقدّم الفعل ، أو ما يقومُ مقامه ، وأمّا إذا تأخّر فلا يصحُّ ذلك ؛ لأنّ الاسمَ إذا تقدّم على الفعلِ صار مبتدأً ، وحرف الجر إذا كان لازماً لا يكون مبتدأً ؛ فليس ﴿عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ كـ ﴿الْمَعْضُوبِ عَلَيْهَمْ﴾ ؛ لتقدّم الجارِّ والمجرورِ في : ﴿عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ ، وتأخيرِه في : ﴿الْمَعْضُوبِ عَلَيْهَمْ﴾^(٢) .

وقد حكى النحاسُ الإجماعَ على عدم تقديم القائم مقامَ الفاعلِ إن كان جارًّا ومجرورًا^(٣) ، وعلى هذا فـ ﴿عَنْهُ﴾ ليس هو النائب عن الفاعل^(٤) .

(١) انظر : حاشية الطيبي ٢٩٧/٩ ، وتفسير الإيجي ٣٨٩/٢ .

(٢) التبيان ٨٢١/٢ ، والبحر المحيط ٣٤/٦ ، والمغني ٢٦١/٣ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ١٣٣٧/٣ .

(٤) انظر : روح المعاني ٥١٠/١٤ ، وإعراب القرآن وبيانه ٤٤٢/٥ . والنائب عندهم هو

ضمير يرجع إلى ما رجع إليه اسم ﴿كَانَ﴾ ، وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى ، والتقدير : (مسئولاً هو) أي : المكلف .

ولم يقدر ضمير ﴿كَانَ﴾ الذي يعود إلى ﴿كُلُّ﴾ ؛ لئلا يخلو ﴿مَسْئُولًا﴾ عن

ضمير ، فيكون مسنداً إلى ﴿عَنْهُ﴾ ، وهو لا يجوز . انظر : تفسير ابن عرفة

٦٦/٣ ، وجامع البيان للإيجي ٣٨٩/٢ .



دفاع الدماميني :

وقد دافع الدماميني عن هذا المذهب ، فقال : " ويجوز أن يكون هذا القائل أراد أن ﴿عَنْهُ﴾ مرفوع المحلِّ بـ ﴿مَسْئُولًا﴾ محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور ؛ فلا يتم ردُّ المصنف [ابن هشام] عليه ^(١) ، أي : أنه مرفوع بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ هذا الظاهر ، فـ ﴿عَنْهُ﴾ هو نائب فاعل لـ ﴿مَسْئُولًا﴾ المحذوف ، و﴿مَسْئُولًا﴾ المذكور مفسِّرٌ له ، وهذا ما أجاب به الشوكاني - أيضاً - ^(٢) .

وهناك من النحويين - كما ذكر الآلوسي - من أجاز إخلاء المفسر عن الفاعل ، أو نائبه إذا لم يكن فعلاً - كما في هذه الآية - ، وذلك لأصالة الفعل في رفع الفاعل ، ونائبه ؛ فلا يجوز خُلُوهُ عنه ، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول تشبيهاً لهما بالجوامد ^(٣) ، وعلى هذا فيجوز ألا يكون في : ﴿مَسْئُولًا﴾ ضميرٌ على هذا القول .

ولهذا المذهب ما يصحِّحه ، ويُخرِّجه عن هذا الاعتراض الموجِّه إليه غير ما ذكره الدماميني ؛ فنجد أن العكبري مع اعتراضه على هذا المذهب يصححه بأن يجعل الضمير في ﴿مَسْئُولًا﴾ للمصدر ، وهو (السؤال) ؛ فيكون ﴿عَنْهُ﴾ في موضع نصب ^(٤) .

ومما ذكروا - أيضاً - في تصحيح هذا المذهب : أن تقديم ﴿عَنْهُ﴾

(١) تحفة الغريب ١/٦١٢ .

(٢) فتح القدير ٣/٣١٦ .

(٣) روح المعاني ١٤/٥١٠ ، ٥١١ . وانظر : تفسير أبي السعود ٥/١٧٢ .

(٤) التبيان ٢/٨٢١ .



جائز مع أنه نائب فاعل ؛ لأنه في الأصل ظرف ، والفاعلية شيء عارض فيه ؛ فلمحوا فيه هذا الجانب ، ولأن الفاعل لا يتقدم ؛ لالتباسه بالمبتدأ ، ولا التباس هاهنا ، ولأن ﴿عَنْهُ﴾ ليس بنائب فاعل حقيقة^(١) .

وأياً ما كان الأمر فالإنصاف أن ما ذهب إليه الزمخشري - هنا - ضعيفٌ ، وأن دفاع الدماميني عنه متكلفٌ ؛ لأن ما لم يُسمَّ فاعله - وإن كان مفعولاً في المعنى - قد أخذ حكم الفاعل في أخصِّ أحكامه ، وهو أنه لا يجوزُ تقدُّمُ نائب الفاعل فيه على عامله .

(٤) إعرابُ (كافَّة) ، ومفارقته النصب .

(كافَّة) اسمٌ يُفيدُ الإحاطةَ بأجزاء ما وُصفَ به ، وهو في صورة صَوْغِهِ كصَوْغِ اسمِ (الفاعل) من (كَفَّ) ، وليس فيها معنى (الكَفِّ) عند الطاهر ابن عاشور^(٢) ، ومعنى الكافَّة : هو أن ينتهي إليه ، ويكفُّه من أن يجاوزه ، وهو قول الزجاج^(٣) ، وأكثر ما تستعمل (كافَّة) حالاً من اسمٍ قبله .

وذهب ابن هشام إلى أنَّ (كافَّة) مستعملةٌ في معنى الجملة ، والإحاطة؛

(١) ينظر : حاشية الطيبي على الكشاف ٢٩٦/٩ .

(٢) التحرير والتنوير ٢٧٨/٢ . وهي مصدر جاء على (فاعلة) ، كالعافية ، والعاقبة ، لا يثنى ، ولا يجمع ، وقيل : التاء فيه للمبالغة ، كتاء (علامة ، وراوية) ، وهو مذهب الراغب الأصفهاني ، كما أنه قد قيل للجماعة : الكافَّة ، والتاء فيه كتاء (جماعة) . انظر : تهذيب اللغة ٤٥٥/٩ ، التفسير البسيط ٩١/٤ ، والمفردات في غريب القرآن للأصفهاني ص ٤٣٣ ، وروح المعاني ٩٢/١٠ .

(٣) الكشف والبيان ١٢٦/٢ ، والمحرم الوجيز ٢٨٣/١٠ ، وأنوار التنزيل للبيضاوي ١٣٣/١ . وقيل : (كافَّة) من (الكف) ، كأنهم كفُّوا أن يخرج منهم أحد باجتماعهم . انظر : مدارك التنزيل للنسفي ١٧٥/١ ، وغرائب القرآن ٥٧٩/١ .



فلا تكون إلا حالاً ، وإلا نكرة ، ولا يكون موصوفها إلا مما يعقل ؛ ولذا فقد تعقب الزمخشري في ثلاثة مواضع ، واعترض عليه ، فقال :

" ١ - وتجوز الزمخشري الوجهين^(١) في : ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾^(٢) وهَمٌّ ؛ لأن (كافَّةً) مختص بمن يعقل .

٢ - ووهمه في قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾^(٣) ؛ إذ قدر (كافة) نعتاً لمصدر محذوف ، أي : (إرسالة كافةً) ، أشد ؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجاً عما التزم فيه من الحالية .

٣ - ووهمه في خُطبة المفضل ؛ إذ قال : " محيط بكافة الأبواب " أشد ، وأشد ؛ لإخراجه إياه عن النصب البتة^(٤) .

دفاع الدماميني :

انتصر الدماميني للزمخشري ، فقال : " لقد استطل المصنف [أي : ابن هشام] متنقلاً في درجات التشنيع ، وقد وقع في اللباب : " ومن الأسماء ما يلزم النصب على الحال ، نحو : (طراً ، وكافةً ، وقاطبةً) ، واستهجن إضافته"^(٥) .

قال شارحه السيد عبد الله^(٦) : " قد وقع (كافة) مضافاً في كلام

(١) أي : أن يكون حالاً من الفاعل . انظر : الكشاف ١٢٣/٥ .

(٢) سورة البقرة - من الآية ٢٠٨ .

(٣) سورة سبأ - من الآية ٢٨ .

(٤) المغني ١٤٦/٥ ، ١٤٧ .

(٥) لباب الإعراب للإسفراييني ص ٣٣٨ .

(٦) وهو النقره كار عبد الله بن محمد الحسيني ، المتوفى (٥٧٧٦هـ) .



البلغاء ، والفصحاء ، منه قول عُمرَ - رضي الله عنه - : "قَدْ جَعَلْتُ لآلِ بَنِي كَاكَلَةَ عَلَى كَافَّةِ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ عَامٍ مِائَتِي مِثْقَالٍ ذَهَبًا إِبْرِيْزًا فِي كُلِّ عَامٍ" . . . فلا وَجَهَ إِلَى التَّخْطِئَةِ ، وَالاسْتِهْجَانِ" (١) .

فقلتُ : إنَّ صَحَّ هَذَا سَقَطَتِ الْأَوْجُهَةُ الثَّلَاثَةُ بِأَسْرِهَا ؛ إذ فِيهِ اسْتِعْمَالُ (كافة) لغير العاقل ، وعدمُ نَصْبِهِ عَلَى الْحَالِ ، وإِخْرَاجُهُ عَنِ النَّصْبِ الْبِتَّةِ" (٢) .

ومن هَذَا النَّصِّ يَتَضَحُّ لَنَا أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ قَدْ حَكَمَ بِالْوَهْمِ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ، رَدًّا لثَلَاثَتِهَا الدَّمَامِينِيِّ بِمَا ذَكَرَهُ عُمرُ - رضي الله عنه - كما سبق ، وسنَفَصِّلُ الْكَلَامَ عَلَى كُلِّ مَوْضِعٍ مِنْهَا فِيمَا يَأْتِي :

١ - مجيء (كافة) حالاً من غير العاقل :

ذهب الزمخشري إلى جواز إعراب (كافة) حالاً من ﴿الِسَلَمِ﴾ في قوله تعالى : ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ (٣) ؛ لأنها تَوْنُثٌ (٤) ، والتقدير : (ادخلوا في جميع شرائع الإسلام ؛ فلا يخرج منكم أحد) (٥) .

واعترض ابن هشام يوحى بأنه لم يُقَلِّ بِهَذَا إِلَّا الزَّمْخَشَرِيُّ وَحْدَهُ ، وليس الأمر كذلك ؛ فقد سبقه إلى هذا : الزجاج ، والماوردي ، والواحدي ،

(١) العباب في شرح اللباب للنقره كار ص ٦٧٤ . وانظر هذا الأثر الوارد عن سيدنا

عُمرَ - رضي الله عنه - في : شرح المقاصد للتفتازاني ٢٦٨/٥ .

(٢) تحفة الغريب ق ٥٣١/٢ ، ٥٣٢ .

(٣) سورة البقرة - من الآية ٢٠٨ .

(٤) الكشاف ٤١٧/١ . وانظر : حاشية الطيبي على الكشاف ٣٢١/٣ ، ٣٢٢ .

(٥) تفسير النسفي ١٧٥/١ .



والراغب الأصفهاني^(١) . وهو مذهب الخطيب الشربيني^(٢) ؛ بل إن طائفة كثيرة من المفسرين من بعده يجيزون أحد الوجهين : كونها حالاً من الفاعل (واو الجماعة) في ﴿أَدْخُلُوا﴾ ، أو من المفعول ﴿السَّيْرِ﴾ ، ومن هؤلاء : ابن عطية ، وابن الجوزي ، والعكبري ، والقرطبي ، والبيضاوي ، والنسفي ، والنيسابوري ، والإيجي^(٣) ، وغيرهم^(٤) ، وجعلها ابن عجيبة حالاً من (واو الجماعة) ، و﴿السَّيْرِ﴾ معاً^(٥) .

٢ - عدم نصب (كافة) على الحال :

ذهب الزمخشري إلى أن ﴿كَافَّةً﴾ في قوله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَكَلِمَةِ النَّاسِ﴾^(٦) صفة لمصدر محذوف ، أي : (إلا إرسالاً عامّةً لهم

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٩/١ ، والنكت والعيون للماوردي ٢٦٧/١ ، والبسيط ٩١/٤ ، وتفسير الراغب ٤٣٢/١ . وانظر : التحرير والتنوير ٢٦٢/٢ .

(٢) السراج المنير ١٣٤/١ .

(٣) المحرر الوجيز ٢٨٣/١ ، وزاد المسير ١٧٤/١ ، والتبيان ١٦٨/١ ، وتفسير القرطبي ٢٢/٣ ، وتفسير البيضاوي ١٣٤/١ ، وتفسير النسفي ١٧٥/١ ، وغرائب القرآن ٥٧٨/١ ، ٥٧٩ ، وجامع البيان للإيجي ١٤٣/١ .

(٤) كالثوكاني في فتح القدير ٢٤٢/١ ، وابن ثناء المظهري في تفسيره ٢٤٨/١ ، والآلوسي في روح المعاني ٩٧/٢ ، وصديق خان في فتح البيان ٤١٩/١ .

(٥) البحر المنيد ٢٣٥/١ . وأجاز ابن عطية في المحرر الوجيز ٢٨٣/١ أن تكون (كافة) نعتاً لمصدر محذوف ، أي : (دخله كافة) . وانظر : تفسير ابن عرفة ٥٩٨/٢ . وأجاز عبد القاهر في درج الدرر ٣٧٤/١ أن تكون منصوبة على التوكيد .

(٦) سورة سبأ - من الآية ٢٨ .



محيطاً بهم) ؛ فحذف الموصوف ، وأقيمت الصفةُ مقامه^(١) ، أي : هو منصوبٌ - عنده - على المصدرية ، وإنما قدره الزمخشري هكذا فراراً من تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ؛ لأن سيبويه ، والجمهور يمنعون ذلك^(٢) ، ومذهب الزمخشريّ - هنا - هو مذهب الجمهور^(٣) ؛ ولذا فإنَّ حُكْمَ ابنِ هشام على مذهبه بالوهم غيرٌ سديد .

وهناك سببٌ آخر دعا الزمخشريّ إلى هذا المذهب ، وهو أنه يمنغُ تعدي ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾ باللام ، والكثير تعديته بـ (إلى)^(٤) .

وابن مالك سبق ابن هشام في الاعتراض على الزمخشريّ^(٥) ؛ فجعل ﴿كَأَفَّةً﴾ حالاً من ﴿الْتَأَسَ﴾ ، والأصل : (للناس كافة) ، أي : جميعاً .

(١) الكشف ١٢٣/٥ .

(٢) انظر : غنية الأريب للأنطاكي ٢٣٢/٤ .

(٣) حاشية الصبان ١٨٢/٢ ، ١٨٣ . وذلك على مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين ؛ ومنهم : الزمخشريّ أنهم يمنعون تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي . انظر : الكتاب ١٢٤/٢ ، والأصول ٢١٤/١ ، ٢١٥ ، والتذليل والتكميل ٧٩/٩ . أمّا مذهب ابن كيسان ، والفارسي ، وابن برهان ، واختاره ابن مالك ، وأبو حيان ، وابن هشام فيجيزون التقديم فيها مطلقاً . انظر : شرح التسهيل ٢٥٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦ ، وتمهيد القواعد ٢٢٨٦/٥ ، وشرح الأشموني ١٥/٢ .

(٤) حاشية الصبان ١٨٢/٢ . وردَّ عليه أبو حيان بأنه لا حاجة إلى تأويل اللام بمعنى بمعنى (إلى) ؛ لأن (أرسل) كما يتعدى بـ (إلى) يتعدى باللام أيضاً ، كما أن كلاً منهما يأتي بمعنى الآخر . [البحر المحيط ٢٦٩/٧] . ويرد على هذا في الدر المصون ١٨٥/٩ بأن البصريين لا يتجاوزون في الحروف .

(٥) شرح التسهيل ٣٣٧/٢ ، ٣٣٨ .



وذهب الزجاج إلى أن ﴿كَأَفَّ﴾ حال من (الكاف) ، والتاء للمبالغة ، والمعنى : (أرسلناك جامعًا للناس في الإنذار ، والإبلاغ)^(١) .

وقد تبع الزمخشري في هذا المذهب جماعة من المفسرين ؛ كالعكبري ، والنسفي ، وابن جزي ، وأبي السعود ، وغيرهم^(٢) .

ولذا فإن الصحيح - في رأيي - كما يقول الطاهر ابن عاشور هو " أن ﴿كَأَفَّ﴾ يُوصَفُ بِهِ الْعَاقِلُ ، وَغَيْرُهُ ، وَأَنَّهُ تَعْتَوْرُهُ وَجُوهُ الْإِعْرَابِ ، كَمَا هُوَ مُخْتَارُ الزَّمْخَشَرِيِّ ، وَشَهِدَ لَهُ الْقُرْآنُ ، وَالِاسْتِعْمَالُ ؛ خِلَافًا لِابْنِ هِشَامٍ ، وَأَنَّ مَا شَدَّدَ بِهِ التَّنْكِيرُ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ تَهْوِيلٌ ، وَتَضْيِيقٌ فِي الْجَوَازِ " ^(٣) .

٣ - إخراج ﴿كَأَفَّ﴾ عن النصب البتة :

قال الزمخشري في خطبة المفصل : " محيط بكافة الأبواب " ^(٤) ، فاعترض عليه ابن هشام بأن هذا وهم منه ؛ لإخراجه ﴿كَأَفَّ﴾ عن النصب البتة ^(٥) ؛ وذلك لأنها لم تستعمل عند العرب إلا نكرة منصوبة على الحالية نصبا لازما .

وهذا هو مذهب الجمهور ، كالحري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ،

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤ . وانظر : حاشية الطيبي ٥٥٧/١٢ ، والدر

المصون ١٨٥/٩ ، ١٨٦ ، وتصحيح التصحيف للصفدي ٨٨/١ .

(٢) التبيان ١٩٧/٢ ، وتفسير النسفي ٦٣/٣ ، والتسهيل ١٦٧/٢ ، وإرشاد العقل

السليم ٤٥٩/٤ .

(٣) التحرير والتنوير ١٩٨/٢٢ .

(٤) المفصل ص ١٤ .

(٥) المغني ١٤٦/٦ ، ١٤٧ .



وابن مالك ، والرّضيّ ، وغيرهم^(١) ؛ وذلك لأن ما ذهب إليه الزمخشريّ " شاذّ من وجهين :

الوجه الأوّل : أن ﴿كَأَفَّةً﴾ لا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا حَالاً ، وهاهنا قد خفضها بالباء ، والذين استعملوه لجئوا إلى القياس . والاستعمال ما ذكرناه .

الوجه الثّاني : أن ما استعمله في غير الأناسيّ ، و(الكافة) : الجماعة من الناس لغة^(٢) .

ولا يقع ذلك إلّا في كلام من لا يُوثَقُ بعربيّته فصاحة^(٣) ، ومذهب الفراء - أيضاً - أن ﴿كَأَفَّةً﴾ لا تدخلها (أل)؛ لأنها في معنى المصدر^(٤).

والصحيح أن هذا القول ليس أمراً مُجمَعاً عليه ؛ إذ يجوز أن تستعمل ﴿كَأَفَّةً﴾ غير منصوبة ، وهو مذهب الزمخشريّ ، والسعد التفتازاني ، والنقره كار ، والدمامينيّ ، والشهاب الخفاجي ، ووافقهم الآلوسي ،

(١) درة الغواص ص ٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٧/٣ ، وشرح الكافية ٥٢/٢ ط/ يوسف عمر . وهو أيضاً مذهب الإسفراييني في لباب الإعراب ص ٣٣٨ ، والنووي في المجموع ٢٦/٥ ، ٢٧ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١١٧/٣ ، والفيروزآبادي في تاج العروس ٢٢٠/٢٤ ، والصفدي في تصحيح التصحيف ٨٨/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٧/١ . وانظر : حاشية يس على التصريح ٣٧٩/١ ، وتاج العروس ٣٧٩/١ .

(٣) شرح الكافية للرّضيّ ٥٢/٢ .

(٤) معاني القرآن ٤٣٦/٣ .



والظاهر ابن عاشور ، وأجازه ابن الحنبلي ، والمرتضى الزبيدي (١) .

والأدلة على هذا كثيرة ، منها :

١ - أن السماع قد ورد مؤيدًا لهذا الاستعمال ، ومنه :

أ - ما أورده الدماميني عن النقره كار ، وذكره التفتازاني ، وغيرهم من قول عمر - رضي الله عنه - : " قَدْ جَعَلْتُ لآلِ بَنِي كَاكَلَةَ عَلَى كَافَّةِ بَنِي مَالِ الْمُسْلِمِينَ لِكُلِّ عَامٍ مِائَتِي مِثْقَالٍ ذَهَبًا إِبْرِيْزًا فِي كُلِّ عَامٍ " (٢) .

ب - أن الحريري نفسه - وهو أحد المانعين لهذا في درة الغواص - قد استعملها مضافة في قوله : " وتشهد الآية باتفاق كافة أهل الملل " (٣) .

ج - أنها جاءت عند ابن جني مقترنة بـ (أل) ، وذلك في غير موضع

(١) المفصل ص ١٤ ، وشرح المقاصد للسعد ٢٦٨/٥ ، والعباب ص ٦٧٤ ، وتحفة الغريب ق ٥٣٢/٢ ، وشرح درة الغواص للشهاب ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٢٩٥/٢ ، ٢٠٣/٧ ، وروح المعاني ٩٢/١٠ ، ١٤٣/٢٢ ، والتحرير والتنوير ٢٧٩/٢ . وانظر : عقد الخلاص لابن الحنبلي ص ٢٧٣ ، وتاج العروس ٢٢٤/٢٢١ .

(٢) وهو من هو فصاحة؟! وقد كان قوله هذا مكتوبًا ، وعليه ختمه - كما ذكر العلماء - وشهد بهذا علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - . انظر : شرح المقاصد ٢٦٨/٥ ، وحاشية الشهاب ٢٩٥/٢ ، ٢٠٢/٧ ، وسمط النجوم العوالي للعاصمي ٤١١/١ ، والمنصف من الكلام للشمني ٦٣٢/٣ ، وحاشية الصبان ١٨٣/٢ ، وحاشية الدسوقي ٢٥٤/٣ ، وروح المعاني ٩٢/١٠ ، ١٤٣/٢٢ .

(٣) درة الغواص ص ٢٣٩ .



من كتابه (الخصائص) ، مثل قوله : " أنشدت الكافّة " (١) .

٢ - أنها في القياس مثل : (جميعاً) ، وذلك أن معنى ﴿كَافَّةٌ﴾ : جميعاً ، و(جميعاً) تقع نكرة ومعرفة ، مرفوعة ، ومنصوبة ، ومجرورة ، للعاقل وغيره ؛ فكذاك ﴿كَافَّةٌ﴾ ؛ إذ لا فرق بينهما .

كما أنهم قد اختلفوا في أصل ﴿كَافَّةٌ﴾ هل هو مصدرٌ ، أو اسمٌ فاعلٍ من (الكفّ) ؟ فإذا اختلفوا في الأصل فمن باب أولى الاختلاف في الفرع بعدم الالتزام بالتنكير والنصب ، والاختصاص بالعاقل ، وهذا التصرف في الاستعمال لم يخرجنا عن أصل استعمالها في الحقيقة (٢) .

٣ - لأنه لا يلزم استعمال المفردات فيما استعملته العرب بعينه ، ولو التزم هذا لأخطأ الناس في أكثر كلامهم (٣) ، ولا شك أن " تحجير ما لم يستعمله العرب إذا سوغته القواعد تضيق في اللغة ، وإنما يكون اتباع العرب في استعمالهم أدخل في الفصاحة ، لا موجباً للوقوف عنده دون تعديهِ ، فإذا ورد في القرآن فقد نهض " (٤) .

وعلى هذا نستطيع أن نقول : إن الأصل في ﴿كَافَّةٌ﴾ أنها تلزم التأخير ، والتنكير ، والنصب على الحالية ، ولكن ورد ما يخالف ذلك في

(١) ٧٢/١ ، ٥٩٦/٢ . وانظر : ٤١/١ ، ١٨٩ ، ٢٤٤ . وراجع : فهارس الخصائص للدكتور عبدالفتاح سليم ص ٩ .

(٢) شرح درة الغواص ص ١٩٠ ، ١٩٢ . وانظر : موقف النقره كار في كتابه العباب من السيرافي الفالي ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٣) حاشية الشهاب ٢/٢٩٦ ، ٧/٢٠٢ . وانظر : حاشية الصبان ٢/١٨٣ .

(٤) التحرير والتنوير ٢/٢٧٩ . وانظر : روح المعاني ١٠/٩٢ .



استعمالاتٍ فصيحَةٍ لا يمكن أن نحكم عليها - أبدًا - بالخطأ ، والوهم ؛ إذ جاءت ﴿كَآفَةٌ﴾ فيها بمعنى : جميع ، أو كُلٌّ ، وبهذا يجوز استعمالها معرفة ، أو منكرة ، أو غير منصوبة ، وهو ما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة^(١) .

(٥) إعراب ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ في قوله تعالى : ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ (غافر : ٣) بين النعت ، والبديلية .

يجوز - عند الزمخشري - في قوله تعالى : ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ﴾ أن يكون نعتًا للفظ الجلالة (الله) ، وجاز وصف المعرفة به ، وإن كانت إضافتها لفظية ؛ لأنه يجوز أن تجعل إضافتها معنوية فتتعرف بالإضافة إذا أريد بـ ﴿غَافِرِ﴾ معنى الماضي ، أو الاستمرار ، أي : (غفرانه في الدنيا وقضاؤه بالغفران وستره على المذنبين)^(٢) .

وأما قوله : ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ فلا يمكن فيه هذا الوجه من الإعراب - عند الزجّاج ؛ لأنه في تقدير : (شديد عقابه) ، والصفة المشبهة لا تتعرف بالإضافة ، ولا ينفك من هذا التقدير^(٣) ؛ ولذا فقد ذهب إلى أن قوله : ﴿غَافِرِ ، وَقَابِلِ﴾ نعتان ،

(١) معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر ٦١٤/١ . وانظر : معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني ص ٢١٨ ، ونظرات في اللغة والأدب لمصطفى الغلاييني ص ٥٥ ، ٥٦ ، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل يعقوب ص ٢٣١ ، ٢٣٣ .
(٢) ورجح هذا ابن عطية في المحرر الوجيز ٥٤٦/٤ . وينظر : الكشف ٣٢٧/٥ .
(٣) وإضافته غير محضة على كُلِّ حال . انظر : الكتاب ١٩٩/١ ، ٢٠٠ .



و﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ بدل^(١) .

ويرى الزمخشري أن ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ نعتٌ - أيضًا - للاسم الشريف قبله ، وإنما جاز جعل الصفة المشبهة نعتًا للمعرفة ، مع أنها لا تتعرف بالإضافة ؛ لأنه يجوز أن يكون ﴿شَدِيدِ﴾ بمعنى : (مشدد) ؛ فتمحّض إضافته^(٢) .

وتعقب الزمخشري الزجاج ؛ لأنَّ جَعَلَ قولُه : ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ وحده بدلاً بين الصفات نُبوُّ ظاهرٌ ، إلا أن تكونَ كُلُّها أبدالاً^(٣) .

وقد اعترض عليه أبو حيان ، وناقشه في هذا الموضوع أربع مناقشات رَدَّها كُلُّها الدماميني ، وفنَّدها تفنيدياً ، وهي :

الاعتراض الأول : أنه لا نبوُّ في كلام الزجاج ؛ لجريه على القواعد ، وكأنه يريد بذلك : أن توافَقَ النعتِ الحقيقيِّ ، ومنعوتِه في التعريفِ ، والتنكيرِ أمرٌ لازمٌ ، بخلاف البدل ، فجَعَلَ الصفاتِ المعرَّفةَ نعوْتًا للاسم الشريفِ (الله) ، وجَعَلَ الصفةَ التي إضافتُها غيرَ محضةٍ بدلاً ، وهذا جارٍ على

- (١) معاني القرآن للزجاج ٣٦٦/٤ ؛ وذلك لأنَّ ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ لا يصلح أن يكون نعتًا للمفرد ، وهو - أيضًا - مذهب الكرمانى في غرائب التفسير ١٠٢٥/٢ .
- (٢) وأجازه العكبرى في التبيان ١١١٥/٢ ، والدر المصون ٤٥٣/٩ . وأجاز النيسابورى في غرائب القرآن ٢١/٦ أن يكون بمعنى الاستمرار والدوام ؛ فتصير إضافته حقيقية على مذهب الكوفيين في ذلك ، أو على تقدير : (الشديد عقابه) فحذف (أل) للزدواج ، وأمن اللبس . ينظر : أنوار التنزيل ٥١/٥ ، وحاشية الطيبي ٤٥٣/١٣ ، وروح المعاني ١١/٢٤ .
- (٣) الكشاف ٣٢٧/٥ . وينظر : مفاتيح الغيب ٢٨٤/٢٧ .



هذه القاعدة المقررة ؛ فلا نبؤ فيه (١) .

وانتصر الدماميني للزمخشري بأن مذهب الزجاج " غير جارٍ على قاعدةٍ أخرى ، وهي تقدّم النعت على البدل عند الاجتماع ؛ لأن النعت كالجزء من المتبوع ، والبدل ليس كذلك من حيث هو كالمستقل " (٢) .

والقاعدة التي يشير إليها الدماميني هي : أنه متى اجتمع بدل ، ونعتٌ قَدِمَ النعت ؛ لأنه كالجزء من متبوعه ، وأُخِرَ البدل ؛ لأنه تابع كلاً تابعٍ مِنْ حيثُ إنّه كالمستقلِّ بمقتضى العامل .

وبيان ذلك في هذه الآية : أنه إذا كان ﴿شَدِيدٌ أَلْعَابِ﴾ على إعراب الزجاج بدلاً بعد الصفة المتقدمة ﴿قَبْلَ﴾ ، وبعده صفة أخرى ، وهي ﴿ذِي أَلَطْوَلٍ﴾ (٣) صار البدل بين صفتين ؛ فدخل ما هو كالأجنبي بين شيئين هما كالجزأين (٤) ؛ وَمِنْ هُنَا جَاءَ النَّبُؤُ الَّذِي يَعْنِيهِ الزَّمْخَشَرِيُّ ، والدليل على أن هذا هو مقصوده ، وأن ﴿ذِي أَلَطْوَلٍ﴾ صفة : قوله في الكشف : " بين الصفات " (٥) .

وذهب البيضاوي إلى ما ذهب إليه الزمخشري ، وهو أن جَعَلَ ﴿شَدِيدٌ أَلْعَابِ﴾ وحده بدلاً مشوّشاً للنظم (٦) ، وبين الشهاب ذلك بقوله : " لما فيه

(١) ينظر : البحر المحيط ٤٣٠/٧ .

(٢) تحفة الغريب ٥٥٣/٢ .

(٣) سورة غافر - من الآية ٣ .

(٤) انظر : العيون الغامرة للدماميني ص ٩ .

(٥) الكشف ٣٢٧/٥ .

(٦) أنوار التنزيل ٥١/٥ .



من الإلباس ، والفصل بين الصفات بالبدل ، وتنافي غرضيهما ؛ فإن الأبدال تجعله في نية الطرح ، ووضفه يقتضي أنه متبوعٌ مقصودٌ من الكلام " (١) .

وذكر الطيبي أن توسط البدل بين الصفات جائز في النحو ، لكنه قبيح عند علماء البيان (٢) .

والصحيح في رأيي أن في مذهب الزجاج تناقضًا بيّنًا ؛ لأن الصفات تدل على أنه مقصودٌ في الكلام ، والبدل يدل على أنه غير مقصودٍ فيه ؛ لأنه على نية الطرح ؛ " فيكون بمنزلة استئناف القصد بعد ما جعل غير مقصود ؛ فيلزم التناقض " (٣) .

الاعتراض الثاني : وقوع الزمخشري في اللحن ؛ حيث أدخل (الفاء) في الجملة الاسمية الواقعة جواب (لَمَّا) ، وذلك في قوله : " لَمَّا صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة ، فقد آذنت بأن كلها أبدال " (٤) .

وكلام الزمخشري - هذا - فيه خطأ في اللغة عند أبي حيان " من جهة أن قول القائل : (لَمَّا قَامَ زَيْدٌ فَقَدْ قَامَ عَمْرُو) تَرْكِيْبٌ غَيْرٌ عَرَبِيٌّ " (٥) .

وردّ الدماميني هذا بأنها " مناقشة مندفعة ؛ لأننا لا نسلّم أن مثل ذلك لحن ، بناءً على ما ذهب إليه ابن مالك من جواز اقتران جواب (لَمَّا) بالفاء

(١) حاشية الشهاب ٣٥٧/٧ .

(٢) حاشية الطيبي ٤٥٤/١٣ .

(٣) روح المعاني ١١/٢٤ .

(٤) الكشف ٣٢٧/٥ .

(٥) البحر المحيط ٤٣٠/٧ .



في الاسمية ، وهذا مثله ، أو أَوْلَى منه ^(١) . واستُؤدِلَ لابن مالك على ذلك بقول الأخطل :

وَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ رَشِيدٌ وَلَا نَاهٍ أَضَاهُ عَنِ الْغَدْرِ
فَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ ابْنَةَ وَاثِلٍ فَكَانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ الْبَكْرِ ^(٢)

والشاهد في قوله : (فَصَبَّ) حيث جاء جواب (لَمَّا) جملة فعلية مقترنة بالفاء .

كما يجوز عند الدماميني - أيضًا - أن يكون قول الزمخشري : (فقد آذنت) هو دليل جواب محذوف ، والتقدير : (لما صودفت هذه النكرة الواحدة بين هؤلاء المعارف نبا هذا القول عن الصواب) ^(٣) .

الاعتراض الثالث : أن الزمخشري أجاز أن تكون هذه التوابع كلها أبدالاً؛ لأن إضافتها غير محضة ، ويلزم على جعل هذه التوابع أبدالاً : تكرير البديل ،

(١) تحفة الغريب ٥٥٦/٢ ، والعيون الغامرة ص ٩ ، ١٠ . وينظر مذهب ابن مالك في: التسهيل ص ٢٤١ ، وشرح التسهيل ١٠٢/٤ ، وشرح الكافية الشافية ٦٦٩/٢ .
(٤) البيتان من الطويل للأخطل في : ديوانه ٢٢١ ، وانظر : تمهيد القواعد ص ٤٤٥٢ ، ٤٤٥٧ ، والخزانة ٤/١٨٨ .

(٥) العيون الغامرة ص ١٠ ، وتحفة الغريب ٥٥٧/٢ . ويجوز عنده أن يكون الجواب في قول الزمخشري هو (آذنت) ، و(قد) : اسم بمعنى : (حسب) ، والفاء فيها كالفاء في (فقط) ، والتقدير : (لما صودفت هذه النكرة الواحدة فحسب آذنت هذه المصادفة بأن الكل أبدال) . ينظر : تحفة الغريب ٥٥٧/٢ .

(٦) البحر المحيط ٤٣٠/٧ . وذكر السمين الحلبي في الدر المصون ٤٥٣/٩ : أن الإبدال بالمشق قليل جداً ، ويُجاب عن هذا بأن جانب الوصفية يُهجر فيها .

(٧) تحفة الغريب ٥٥٧/٢ . وانظر : الأمالي النحوية لابن الحاجب ٥٨/١ .



وهو ليس بدل البداء؛ ولذا قال أبو حيان: "وَلَا أَعْرِفُ فِي جَوَازِهِ، أَوْ مَنْعِهِ نَصًّا عند أحد من النحويين إِلَّا فِي كَلَامٍ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مَا يُدَلُّ عَلَى الْمَنْعِ".

وردّه الدماميني بأن مثل هذا لا ينهض ردًّا على الزمخشري، وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي الجواز .

والدماميني فصل الردّ على هذا الاعتراض في كتابه (العيون الغامزة)؛ فقال : "وأبو حيان نفسه قد أقر على نفسه بعدم الاطلاع على نصّ في المسألة إلا من جهة كلام حكاة عن بعض أصحابه ، ولم يُسمِّه ، ولا يلزم من عدم عرفانه بالجواز عدم الجواز نفسه ، فالزمخشري إمام في هذا الفن ، ثبت في النقل . وقد نصّ غير واحد من المُعربين في قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ (١) ، على جواز إعراب التوابع أبدالاً مع أنها ليست بأبدال بداء قطعاً ؛ ففيه دليل على جواز ما أجازة الزمخشري " (٢) . وهذا واضح في أن النحاة قد صرحوا بجواز تعدد هذا البديل (٣) .

الاعتراض الرابع : أن الزمخشري قال : " ومثال ذلك : قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على (مُسْتَفْعِلُنْ)، فهي محكوم عليها بأنها من بحر الرجز... " (٤).

واعترض عليه أبو حيان بأن " (التَّفَاعِيلُ) : جَمْعُ (تَفَعَّلَ) ، أَوْ تَفَعُّوْلٍ ، أَوْ تَفَعُّوْلٍ ، أَوْ تَفَعُّوْلٍ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مَعْدُودًا مِنْ أَجْزَاءِ الْعَرُوضِ ، فَإِنْ أَجْزَأَهُ مُنْخَصِرَةً ، لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ ؛ فَصَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ : أَجْزَأُهَا كُلُّهَا

(١) سورة الفاتحة - الآيات ٢-٤ .

(٢) العيون الغامزة ص ١٠ .

(٣) ينظر : حاشية الشهاب ٣٥٧/٧ ، وروح المعاني ١٢/٢٤ .

(٤) الكشاف ٣٢٧/٥ .



عَلَى (مُسْتَفْعِلُنَّ) " (١) .

وردَّ الدمامينيُّ ذلك فقال : " هذه مناقشةٌ واهيةٌ ؛ فإن (التفاعيل) عند العَرُوضِي جَمْعٌ لـ (تَفْعِيل) ، لا باعتبار أن لفظ المفرد يوزن به ، بل باعتبار أنه اسمٌ موضوع للفظ خاص يوزن به ما يماثله في مطلق الحركات والسكنات ؛ ف (التفاعيل) بمنزلة قولك : (الأجزاء) ... ف (فَعُولُنَّ) - مثلاً - يُطْلَقُ عليه : جُزْءٌ ، وتفعيلٌ ، سمَّاهُ بذلك الخليلُ واضعُ هذا الفنِّ ، وأنا أعجَبُ لمثلِ الشيخِ [أي : أبي حيان] كيف وقع في مثل هذا ؟ " (٢) .

وأرى أن ما ذكره أبو حيان مردودٌ ، وذلك لأن التفعيل في الأصل - كما قال الدماميني - مصدر قولك : (فَعَلْتُ الكلمة) : إذا أتيت فيها بلفظ (ف ع ل) ، ثم سُمِّيَ به الجزء الذي فيه تلك الأحرف ؛ وقد يطلق العروضيون (التفعيل) على التقطيع ، مع الإتيان بالأمثلة الموازنة لذلك التقطيع (٣) ؛ ولذا نجد ابن جني ، وغيره قد كَنَّوا بـ (التفعيل) عن هذا المعنى ؛ لأنك تَرْتَبُهُ بأجزاء مادتها كُلُّهَا (ف ع ل) ؛ كقولك : (فَعُولُنَّ مَفَاعِيلُنَّ) ، وغير ذلك من ضروبِ مقطعاتِ الشِّعْرِ ، أي : أن حروف (تفعيل) كلها موجودةٌ في أجزاء الأبيات كـ " مستفعلن " ، و" فاعلن " ، ونحوهما (٤) .

(١) البحر المحيط ٣٠/٧ .

(٢) تحفة الغريب ٥٥٧/٢ .

(٣) العيون الغامرة ص ١١ .

(٤) ينظر : تاج العروس ١٨٦/٣٠ .



(٦) جواز عطف البيان على الضمير ﴿بِهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا قَلَّتْ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (المائدة : ١١٧)

يجوز في إعراب ﴿أَنْ أَعْبُدُوا﴾ من هذه الآية أن تكون في محل جر ، وذلك على وجهين :

الوجه الأول : أنها ﴿أَنْ﴾ المصدرية في محل جر على البدل من (الهاء) في ﴿بِهِ﴾ ، والتقدير (ما قلت لهم إلا ما أمرتني بأن اعبدوا) ، وهو بدل كُليٍّ من كُليٍّ ، وأجاز ذلك : الزجَّاجُ ، والنحَّاسُ ، ومكِّيُّ ، والأنباريُّ ، والعكبريُّ ، والبيضاويُّ ، وغيرهم (١) .

وردّه الزمخشريُّ ؛ لأن المبدل منه وهو " الهاء " في ﴿بِهِ﴾ في حكم التنحية ، والطرح ؛ فيلزم خُلُوُّ الصِلَةِ من العائدِ بطرحه (٢) .

وأجابوا عن ذلك : بأن المذهب الصحيح هو أن المبدل منه ليس في حكم الطرح ، والنسخ مطلقاً ، بل قد يُعدُّ طرحه في بعض الأحكام ، كما إذا وقع مبتدأً ، فإن الخبر للبدل في نحو: (زيدٌ عينه حسنةٌ) ، ولا يُقال: (حسنٌ) (٣) .

(١) كالإيجي ، والخطيب الشربيني ، وابن عجيبة ، والشوكاني ، ورجحه ابن هشام . انظر: معاني القرآن ٢/٢٢٣ ، وإعراب القرآن ١/٢٩٠ ، ومشكل القرآن ١/٢٥٤ ، والبيان ١/٣١٠ ، ٣١١ ، والتبيان ١/٣٢١ ، وأنوار التنزيل ٢/١٥١ ، والمغني ١/٢٠٣ ، وجامع البيان ١/٥١٢ ، والسراج المنير ٣/١٠١ ، والبحر المديد ٢/٩٢ ، وفتح القدير ٢/١٠٨ . وينظر : المحرر الوجيز ٢/٢٦٣ ، والدر المصون ٤/٥١٥ .

(٢) الكشاف ٢/٣١٧ . وينظر : روح المعاني ٧/٥٠٠ .

(٣) ولولا اعتبار طرحه لزم أن يخبر عنه . انظر : أنوار التنزيل ٢/١٥١ ، أو يُقال : إنه ليس كل مبدل منه كذلك ، بل هذا مخصوص فيما إذا كان البدل بدل غلط فإنه

==



الوجه الثاني : أنها ﴿أَنَّ﴾ المصدرية في محل جر على أنها عطف بيان من (الهاء) في ﴿بِوَيْءٍ﴾ ، والتقدير : (ما قلت لهم إلا ما أمرتني بأن اعبدوا)^(١) .

وقد أجاز ذلك الزمخشري ، وتبعه البيضاوي ، والإيجي ، والخطيب الشربيني ، والأمير ، والدسوقي^(٢) .

واعترض أبو حيان ، والسمين على الزمخشري بأن هذا بعيدٌ ؛ لأن عطف البيان أكثره بالجوامد الأعلام^(٣) ، وحكم عليه ابن هشام بالوهم ؛ فقال : " وَوَهُمَ الزَّمْخَشَرِيُّ فَأَجَازَ ذَلِكَ ذَهُولًا عَنِ هَذِهِ النُّكْتَةِ^(٤) ، وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَيْهَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ : أَبُو مُحَمَّدَ ابْنِ السِّيدِ ، وَابْنُ مَالِكٍ^(٥) ، وَالْقِيَاسُ مَعَهُمَا فِي ذَلِكَ " ^(٦) .

==

يعتبر طرحه . ينظر : حاشية الشهاب ٣/٣٠٣ ؛ كما أجاب بعضهم عنه بأنه وإن لزم خلو الصلة من العائد بالطرح ، لكن لا ضمير فيه ؛ لأن الاسم الظاهر يقوم مقامه ، ولا يخفى أن في صحة قيام الظاهر - هنا - مقام الضمير خلافًا مشهورًا لهم . ينظر : روح المعاني ٧/٥٠٠ ، ٥٠١ .

(١) ينظر : الدر المصون ٤/٥١٥ ، وفتح القدير ٢/٩٥ ، وروح المعاني ٧/٥٠٠ .

(٢) الكشاف ٢/٣١٧ ، وأنوار التنزيل ٢/١٥١ ، وجامع البيان ١/١٥٢ ، والسرراج المنير ٣/١٠١ ، وحاشية الأمير ١/٣١ ، ٣٢ ، وحاشية الدسوقي ١/٣٢ ، ٣٣ .

(٣) البحر المحيط ٤/٦٥ ، والدر المصون ٤/٥١٧ . وانظر : روح المعاني ٧/٥٠٠ .

(٤) وهي أن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ؛ فكما أن الضمير لا ينعت به فكذا لا يعطف عليه عطف بيان .

(٥) إصلاح الخلل ص ٧٤ ، ٧٥ ، وشرح الكافية الشافية ١/٥٣٣ .

(٦) المغني ١/٢٠١ ، ٢٠٢ .



دفاع الدماميني :

ردّ ذلك الدماميني بأن هذه النكتة ليست " من القوة بحيث يؤهّم
الزمخشري بالذهول عنها ، ولعله لم يذهل ، وإنما رآها غير معتبرة ؛
بناءً على أن ما يُنزل منزلة الشيء لا يلزم أن يُثبت له جميع
أحكامه ، ألا ترى أن المُنادى المُفرد المُعَيَّن منزلاً منزلة الضمير ؛
ولذلك بُني ، والضمير لا يُنعت ، ومع ذلك لا يمتنع نعت المُنادى "(١)؛
فعلّ الزمخشري لاحظها ، ولكن لم يقل بها ؛ فأجاز عطف البيان
على الضمير (٢) .

وما ذكره الدماميني صحيح ؛ لأن ما حكم عليه ابن هشام بأنه وهمّ ليس
متفقاً عليه ، بل هو من المختلف فيه ، وكثير من النحاة جوّزوه ، قال
الشهاب : " وما في المغني قد أشار شراحه إلى رده "(٣) .

وفي الآيات مذاهب أخرى نوجزها فيما يأتي :

١ - فقد تكون (أن) في محل نصب ، وذلك على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أنها على إضمار (أعني) ، وأجازه البيضاوي(٤) .

المذهب الثاني : أنها في محل نصب على البدل من محل (به) ؛ لأن

(١) تحفة الغريب ١/٢٦٢ ، ٢٦٣ . وانظر : حاشية الأمير ١/٣١ .

(٢) ينظر : حاشية الدسوقي ١/٣٢ ، ٣٣ .

(٣) حاشية الشهاب ٣/٣٠٣ . وينظر : روح المعاني ٧/٥٠٠ .

(٨) ينظر : أنوار التنزيل ٢/١٥١ .

(٩) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٤٦ .



محل المجرور نصب ، وأجازه الزجاج^(١) .

المذهب الثالث : أنها بدل من (ما) نفسها ، وأجازه الزجاج ، وابن عطية . واعترض عليه البيضاوي بأن (ما) مفعول القول ، ويشترط فيه أن يكون جملة محكية ، أو ما يؤدي معناها ، أو ما أريد لفظه ، والعبادة ليست واحدًا منها ؛ إذ لا يُقال : (ما قلت لهم إلا العبادة) .

وأجاب ابن المنير بأن الأمر بها هو المقصود ، أي : (ما قلت لهم إلا الأمر بالعبادة)^(٢) .

٢ - وقد تكون (أن) في محل رفع على إضمار مبتدأ، أي : (هو أن اعبدوا)^(٣) .

٣ - وأجاز الزجاج ، ومكي ، وابن عطية ، وغيرهم أن تكون (أن) تفسيرية لا محل لها من الإعراب ، وهي مفسرة لفعل القول أو لفعل الأمر^(٤) .

(٧) مذهبُ الزمخشريِّ في تخريجِ قراءةِ : ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦) بجزر (الأرجل) .

قرأ نافعٌ ، وابنُ عامرٍ ، والكسائيُّ ، وحفصٌ عن عاصمٍ بنصبِ (الأرجل) من قوله تعالى : ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ، وقرأ الباقون من السبعة بالجرِّ

(٢) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٢/٢٤٦ ، والمحمر الوجيز ٢/٢٦٣ ، والانتصاف ٣١٧/٢ ، والدر المصون ٤/٥١٥ ، وحاشية الشهاب ٣/٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٣) ينظر : روح المعاني ٣/٣٠٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٢/٢٤٦ ، والهداية ٣/١٩٤٨ . وانظر الاعتراض عليه ، والجواب عنه في : روح المعاني ٧/٥٠١ ، ٥٠٢ .



فيها^(١) ، وللعلماء في تخريجها أقوالاً ، هذا بيانها :

القول الأول : أنه معطوف على (أيديكم) ، لا على (رؤوسكم) ؛ لأن الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه خُفِضَ لمجاورة (رؤوسكم) ، وهو مذهب أبي عبيدة ، والأخفش ، والبيضاوي ، وأجازه العكبري ؛ لكثرة في القرآن الكريم ، والشِّعْرُ^(٢) ، وفائدته : التنبيه على أنه ينبغي أن يقتصد في صب الماء عليها ، ويغسل غسلًا يقرب من المسح^(٣) .

والذي يدل على أن المراد بالمسح في (الأرجل) هو الغسل : ذكر التحديد في قوله : ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ ، والتحديد إنما جاء في المغسول ، ولم يجئ في الممسوح^(٤) .

وهذا المذهب هو الظاهر من كلام الزمخشري ؛ إذ يقول : " لَمَّا كَانَتْ الْأَرْجُلُ مِنْ بَيْنِ الْأَعْضَاءِ الْمَغْسُولَةِ تُغَسَلُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا كَانَتْ مَظَنَّةَ الْإِسْرَافِ الْمَذْمُومِ شَرْعًا ؛ فَعُطِفَتْ عَلَى الْمَمْسُوحِ ، لَا لَتُمْسُوحِ ، وَلَكِنْ لِيُنْبِتَهُ

(١) السبعة ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، والتيسير ص ٩٨ ، والنشر ٢/٢٥٤ ، ومعجم القراءات للخطيب ٢/٢٣١ .

(٢) وقد ساق على ذلك أدلة كثيرة . ينظر : مجاز القرآن ١/١٥٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٤٦٥ ، ٤٦٦ ، وأنوار التنزيل ٢/١١٧ . وانظر : معاني القراءات ١/٣٢٦ ، وبحر العلوم ١/٣٧٢ ، والتبيان ١/٤٢٢ ، ومدارك التنزيل ١/٤٣٠ .

(٣) أنوار التنزيل ٢/١١٧ . وينظر : الإنصاف ١/٩٢ ، ٢/٦٠٧-٦١٥ ، وحاشية الطيبي ٥/٢٩٢ ، وإرشاد العقل السليم ٣/١١ .

(٤) ولذا قال أبو حاتم : (المسح خفيف الغسل) ؛ فسَمِيَ الغسل مسحًا ، ينظر : البسيط ٧/٢٨٢ ، والوسيط ٢/١٥٩ .



على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماءِ عَلَيْهَا" (١) .

واعترض ابنُ هشامٍ عليه ؛ لأنَّ الخفضَ على الجوار لا يكون في عطف النسق ؛ لأنَّ العاطف يمنع من التجاور (٢) .

القول الثاني : أنه مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : (وافعلوا بأرجلكم الغسل)، وهذا هو مذهب السمعاني ، وابن الحاجب ، وابن المنير (٣) .

القول الثالث : أنه معطوف على الممسوح ، وهو (رؤوسكم) ، غير أن المراد بالمسح في الأرجل : الغسل ؛ فهي معطوفة عليها في الإعراب ، والحكم مختلف ؛ إذ هي معطوفة على العضو الممسوح ، وقد يعطف بالشيء على غيره ، والحكم فيهما مختلف (٤) .

والتقدير عند أبي جعفر الرعيني : (وامسحوا برؤوسكم ، واغسلوا أرجلكم) ؛ فحذف (واغسلوا)؛ لقرب معناه من (امسحوا) ، ثم جرُّوا (أرجلكم)

(١) الكشاف ٢/٢٠٥ .

(٢) المغني ٦/٦٦٣ .

(٣) تفسير السمعاني ١٧/٢ ، والألمالي النحوية ٢٨٠/١ ، والانتصاف ٢/٢٠٥ ، وتحفة الأقران ص ١٥٣ . وينظر البسيط ٧/٢٨٤ ، وزاد المسير ١/٥٢٢ ، والتبيان ١/٤٢٤ ، وضعفه أبو حيان في : البحر المحيط ٣/٤٥٢ .

(٤) وهو مذهب ابن الأنباري ، وأبي عليّ الفارسي ، والكرماني . ينظر : الحجة للفارسي ٣/٢١٥ ، وغرائب التفسير ١/٣٢١ ، وزاد المسير ١/٥٢١ ، ومفاتيح الغيب ١١/٣٠٥ ، ومدارك التنزيل ١/٤٣٠ ، وينظر : معاني القرآن للزجاج ٢/١٥٤ ، ومعاني القرآن للنحاس ٢/٢٧٢ ؛ ومع أن بعض هذه الأعضاء مغسول فقد اتفقوا على أن الغسل والمسح كلاهما طهارة .



بالعطف على (رؤوسكم) حملاً لأحد الفعلين على الآخر^(١) .

وأجاز ابن السيد عطف (الأرجل) على (الرؤوس) ، مع أنه قد اختلفت الكيفيتان ، والكميتان ، وذلك ؛ لأنه لا يلزم من التشريك بينهما تساويهما في الكمية ، والكيفية^(٢) .

دفاع الدماميني :

ردّ الدماميني ذلك بأنه إذا كان غرض المصنف [ابن هشام] من إيراد هذا الكلام أن الزمخشريّ ذهب إلى أن الخفض في الآية على الجوار ؛ ففيه نظر ؛ إذ لا دلالة لكلامه على ذلك . وأمّا مراده - كما بيّن ذلك التفزازاني - فهو الحمل على تقدير إعادة العامل في المعطوف مراداً به المعنى المجازي ؛ فتكون (الرّجل) معطوفة على الرأس في الظاهر ، ومن عطف الجملة في التحقيق ، أي : (وامسحوا بأرجلكم) ، أي : (اغسلوها غسلًا شبيهاً بالمسح)^(٣) .

وأما الطيبي فيذهب إلى أن في كلام الزمخشريّ ميلاً إلى الخفض على الجوار ، وهو ما أميل إليه ، وهو مذهب ضَعْفه كثيرٌ من النحويين ؛ كالزجاج ، والكرماني ، والفخر الرازي ، وابن الحاجب ، وأبي حيان ، وأبي جعفر الرعيني ، والنيسابوري ، وابن عرفة ، والإيجي^(٤) .

(١) تحفة الأقران ص ١٥٣ .

(٢) مشكلات الموطأ لابن السيد ص ٥١ ، ٥٢ . وأجاز بعضهم العطف على (رؤوسكم) لفظاً ، ومعنى ، ثم نسخ بوجوب الغسل . ينظر : تفسير البغوي ٢٣/٢ ، والمحرر الوجيز ١٦٣/٢ ، والتسهيل لابن جزي ٢٢٤/١ ، والتحرير والتنوير ١٢٥/٦ .

(٣) تحفة الغريب ٨٠١/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للزجاج ١٥٣/٢ ، وغرائب التفسير ٣٢١/١ ، ومفاتيح الغيب ٣٠٥/١١ ، والأمالي لابن الحاجب ٢٨٠/١ ، والبحر المحيط ٤٥٢/٣ ،



وحاصل ما ذكره : أن هذا الوجه باطل ؛ من ثلاثة أوجه :

الأول : لأنه معدود في اللحن ؛ إذ هو من الضرورة ، وكلام الله يجب تنزيهه عنه .

الثاني : أنه يصار إليه حيث يحصل الأمن من اللبس ، ففي نحو : (جُحَرَ ضَبِّ حَرْبٍ) (الخراب) لا يكون نعتًا للضب ، بل للجُحْر ، بخلاف هذه الآية ؛ إذ أمُنُ اللبسِ فيها غير حاصل .

الثالث : لأن الجر على الجوار يكون بدون حرف العطف ، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب^(١) .

والذي يظهر لي أن هذا مذهب الزمخشري صحيح ؛ لأن قراءة النصب صريحة في وجوب غسل الرجلين ، وقراءة الجر تُحمل على أنها لمجاورة المخفوض ، مع أن " الأرجل " في الأصل منصوبة ؛ بدليل قراءة النصب ، وما ذكره ابن هشام ، وغيره من تضعيف هذا المذهب مردود بأن أئمة اللّغة صرحوا بجوازه ، كالأخفش ، وأبي البقاء العكبري ، وغيرهما ممن ذكرنا ، ولم ينكره من المتقدمين إلا الزجاج ، ثم تبعه بعض من جاء بعده .

والجر بالمجاورة أسلوب من أساليب اللّغة العربيّة جاء في القرآن الكريم ؛ لأنه ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾^(٢) ، وهذا العطف يكون محذورا إذا وقع الإلباس ،

==

والارتشاف ٤/١٩١٣ ، ١٩١٤ ، وتحفة الأقران ص ١٥٣ ، وغرائب القرآن ٢/٥٥٦ ، وتفسير ابن عرفة ٢/١٧٤ ، وجامع البيان ١/٤٤٥ . وينظر : حاشية الطيبي ٥/٢٩٢ ، وروح المعاني ٧/٦٤ .

(١) مفاتيح الغيب ١١/٣٠٥ .

(٢) سورة الشعراء - الآية ١٩٥ . ينظر : أضواء البيان ١/٣٣٠ .



وأما إذا انتهضت القرينة على توخي المراد، وارتفع اللبس فلا بأس - كما يقول الطيبي - وأيضاً لأنه - تعالى - لما عطف الأرجل على الرؤوس ، وأوهم اشتراكاً في المسح ، استدرك ذلك بضرب الغاية في الأرجل بقوله : (إلى الكعبين) ؛ ليؤذن أن حكمها حكم المغسولة ، مع رعاية الاقتصاد في صب الماء^(١) ، وهو ما نبه عليه الزمخشري - كما سبق - .

(٨) نوع التنوين في قراءة أبي نُهَيْكٍ : ﴿ كَلَّاسِيكُفْرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾

(مريم: ٨٢)

قرأ أبو نُهَيْكٍ الأزدِيُّ : ﴿ كَلَّاسِيكُفْرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾ بفتح الكاف ، والتنوين^(٢) ، وللنحويين في تخريجها مذهبان :

المذهب الأول : أنها اسم منون منصوب على المصدرية بفعل مقدر من لفظها ، وتقديره : (كَلُّوا كَلًّا) ، أي : (أَعْيُوا عن الحقّ إعياءً) ، بمعنى : التعب ، وهو مجاز عن ضعفه ، أي : (سيجدون كَلًّا سيكفرون بعبادتهم) ،

(١) حاشية الطيبي ٢٩٣/٥ .

(٢) انظر : المحتسب ٤٥/٢ ، ومفاتيح الغيب ٢٥١/٢١ ، والتبيان ٨٨١/٢ ، ومعجم القراءات ٣٩٥/٥ . وقراءة الجمهور : ﴿ كَلَّا ﴾ بفتح الكاف من غير تنوين ، على أنه حرف ردع وزجر عن قول منكر تقدم ، وقرأ أبونهيك : ﴿ كَلَّا ﴾ بضم الكاف ، بمعنى : (جميعاً) ، فهو حال ، أي : (سيكونون جميعاً) . ينظر : مختصر ابن خالويه ص ٨٦ ، ونقل أبو حيان عن الطبري أن أبا نهيك قرأ : ﴿ كَلُّ ﴾ بضم الكاف ورفع (اللام) على الابتداء ، والجملة بعده خبر . انظر : جامع البيان للطبري ٩٤/١٦ ، والبحر المحيط ٢١٤/٦ .



وهو مذهب ابن جَبِّي ، واختاره القرطبي ، وأبو حيان (١) .

وقيل : هو مفعولٌ به بتقدير : (حَمَلُوا كَلًّا) ، والتنوين فيها على هذا للصرف (٢) .

المذهب الثاني : أنها حرفُ رَدِجٍ ، أُبْدِلَتْ أَلْفُهَا نُونًا ؛ لأنه نوى الوقف ؛ فصارت الألف كَألف الإِطْلَاق ، وهي التي تزداد في أواخر القوافي ، والفواصل المتحركة ، وتسمى تلك القافية (مطلقة) ، وأجاز هذا الزمخشري ، والبيضاوي (٣) .
واعترض عليه أبو حيان بأنه لا وجه لقلب أَلْفُهَا نُونًا ، وتشبيهه بـ ﴿قَوَارِيرًا﴾ (٤) ليس بجيد ؛ لأن ﴿قَوَارِيرًا﴾ اسم رجع به إلى أصله ؛ فالتنوين ليس بدلًا من ألف ، بل هو تنوين الصرف (٥) .

-
- (١) المحتسب ٤٥/٢ ، وتفسير القرطبي ١١/١٤٩ ، والبحر المحيط ٧/٢٩٤ .
وانظر: الدر المصون ٧/٦٣٨ ، وفتح القدير ٣/٣٥٠ .
- (٢) والكلُّ بمعنى : النقل . انظر : التبيان للعكبري ٢/٨٨١ ، واللباب لابن عادل ١٣/١٣٦ ، وبصائر ذوي التمييز ٤/٣٨٣ . وذهب ابن عطية إلى أن (كلا) : نعت لـ (آلهة) . [المحرر الوجيز ٤/٣١] . وفيه نظر ؛ إذ ليس المعنى على ذلك ، ويظهر لهذا التخريج وجه عند السمين ، وهو أن يكون قد وصف الآلهة بالكلِّ الذي هو المصدر بمعنى الإعياء والعجز ، كأنه قيل : آلهة كالين ، أي : عاجزين . [الدر المصون ٧/٦٣٩] .
- (٣) الكشاف ٤/٥٣ ، وتفسير البيضاوي ٤/١٩ . وانظر : مفاتيح الغيب ٢١/٥٦٣ ، والدر المصون ٧/٦٣٨ ، وتفسير أبي السعود ٥/٢٨٠ . وشبهه الزمخشري بتنوين ﴿قَوَارِيرًا﴾ في قراءة نافع ، وشعبة ، والكسائي . انظر : السبعة ص ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، والتيسير ص ٢١٧ .
- (٤) سورة الإنسان - من الآيتين ١٥ ، ١٦ .
- (٥) البحر المحيط ٦/٢٠٢ . وانظر : الدر المصون ٧/٦٣٩ .



وبيان اعتراض أبي حيان عليه : أن هذا التنوين - عندهم - تنوين
الصرف ، ولا مدخل للحرف عليه أصلاً .

دفاع الدماميني :

دافع الدماميني عن الزمخشري ، فقال : " وتقرير الاعتراض على أبي
حيان: أن تقول : لم يشبه الزمخشري تنوين ﴿ كَلًّا ﴾ التي هي حرف ردع بتنوين
﴿ سَلْسِلًا ﴾^(١) التي جَوَّز فيه الوجهين المتقدمين حتى يتوجَّه الرَّدُّ عليه بذلك...
وإنما شَبَّهه بتنوين ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ الذي جزم فيه بوجه واحد ، وهو كونه بدلاً من
حرف الإِطلاق على زعمه .

وهذا التنوين لا اختصاص له بالأسماء، بل يدخل في الاسم ، والفعل ، والحرف،
كما هو معروف في محله ؛ فطاح الاعتراض عليه بأن الحرف لا يدخله تنوين
الصرف^(٢) .

وقد ردَّ هذا الاعتراض - أيضًا - ابن هشام تلميذ أبي حيان بنحو من
هذا^(٣) .

والتنوين الذي يشير إليه هو تنوين الفواصل ، ويُسمَّى في غير القرآن :
(الترنم) بدلاً من حروف الإِطلاق ، كما في الآية التي ذكرها الزمخشري ،
ويكون هذا التنوين في الاسم ، والفعل ، والحرف .

وليس الترنم - عندهم - موضوعًا بإزاء معنى من المعاني ، بل هو موضوع

(١) سورة الإنسان - من الآية ٤ . وهي قراءة نافع ، والكسائي ، وشعبة . انظر : حجة
القراءات لابن زنجلة ٧٣٧ ، والنشر لابن الجزري ٢/٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٢) تحفة الغريب ١/٦٦٧ .

(٣) المغني ٣/٧٠ .



لغرض الترميم ، كما أن حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب ، لا بإزاء معنى من المعاني^(١) .

ومما يصحح تأويل الزمخشري : قراءة أبي الدينار الأعرابي : ﴿وَأَلِيلَ إِذْيَسِرَ﴾^(٢) بالتنوين^(٣) ؛ إذ الفعل ليس أصله التنوين^(٤) .

قال الشهاب الخفاجي عن هذا : " ولم يجعلها ألفَ إطلاق ، بل شبهها بها ؛ لأنها مخصوصة بالثَّغَر ، ولم يمثَّلْ له بقوله : ﴿قَوَارِيرًا﴾^(٥) - كما في الكشاف^(٦) - ؛ لأنه صَرَفَ للتناسب ؛ فتنوينه تنوينٌ صَرَفٍ ، وهذا يسمى التنوينَ الغالي، وهو يلحق الحروف، وغيرها، ويجتمع مع الألف واللام^(٧) .

وبهذا يظهر لنا أن اعتراض أبي حيان على الزمخشري في تخريجه هذه القراءة ، ضعيفٌ ؛ لما ذكرناه .

(١) انظر : بصائر ذوي التمييز ٣٨٣/٤ ، والإتقان في علوم القرآن ٢٩٩/٢ ، ومعترك الأقران ٥٦٣/٢ ، والكلبيات للكفوي ص ٤٤٩ .

(٢) سورة الفجر - الآية ٤ .

(٣) انظر : إعراب القراءات الشواذ ٧٠٦/٢ ، ومعجم القراءات للخطيب ١٠/١٧٠ .

(٤) انظر : تاج العروس ٤٠/٤٤٨ .

(٥) سورة الإنسان - من الآيتين ١٥ ، ١٦ .

(٦) ٥٣/٤ .

(٧) وذلك كقوله :

أَقْتَبِي الْأَيُّومَ عَادِلَ وَالْعَتِابِ

انظر : حاشية الشهاب ١٨٢/٦ . وينظر : حاشية الطيبي على الكشاف ١٠٠/١٠ .



المَبْدَثُ الثَّالِثُ

دفاع الدماميني عن الزمخشري

فيما يتعلق بالجمل ، والتراكيب .

(١) حذف الخبر في قوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾

(آل عمران: ١٥٤)

أورد الزمخشري هذه الآية ، فقال : " فإن قلت : كيف مواقع الجمل التي بعد قوله : ﴿ وَطَائِفَةٌ ﴾ ؟ قلت : ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ : صفة لـ ﴿ طَائِفَةٌ ﴾ ، و﴿ يَظُنُّونَ ﴾ : صفة أخرى ، أو حال بمعنى : (قد أهتمهم أنفسهم ظانين) ، أو استئناف على وجه البيان للجمله قبلها ، و﴿ يَقُولُونَ ﴾ : بدلٌ من ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ " (١) .

وتعقبه ابن هشام بأنه أورد هذا الإعراب ، ولم يذكر خبر المبتدأ ، فهل يكون هذا مما يفعله بعضهم حين يُعرب مبتدأ ، ولا يتعرض لخبره ؟ ثم يعتذر عنه ابن هشام ؛ فيقول : " قلت : لَعَلَّه رأى أن خبره محذوف ، أي : (وَمَعَكُمْ طَائِفَةٌ صَفْتَهُمْ كَيْتٌ ، وَكَيْتٌ) ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى [أي : ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾] خبر ، وَأَنَّ الَّذِي سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكْرَةِ صِفَةٌ مُقَدَّرَةٌ ، أي : (وَطَائِفَةٌ مِنْ غَيْرِكُمْ) " (٢) .

(١) الكشف ١/٦٤٤ .

(٢) المغني ٦/٦١٨ ، ٦١٩ .



دفاعُ الدَّمَامِينِيِّ :

مع أن ابن هشام قد اعتذر عن الزمخشري بعد إيراد الاعتراض عليه ، فإن الدماميني تعقبه ، ودافع دفاعًا شديدًا عن الزمخشري ، فقال :

" في إيراد هذا السؤال من الإزراء بالزمخشري ما لا يخفى ، ولم يكن إيراده بالذي يليق بالمصنّف ، والأدبُ مطلوبٌ مع الأصاغرِ فضلًا عن الأكابر ، ورسوخُ قَدَمِ الزمخشري في علومِ اللسانِ ، وعلوّ شأنِهِ فيها ممّا لا يُنكرُهُ منصفٌ (١) .

ولستُ أوافقُ الدمامينيَّ على أن في هذا إزراءً ، وسوءَ أدبٍ ، وإنما هو سؤالٌ أورده ، ثم أجاب عنه ، والصحيح - عند التفتازاني - أن الزمخشري لم يجعل شيئًا من الجمل الخمس الإخبارية في هذه الآية في موضع الخبر لـ ﴿ طَلَّافَةٌ ﴾ قصدًا إلى أن مضمونها مقرر معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة إلى الإخبار عنه ؛ فالخبر محذوف ، أي : (وثمة طائفة) ، أو : (وفيكم طائفة) ، على أن الخطاب للجميع من المؤمنين ، والمنافقين ، أو (طائفة أخرى لم يَغْشَهُمُ النَّعَاسُ) (٢) .

وبهذا - أيضًا - دفع الطيبي في حاشيته هذا الاعتراض ؛ وذلك لأن " الخبر محذوف يدل عليه قوله : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ ﴾ ، أي : (طائفة قد

(١) تحفة الغريب ٧٧٨/٢ . وأجاب الشمي في حاشيته ٢٧٤/٢ : بأن في جواب ابن هشام دفاعًا لتوهم الإزراء ، والنقص بالزمخشري ؛ أي : أن الشمي حمل صنيع ابن هشام على عكس ما ذكره الدماميني هنا .

(٢) حاشية السعد التفتازاني على الكشاف ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، نقلًا عن محقق تحفة الغريب ٧٧٨/٢ .



أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحقّ لم يغشهم النعاس) ؛ فعلى هذا :
الواو للعطف ، وفائدة عطف الجملة الاسمية على الفعلية : الإيذانُ بحدوث
الأمّن لأولئك ، واستمرار الخوف على هؤلاء^(١) .

وأما ابن هشام في اعتراضه السابق فذهب إلى أن جملة ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾
هي الخبر ، وتكون جملة ﴿يُظُنُّونَ﴾ في محل نصب على الحال ، وهو
اختيار ابن مالك ، وأجازه النحاس ، ومكي ، والعكبري^(٢) .

وليس ما ذهب إليه ابن هشام أمراً مجمعاً عليه ؛ إذ يرى الزجاج ،
وغيره أن هذه الجملة صفة ، و﴿يُظُنُّونَ﴾ : خبر^(٣) ، كما يجوز أن
يكون الخبر جملة ﴿يُظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ ، و﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ صفة^(٤) .

فالخبر في هذه الآية - كما رأيت - إما أن يكون محذوفاً ، كما رجح
التفتازاني ، والطبي ، أو يكون جملة ﴿يُظُنُّونَ﴾ ؛ ولا يبعد - أيضاً - أن
يكون الخبر هو جملة ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ ؛ لأن النكرة موصوفة في التقدير ،
أي : (وطائفة أخرى) .

(١) حاشية الطبيبي ٣٠٩/٤ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ١/٤١٣ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/١٧٧ ، والتبيان
٣٠٣/١ ، وشرح التسهيل ١/٢٩٠ . وجاز الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد واو الحال .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨٠ . وانظر : تحفة الغريب ٢/٧٧٩ ، والدر
المصون ٢/٢٣٨ ، وروح المعاني ٢/٣٠٧ .

(٤) ممن أجازه : النحاس في إعراب القرآن ١/٤١٣ ، والعكبري في التبيان ١/٣٠٣ .
وانظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨/٢٢٥ ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً
تقديره : (ومعكم) ، أو : (وهناك طائفة) ، وجملة ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ صفة لها .
ينظر : روح المعاني ٢/٣٠٧ .



(٢) وقوع الجملة فاعلاً في قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾

(السجدة : ٢٦)

اختلف النحويون في تعيين الفاعل في هذه الآية على مذاهب ، منها :
المذهب الأول : أن الفاعل هو الجملة التي بعده ، والمفعول محذوف ،
والتقدير : (أولم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون) ، وهو مذهب الزمخشري^(١) ،
واختاره الشوكاني^(٢) .

وفي قوله تعالى : ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ ﴿٣﴾ جعل الزمخشري
التقدير : (أولم يهد لهم هذا) بمعناه ، ومضمونه ، ونظيره - عنده -
قوله تعالى : ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴿٤﴾ ،
أي : (تركنا عليه هذا الكلام)^(٥) .

وردّ هذا أبو حيان ؛ لأنه مذهبٌ كوفيٌّ ، ولأنّ تنظيره بقوله تعالى :
﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٦﴾ قياسٌ مع الفارق ؛ لأن
﴿تَرَكْنَا عَلَيْهِ﴾ معناه معنى القول ؛ فحكيّت به الجملة بعده ، كأنه قيل :
(وقلنا عليه ، وأطلقنا عليه هذا اللفظ ، وهو سلامٌ على نوحٍ في العالمين) ،

(١) الكشاف ٣٩/٥ .

(٢) فتح القدير ٤٦٤/٣ . وانظر : التسهيل لابن جزي ١٦/٢ ، وغرائب القرآن

للنيسابوري ٥٨١/٤ .

(٣) طه : ١٢٨ .

(٤) الصافات : ٧٨ ، ٧٩ .

(٥) ينظر : الكشاف ١١٨/٤ .

(٦) سورة الصافات - الآيات ٧٨ ، ٧٩ .



والجملة تُحكى بمعنى القول كما تُحكى بلفظه^(١) .

وتعقب ابن هشام الزمخشري - أيضًا - بأن الفاعل لا يكون جملة^(٢) .

المذهب الثاني : أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى لفظ الجلالة (الله) ، ويدلُّ عليه : قراءة : ﴿أَوْلَمْ يَهْدِ﴾ بالنون^(٣) ، ومعناه : (نبيّن) ، أي : (أولم يبيّن لهم الله) ، وهذا هو مذهب أبي حيان ، وابن هشام^(٤) ، أو يعود إلى (الرسول) ﷺ ، والجملة بعده تفسره^(٥) . وأجاز المبرد ، والزجاج ، وابن عطية أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على (الهدى) ، المدلول عليه بقوله : ﴿يَهْدِ﴾ ، والتقدير : (أولم يهد لهم الهدى أو الأمر بإهلاكنا من أهلكناه)^(٦) .

(١) البحر المحيط ٢٦٧/٦ . وأجاز أبو حيان أن يكون الفاعل ما دلَّ عليه

﴿أَهْلَكَنَا﴾ ، والجملة مفسرة له .

(٢) المغني ٢٥٧/٦ ، وممن ذهب إلى أن الفاعل لا يكون جملة : العكبري في التبيان

٢٨/١ ، والسمين ١٦/٨ ، ٤٤١/٩ ، وابن عادل في اللباب ٣٤٩/١ ، ١٨٧/١٣ ،

٥٤١/١٦ ، وابن عجيبة في البحر المديد ٥٩٥/٢ .

(٣) وهي قراءة : عليّ ابن أبي طالب ، وابن عباس - رضي الله عنهما - . انظر :

مختصر ابن خالويه ص ١١٨ .

(٤) البحر المحيط ٢٦٧/٦ ، والمغني ٢٥٧/٦ .

(٥) انظر : التسهيل لابن جزي ١٦/٢ ، وفتح القدير ٤٦٤/٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢١١/٣ ، والمحزر الوجيز ٣٦٥/٤ ، وردّه أبو حيان في البحر

المحيط ٢٦٧/٦ بأنه غير جيّد ؛ إذ فيه حذف الفاعل ، وهو لا يجوز عند البصريين ،

وتحسينه أن يقال : الفاعل مضمّر ؛ لأن عبارة الزجاج : (الفاعل محذوف) . وذهب الفراء ،

والطبري ، وابن عصفور إلى أن الفاعل هو ﴿كَمْ﴾ . ينظر : معاني القرآن ٣٣٣/٢ ،

وجامع البيان ١١٤/٢١ ، وشرح الجمل ٥١/٢ . واعترض ابن هشام بأنه خرّجه على لغة

==



دفاعُ الدَّمَامِينِيِّ :

ردُّ الدَّمَامِينِيِّ هذا الاعتراضُ ، وفصلُ القول في الدفاع عنه تفصيلًا ، وذلك كما يأتي :

١ - أن ابنَ هشامٍ نفسه يُجيزُ في موضعٍ آخر ما ألزم به الزمخشريُّ ، وهو أن يكون الفاعلُ هو الجملةُ ، ولكنه لم ينسبه إلى أحدٍ ؛ فيقول في فصل (كم) عن الفاعل في الآية : " أو جملةٌ ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ على القول بأنَّ الفاعلَ يكون جملةً إمَّا مُطلقًا ، أو بِشَرْطِ كَوْنِهَا مقترنة بما يعلِّقُ عن العَمَلِ ، وَالْفِعْلُ قَلْبِيَّ ، نَحْوُ : (ظهر لي أقام زيد ؟) ^(١) ، وعلى هذا فلا يجوز لابن هشام أن يعترض على الزمخشريِّ بنحو ما أجازَه في كلامه من قبل ، وأورده دون أن يتعقبه .

٢ - أن الزمخشريُّ جعلَ الفاعلَ جملةً باعتبارِ تأويلِها باللفظِ ؛ فهي في حكم المفرد ؛ فيجوز وقوعها فاعلاً ، كما وقع نحو : (قام أبوه) خبرًا للمبتدأ في قولك : (زيد قام أبوه) ، ثم إن هذا ليس من الصور التي يُختلف في صحة جعلِ الجملةِ فيها فاعلاً .

يضاف إلى هذا : أن ابن هشام صرَّح في إعراب قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ

==

حكاها الأخفش : (ملكت كم عبيد) ، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صدريَّة (كم) الخبرية ، وهي لغة رديئة اعترف هو برداءتها ؛ فتخريج آي التنزيل عليها لا يجوز . ينظر : المغني

٤٣/٣ ، ٢٥٦/٦ ، ٢٥٧ .

(١) المغني ٤٣/٣ ، ٤٤ . وانظر : تحفة الغريب ٦٠٧/٢ .



لَا تُفْسِدُوا ﴿١﴾ بأن الصواب أن الجملة نائب عن الفاعل ، ثم قال : " وقولهم :
الجملة لا تكون فاعلاً ، ولا نائباً عن الفاعل ، جوابه : أن التي يراد بها
لفظها يحكم لها بحكم المفردات " (٢) ؛ وبهذا فلا وجه إذاً لاعتراضه على
الزمخشري (٣) .

ومما يعضد هذا ، ويؤيده : أن الزمخشري قد بيّن في إعراب آية سورة السجدة
أن الفاعل هو " هذا الكلام ، كما هو بضمونه ومعناه ، كقولك : (يعصم لا إله إلا الله
الدماء ، والأموال " (٤) ؛ فالتقدير : (أولم يهد لهم هذا المعنى ، أو مضمون هذا
الكلام) (٥) .

ووقوع الفاعل جملةً أجازة هشامٌ ، وتعلّب مطلقاً ، وفصل الفراء فيه هذا
التفصيل المذكور (٦) ، والصحيح أنه يجوز إذا ضُمّن معنى القول ، وقصد به
لفظه ، وهو الظاهر من كلام ابن مالك (٧) .

(١) سورة البقرة - من الآية ١١ .

(٢) المغني ١٢٠/٥ .

(٣) ينظر : تحفة الغريب ٦٠٧/٢ ، ٦٠٨ .

(٤) الكشف ٣٩/٥ .

(٥) انظر : غرائب القرآن ٥٨١/٤ .

(٦) ينظر : المغني ٢٤٣/٥ .

(٧) شرح التسهيل ١٢٣/٢ . وينظر : حاشية الشهاب ١٩١/٦ ، وروح المعاني

١٦٧/١٦ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٦٦/٨ ، ٧٠٠/٨ .



(٣) مذهب الزّمخشريّ في تعليق فعل (البَلَوَى) في قوله تعالى : ﴿لِيَبْلُوكُمْ﴾

﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (هود : ٧ ، والملك : ٢)

جملة ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ مرتبطة بالفعل ﴿لِيَبْلُوكُمْ﴾ ، و(أي) : اسم استفهام ، ورفعه يُوجب أنه مبتدأ ، وأنه غير معمول للفظ قبله ، وقد اختلف العلماء في محل هذه الجملة على وجهين :

الوجه الأول : مذهب الزّمخشريّ في آية هود أن جملة الاستفهام سادّة مسدّ المفعول الثاني ، وأن فعل ﴿يَبْلُوكُمْ﴾ المضمّن معنى (يُعَلِّمكم) معلق عن العمل في المفعول الثاني ، وليس وجود المفعول الأوّل مانعاً من تعليق الفعل عن العمل في المفعول الثاني ، وإن لم يكن كثيراً في الكلام^(١) .

الوجه الثاني : أن تكون الجملة الاسميّة ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ واقعة في محلّ المفعول الثاني ﴿لِيَبْلُوكُمْ﴾ ، أي : تُؤَوّل الجملة بمعنى مفردٍ ، تقديره : (لِيُعَلِّمكم هذا الفريقُ أحسنُ عملاً أم الفريق الآخر)^(٢) .

(١) الكشاف ١٨٤/٣ ، ومفاتيح الغيب ٥٨٠/٣٠ ، والتحرير والتنوير ١٤/٢٩ . وذهب الفراء في معاني القرآن ١٦٩/٣ ، والزجاج في معانيه ١٩٧/٥ أن المتعلق بـ ﴿أَيُّكُمْ﴾ متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : (لبيلوكم فيعلم أو فينظر أيكم أحسن عملاً) . ينظر : الكشف والبيان ٣٥٦/٩ ، والبسيط ٩/٢٢ ، وغرائب التفسير ١٢٣٠/٢ ، وزاد المسير ٣١٤/٤ ، وهو - أيضاً - مذهب ابن فضال في النكت ص ٥٠٥ ، والأصفهاني في إعراب القرآن ٤٥٥/١ ، وأجاز الطاهر ابن عاشور أن تكون الجملة الاستفهاميّة مستأنفة ، ويكون الوقف على قوله : ﴿لِيَبْلُوكُمْ﴾ ، ويكون الاستفهام مستعملاً في التحضيض على حسن العمل . [التحرير والتنوير ١٥/٢٩] .

(٢) ينظر : التحرير والتنوير ١٤/٢٩ ، وإعراب القرآن وبيانه ١٤٦/١٠ .



وهذا ما اختاره الزمخشري في تفسير آية الملك ، ومبناه على أن تعليق أفعال العلم عن العمل لا يستقيم إلا إذا لم يُذكر للفعل معمولٌ ، فإذا ذُكر مفعولٌ لم يصحّ تعليق الفعل عن المفعول الثاني ، وحاصله : أن التقدير : (ليَعْلَمَ الذين يُقال في حقهم : أيهم أحسنُ عملاً)^(١) .

وليس هذا - عنده - من باب التعليق ؛ لأنه مشروطٌ بإيقاع الجملة موقعَ المفعولين ، وقد تقدم المفعول الأوّل على الاستفهام ؛ فانتنى الشرط^(٢) .
وممن ذهب إلى هذا - أيضاً - البيضاوي ، والكوراني ، والإيجي^(٣) .

وذهب أبو حيان ، والسّمين الحلبي إلى أن ما منعه الزمخشري يُسمّى تعليقاً عند غيره ، فيجعلون تلك الجملة في محل ذلك الاسم الذي يتعدى إليه ذلك الفعل ؛ فتكون الجملة معلقاً عنها الفعل ، وفي محل نصب^(٤) .

وقد ذكر ابن هشام أن الزمخشري وقع بهذا في التناقض ، والاضطراب ، كما عقبه - أيضاً - لتفرده برأى لم يُسبق إليه ، وذلك لأنه قال في الكشاف :
" إنما جازَ تعليقُ فعلِ البَلْوَى ؛ لِمَا فِي الاختِيارِ مِنْ مَعْنَى العِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إليه ، فَهُوَ مَلابِسٌ لَهُ ، كَمَا تَقُولُ : (انظُرْ أَيُّهُمُ أَحْسَنُ وَجْهًا) ، وَ(اسْتَمِعْ أَيُّهُمُ أَحْسَنُ صَوْتًا) ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ وَالِاسْتِمَاعَ مِنْ طَرِيقِ العِلْمِ " ؛ فيقول ابن هشام معترضاً عليه : " ولم أقف على تعليق النظر البصري ، والاستماع إلا من جهته [أي : من جهة الزمخشري] " ^(٥) .

(١) الكشاف ١٦٩/٦ ، ١٧٠ ، وينظر : التحرير والتنوير ١٥/٢٩ .

(٢) غاية الأمانى ١٩٦/١ .

(٣) أنوار التنزيل ٢٢٨/٥ ، وغاية الأمانى ١٩٦/١ ، وجامع البيان ٣٤٠/٤ .

(٤) البحر المحيط ٢٠٥/٥ ، ٢٩٢/٨ ، والدر المصون ٣٧٧/١٠ ، ٣٧٨ .

(٥) انظر في ذلك : الكشاف ١٩٦/٦ ، والمغني ١٩٣/٥-١٩٥ .



دفاعُ الدَّمَامِينِيِّ :

أما عن التناقض في كلام الزمخشري فقد أقر الدماميني بوقوعه ، فقال : " والاضطراب عليه لائح ، كما ذكر المصنف [ابن هشام] ، وأشار إليه الطيبي حاكياً عن صاحب التقريب^(١) ، وحكى عنه استشكال وقوع الجملة الاستفهامية مفعولاً ثانياً ؛ وذلك لأنها تقع موقع المفعولين جميعاً ، مثل : (علمت أيهم خرج) ؛ لأن المعنى : (علمت جواب هذا الاستفهام) ، ولا تقدّر مثله في نحو : (علمته أيهم خرج) ؛ إذ لا معنى لقولك : (علمته جواب هذا الاستفهام)"^(٢) .

ثم أجاب الدماميني عن هذين الاعتراضين في كلامه ، كما يأتي :

أولاً : يُحتمل أن يكون مراد الزمخشري بالتعليق المذكور في سورة (هود) ليس هو التعليق المصطلح عليه ، وهو الإعمال في المحل ؛ لمانع يمنع من الإعمال في اللفظ ، وإنما المراد به : تسليط (فعل البلوى) على الجملة الاستفهامية بحسب المعنى ، بحيث يكون بينهما ارتباط ، واتصال معنوي .

ومعنى هذا : أن الزمخشري أثبت التعليق المعنوي [بمعنى : الاتصال المعنوي] في سورة (هود) ، ولم يبين التعليق الاصطلاحي اكتفاءً بذكره في سورة (الملك) ؛ فلا تناقض في كلامه^(٣) .

وقد أجاب الطيبي عن ذلك بأنه أراد بالتعليق في سورة (هود) : أن ﴿لِيَبْلُوكُمْ﴾ سبب لما عُلق عليه الاستفهام ، وهو العلم ، وقد اكتفى بالسبب - وهو الابتلاء - عن المسبب ، وهو العلم ، وأما في سورة (الملك) فهو

(١) هو السيرافي الفالي المتوفى بعد (٧١٢ هـ) .

(٢) ينظر : تحفة الغريب ١٦٧/٢ .

(٣) المرجع السابق ١٦٧/٢ ، ١٦٨ .



محمول على التضمين ؛ حيث قال : " تَصَمَّنَ مَعْنَى الْعِلْمِ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : (لِيَعْلَمَكُمُ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) " (١) ، وبين التضمين ، والتقدير بَوْنٌ ، ولا يبعُدُ حملُ الكلامِ الواحدِ على الوجهين المختلفين باعتبارين ؛ للتفنن (٢) . ومذهب الزمخشريّ في سورة (الملك) صحيح من حيث العربيّة ؛ لأن باب التضمين باب واسعٌ ، وإليه الإشارة بقوله : (من حيث إنه تضمن معنى العلم) (٣) .

ويمكن أن يُحملَ كلامه على أنه يريد به : التعليق الاصطلاحي عند النحويين ، وهو الصحيح - في رأيي - ؛ ولذا فقد أنصف ابن المنير حين قال : " والتعليق عن أحد المفعولين فيه خلافٌ ، والأصحُّ هو الذي اختاره الزمخشريّ ، وهذا النحو عُشّه فيه يَدْرُجُ ، ويدري كيف يدخل ، ويخرج ؟ " (٤) .

ثانيًا : أجاب الدماميني عن الاعتراض الثاني بأن ما وقع في كلام الزمخشريّ من تعليق النظر البصري ، والاستماع ، أجازهُ الرضويّ ؛ إذ قال : " إن الاستفهام يقع بعد كُلِّ فعلٍ يفيد معنى العلم ، كـ (علمت ، وتبينت ، ودريت) ، وبعد كُلِّ فعلٍ يُطْلَبُ به العلم ، كـ (تفكرت ، وامتحنت ، وبلوت ، واستفهمت) ، وجميع أفعال الحواس ، كـ (لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، وسمعت ، وشممت ، ودُفَّت) " (٥) .

(١) الكشاف ١٩٦/٦ .

(٢) حاشية الطيبي ٢٠/٨ ، ٢١ ، وللشهاب الخفاجي ، وغيره آراء أخرى في دفع ما ظاهره أنه تناقض . انظرها في : حاشية الشهاب ٧٣/٥ ، والتحرير والتنوير ٣٦١-٣٦٥/١١ .

(٣) الكشاف ١٦٩/٦ ، وحاشية الطيبي ٥٣١/١٥ .

(٤) الانتصاف ١٧٠/٦ .

(٥) شرح الكافية للرضويّ ٢٨٤/٢ ، وينظر : تحفة الغريب ١٦٩/١ .



وأجاز هذا - أيضاً - البيضاوي ، وأبوحيان ، وأبو السعود^(١) ،
وذكر هذا : الشمي ، والأمير^(٢) .

وبهذا يظهر أن الزّمخشريّ لم ينفرد بهذا الرأي - كما ذكر - ولكن يُعْتذر
لابن هشام بما أورده البغدادي في الخزانة حين قال : " ولم يُنقل كتاب الرّضيّ
للقاهرة إلّا بعد موت المصنّف [ابن هشام] " ^(٣) .

(٤) حذف التمييز في قوله تعالى: ﴿بئس مثل القوم الذين كذبوا﴾ (الجمعة: ٥)

ذهب جمهور النحويين إلى أن فاعل ﴿بئس﴾ في هذه الآية هو ﴿مثلُ
القوم﴾ ، و﴿الذين﴾ : نعت في محل جر لـ ﴿القوم﴾ ، والمخصوص بالذم
محذوف ، أي : (هذا المثل) ، أو ﴿الذين﴾ في محل رفع تقديره : (بئس مثل
القوم مثل الذين) ، و﴿مثلُ﴾ المحذوف هو المخصوص بالذم ، وقد حذف ،
وأقيم المضاف إليه مقامه .

وهذا هو مذهب الفارسي ، والعكبري ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وأبي
حيان ، وابن هشام ، وأجاز ابن الأثير^(٤) .

(١) أنوار التنزيل ١٢٨/٣ ، والبحر المحيط ٢٠٥/٥ ، وإرشاد العقل السليم ١٨٧/٤ .

(٢) حاشية الشمي ١٣٦/٢ ، وحاشية الأمير ٦٦/٢ .

(٣) الخزانة ٢٩/١ ، وحاشية الأمير ٦٦/٢ .

(٤) انظر : التبيان ١٢٢٢/٢ ، واللباب للعكبري ١٨٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش

٤٠٣/٤ - ط/إميل ، وشرح التسهيل ١٩/٣ ، والمغني ٣٣٧/٦ ، ٣٣٨ ،

والتذليل ١٣٩/١٠ ، وانظر : البيان ٤٣٨/٢ ، والبديع ٤٨٩/١ ، والبحر المحيط

٢٦٤/٨ ، والارتشاف ٢٠٥٥/٤ ، وروح المعاني ١٢٥/٢٨ ، ودراسات لأسلوب

القرآن الكريم ٣٤٤/١٠ .



وإنما وجب التأويل - هنا - لأنك لو حذفْتَ ﴿بِئْسَ﴾ ، وأخبرت بـ ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ عن ﴿مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ ، لم يجز ؛ إذ من شروط المخصوص : أن يكون مختصًا ، وأن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفًا بالمدح ، أو بالذم ، فإنَّ بآيئِه فلا بدَّ فيه من التأويل ، كما في الآية الكريمة^(١) .

ويرى ابن عطية أن التقدير : (بئس المثلُ مثلُ القومِ)^(٢) ، وهو ضعيف ؛ لأن فيه حذفَ الفاعل ، وهو لا يجوز إلَّا في مواضع ليس هذا منها^(٣) .

وذهب الزمخشريّ إلى أن المخصوص بالذم هو ﴿مَثَلُ﴾ المذكور ، والفاعل مستتر يفسره تمييز محذوف ، والتقدير : (بئس مثلاً مثلُ القومِ)^(٤) .

وتعقبه أبو حيان ، وابن هشام بأن سيبويه نصَّ على أن التمييز الذي يفسر الضمير المستتر في باب (نعم) لا يجوز حذفه ؛ فيقول : " ولا يجوز لك أن تقول: (نعم) ، ولا (رُبَّه) ، وتسكت ؛ لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير "^(٥) ،

(١) انظر : شرح التسهيل ١٩/٣ ، والكناش في النحو والصرف للملك المؤيد ٥٥/٢ .

(٢) المحرر الوجيز ٣٠٧/٥ .

(٣) روح المعاني ١٢٦/٢٨ ؛ ولذا ردّه ابن هشام في المغني ٣٣٧/٦ بأنه حتى إن أراد

به تفسير المعنى ، وأن في ﴿بِئْسَ﴾ ضمير المثل مستترا ، فليس - هنا -

تفسير للضمير ، ويجب إذا كان فاعلُ ﴿بِئْسَ﴾ ضميرًا أن يفسر بنكرة منصوبة

على التمييز . ينظر : حاشية الشمني ٢٤٦/٢ .

(٤) الكشف ١١١/٦ ، وأجازه ابن الأثير في البديع ٤٨٩/١ .

(٥) الكتاب ١٧٦/٢ ، وانظر ١٧٧/٢ .



قال أبو حيان : " ولو سُلمَ جوازه فهو قليل " (١) .

دفاع الدماميني :

انتصر الدماميني للزمخشري ، وينبني دفاعه على أن مجرد نصّ سيبويه على ذلك لا ينتهز ردًا على الزمخشري ؛ فله أن يقول : (الحذف لا ينافي التمييز) ، والدليل على ذلك : أن النحويين أجمعوا على جواز حذف التمييز في باب العدد ، قَالَ تَعَالَى : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ (٢) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ (٣) ، وقد سُمع في باب (نِعْمَ) ، كما في الحديث : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعَمَتْ » (٤) ، أي : (فبالرخصة أَخَذَ ، وَنِعَمْتَ رخصةً) ؛ ولذلك فإن ادعاء شذوذه ممنوع (٥) .

وما ذكره الدماميني صحيح ؛ لأن النحويين يجيزون حذف الفاعل ، والمخصوص ، والتمييز ، كما في الحديث الذي أورده آنفًا ، والتقدير : (فبها ونعمت الخصلة هي) (٦) ، كما أجازوا حذف التمييز إذا فهم من سياق الكلام ، الكلام ، كما في قوله تعالى : ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ (٧) ، أي : (ملكًا) ، وفي نحو : (كَمْ ضُمَّتْ ؟) ، أي : (كم يومًا ؟) ، وفي قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ﴾

- (١) انظر : البحر المحيط ٢٦٤/٨ ، والارتشاف ٢٠٤٩ /٤ ، والمغني ٣٣٧/٦ .
- (٢) سورة الأنفال - من الآية ٦٥ .
- (٣) سورة المدثر - الآية ٣٠ .
- (٤) أخرجه النسائي ح (١٦٩٦) ٩٤/٣ ، وابن ماجه ح (١٠٩١) ١٩١/٢ ، وأبو داود ح (٣٥٤) ، والترمذي ح (٥٠٣) .
- (٥) ينظر : تحفة الغريب ٦٥١/٢ .
- (٦) انظر : البديع ٤٩٠/١ ، والبرهان للزركشي ١٦٠/٣ .
- (٧) سورة المدثر - الآية ٣٠ .



﴿^(١)؛ إذ التقدير : (عشرون مؤمناً)^(٢)﴾ .

وأبو حيان نفسه يجيز هذا كُله ، ويجعله شاذاً في باب (نعم)^(٣) ؛ ولذلك
ولذلك فإن الظاهر أنه جائز ، ولكنه قليل ، كما تشهد بذلك الشواهد السابقة
، وغيرها ، والسماع يؤيد ما ذكره الدماميني هنا .

وللآلوسي جواب آخر عن هذا الاعتراض الموجّه للزمخشري ، وهو أن
ذاك التقدير تقريرٌ لحاصل المعنى ، وهو أقرب^(٤) .

(٥) نوع الاستثناء في قوله تعالى : ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾

(النمل : ٦٥)

ذهب الزمخشري إلى أن الاستثناء في هذه الآية الكريمة منقطع ، ورفِع
المستثنى على لغة بني تميم ؛ للدلالة على أنه - تعالى - إن كان ممن في
السموات والأرض فيعلم الغيب ، مبالغة في نفيه عنهم ، يعني :
أن استحالة علمهم الغيب كاستحالة أن يكون الله - تعالى - منهم .
و﴿مَنْ﴾ : فاعل لـ ﴿يَعْلَمُ﴾ ، و﴿الْغَيْبَ﴾ : مفعول ، ولفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ :
مرفوع على البدلية من ﴿مَنْ﴾ .

وممن ذهب إلى هذا - أيضاً - الإيجي ، وأجازه البيضاوي ، ويجعله

(١) سورة الأنفال - من الآية ٦٥ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٢٧٠/٩ ، والارتشاف ١٦٣٦/٤ ، والكليات ٢٩٠/١ ، وكشاف
اصطلاحات الفنون ٦٣٤/١ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٦٨/١٠ . وانظر :
الجدول في إعراب القرآن ١٥٥/٢٩ .

(٣) التذييل والتكميل ١١٢/١٠ ، ١١٤ ، ٢٧٠/٩ ، والارتشاف ١٦٣٦/٤ .

(٤) روح المعاني ١٢٦/٢٨ .



الألوسي من الاستثناء المنقطع تحقيقًا متصل تأويلًا^(١) .

وقد اعترض على الزمخشري في هذا : ابن مالك ، وأبو حيان ، وابن هشام ، وابن جزي ؛ وذلك لأن النحويين ينصّون على أن لغة الحجازيين هي العليا الفصيحة في الاستثناء المنقطع ، وهي النصب ، واللغة التميمية أقل منها ؛ فلا ينبغي تخريج أي التنزيل على وجه ضعيفٍ ومرجوحٍ عند بني تميم أنفسهم ؛ ففي هذا الإعراب حملُ القرآن على هذه اللغة المرجوحة ؛ إذ المذهب في لغة تميم في الاستثناء المنقطع : الإتيان لما قبله ، ولا بدّ من تنزيه القرآن الكريم عن اللغة غير الفصيحة ، ولا شك أنه أنزل بلغة الحجاز ، لا بلغة بني تميم^(٢) .

دفاع الدماميني :

ردّ الدماميني هذا الاعتراض بأن الزمخشري نفسه اعتذر عنه ، وبینه ، وصرّح باختياره هذا المذهب ، وذلك لأمرين ، هما :

الأمر الأوّل : توقّف النكتة على اللغة التميمية ، وهي المبالغة في نفي علم الغيب عن غيره تعالى ؛ إذ المعنى عليها : (إن كان الله ممن فيهما وهو يعلم الغيب ، ففيهما من يعلم الغيب) ، أي : استحالة هذا كاستحالة ذاك .

(١) والذي حمل الزمخشري على القول بهذا هو ألا يجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد ، وإنما اختار تلك اللغة لنكتة ، وهي المبالغة في نفي علم الغيب عن غير الله تعالى . انظر : الكشاف ٤/٤٦٦ ، ٤٦٧ ، وأنوار التنزيل ٤/١٦٥ ، وجامع البيان للإيجي ٣/٢٢٦ ، وروح المعاني ٢٠/٩ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٨٩ ، والبحر المحيط ٧/٨٧ ، والمغني ٥/٣٤٩ ، وأوضح المسالك ٢/٢٦١ ، والتسهيل لابن جزي ٢/١٠٥ ، وانظر : حاشية الصبان ٢/١٤٧ .



الأمر الثاني : موازنة الآية الكريمة بالبيت (١) ، وهو قول جرّان العود :

وبلدة ليس بها أنيسٌ إلا اليعافير وإلا العيسُ^(٢)

فالزمخشريّ - على هذا - ما اختار المذهب التميمي اضطراراً إليه ، بل مراعاة لتلك النكتة التي شرحها في كلامه^(٣) .

ولعلّ الزمخشريّ - كما يقول ابن جزي - لم يجعل الاستثناء في الآية متصلاً ، وفَرَّ منه ؛ لأن ما بعد ﴿إِلَّا﴾ يكون - حينئذٍ - من جنس ما قبلها ، و﴿اللَّهُ﴾ تعالى ليس ممن في السماوات ، والأرض باتفاق ؛ لأن القائلين بالجهة ، والمكان يقولون : إنه فوق السماوات ، والأرض ، والقائلين بنفي الجهة يقولون : إن الله - تعالى - ليس بهما ، ولا فوقهما ، ولا داخلاً فيهما ، ولا خارجاً عنهما ؛ ولذا رأى أن الاستثناء منقطع^(٤) .

(١) تحفة الغريب ٢/٢٦٦ . وهو البيت الذي نظَّره به الزمخشريّ هذه الآية ، وذلك لتوقفهما على تقدير شرطية ، مثل : (إن كان اليعافير أنيساً ففيها أنيس) ، وهذا إنما يصح على المذهب التميمي ، وجعله من جنس الأول على سبيل الفرض ، والتقدير ؛ لتصح تلك الشرطية ، وأما على اللغة الحجازية فنضبه على أنه مستثنى منقطع ، أي : مذكور بعد (إلا) غير مُخرَج ، وليس فيه أنه من جنس الأول ، لا حقيقة ، ولا فرضاً . انظر : حاشية الطيبي ١١/٥٦٤ ، والدماميني ينقل هذا الرد عن السيرافي الفالي صاحب التقريب .

(٢) البيتان من الرجز ، لجران العود في : ديوانه ٩٧ ، وانظر : الكتاب ١/٢٦٣ ، والإنصاف ١/٢٧١ ، والجنى الداني ١٦٤ ، والخزانة ١٠/١٥-١٨ ..

(٣) ينظر : حاشية الطيبي ١١/٥٦٢ .

(٤) انظر : التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ٢/١٠٥ .



ومع هذا كُلِّهِ فَإِنِّي أرى أن مذهب الزمخشريّ ضعيفٌ ، وأن دفاع الدمامينيّ عنه غير مقبول ؛ لأنه حتى لو سلّم للزمخشريّ بانقطاع الاستثناء في الآية لوجب نصب لفظ الجلالة عند الحجازيين^(١) ، وهو الراجح عند التميميين ، وهم مَنْ جَعَلَ الزمخشريّ الآية بلغتهم .

أما الرفع على البدلية - كما ذهب إليه الزمخشريّ - فهو ممتنع عند الحجازيين ، جائز ، وليس راجحًا عند بني تميم ، وهذا هو السر في ضعف مذهبه ومخالفة الجمهور له - كما ذكرنا -^(٢) .

وفي الاستثناء في هذه الآية الكريمة مذهبان آخران ، هما :

المذهب الأول : مذهب الجمهور أن الاستثناء فيها متصل ، على أن المراد مِنْ ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ : مَنْ تَعَلَّقَ علمه بها ، واطلع عليها اطلاع الحاضر فيها ، فإنه يَغْمُ (الله) تعالى ، وأولي العلم من خلقه ، و﴿فِي﴾ متعلقة بغير (استقر) من الأفعال المنسوبة على الحقيقة إلى (الله) تعالى ، وإلى المخلوقين بـ (ذُكِرَ ، ويُذَكِر) ، كأنه قيل : (لا يعلم مَنْ يُذَكِر في السماوات والأرض الغيب إلا الله)^(٣) .

ويجوز - عند ابن مالك - تعليق ﴿فِي﴾ بـ (استقر) مسندًا إلى مضاف حُذِفَ ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وتقديره : (لا يعلم من استقر ذُكْرُه في السماوات والأرض الغيب إلا الله) ، ثم حُذِفَ الفعل ، والمضاف ، واستتر

(١) انظر : التحرير والتنوير ١٩/٢٠ .

(٢) انظر : اعتراضات ابن مالك على الزمخشريّ ص ٩٠ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨٨ ، ٢٨٩ ، وأنوار التنزيل ٤/١٦٥ ، والتسهيل لابن جزي ٢/١٠٥ ، والمغني ٥/٣٤٨ .



الضمير ؛ لأنه مرفوع^(١) .

و﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ بدل من ﴿مَنْ﴾ ؛ لأنه استثناء منفي ، والمعنى :
(لا يعلم أحد الغيب إلا الله) .

وهذا هو مذهب الجمهور من المفسرين كالقراء ، والأخفش ، والزجاج ،
وغيرهم^(٢) .

المذهب الثاني : أن الاستثناء مُفْرَعٌ ، و﴿مَنْ﴾ : مفعول ، و﴿الْقَيِّبَ﴾ :
بدل اشتمال منه ، و﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ : هو الفاعل ، أي : (لا يعلم غيب مَنْ في
السموات والأرض إلا الله) ، أي : (الأشياء الغائبة التي تحدث في العالم ،
وهم لا يعلمون بحدوثها) ، بمعنى : (لا يسبق علمهم بذلك) ، وكان الله -
تعالى - هو المخصوص بسابق علمه فيما يحدث في العالم .

وهو وجهٌ حسنٌ عند أبي حيان ، وابن هشام ، واختاره ابن
عرفة ، وأبو العباس البسيلي^(٣) .

(٦) تعليق (كم) الخبرية عن العمل في قوله تعالى : ﴿سَلِّبِي إِسْرَائِيلَ كُرْ

(١) شرح التسهيل ٢/٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ولا يمنع ابن مالك الجمع بين الحقيقة والمجاز .
(٢) معاني القرآن ٢/٢٩٨ ، وللأخفش ٢/٦٧ ، وللزجاج ٤/١٢٧ ، وإعراب القرآن
القرآن ٣/٢١٨ ، وانظر : جامع البيان لطبري ١٨/١٠٥ ، والكشف والبيان
٧/٢٢٠ ، والتبيان ٢/١٧٤ ، ومدارك التنزيل ٢/٦١٧ ، والتحرير والتنوير
١٩/٢٠ .

(٣) البحر المحيط ٧/٨٧ ، والمغني ٥/٣٤٩ ، وتفسير ابن عرفة ٣/٢٥٨ ، ونكت
وتنبهات في تفسير القرآن المجيد للبسيلي ٢/٢٦١ ، وانظر : حاشية الصبان
٢/١٤٧ ، وحاشية الخصري ١/٢٠٥ .



ءَاتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴿البقرة : ٢١١﴾ .

التعليق : هو تركُّ العمل في اللفظ ، لا في التقدير لمانع ، ويكون في أفعال القلوب مطلقًا ، سواء أكان بمعنى العلم أم بمعنى الظن^(١) ، كما يكون في غيرها ، مثل : (سأل)^(٢) . والتعليق يكون مع أشياء ، منها : الاستفهام مع الهمزة وأسمائه^(٣) ، مثل : (كم) الاستفهامية .

أما الخبرية فقد اختلفوا فيها هل هي من المعلقات عن العمل ؟ وكان هذا سببًا في اختلاف النحويين ، والمفسرين في نوع ﴿كَمْ﴾ من قوله تعالى : ﴿سَلِّبِي إِسْرَائِيلَ كَمَّ آتَيْنَاهُمْ﴾^(٤) ، وذلك على مذهبين ، هما :

المذهب الأول : أن ﴿كَمْ﴾ استفهامية في محل نصب مفعول ثانٍ للفعل ﴿ءَاتَيْنَاهُمْ﴾ ، وجملة ﴿كَمَّ آتَيْنَاهُمْ﴾ في محل نصب مفعول ثانٍ لـ ﴿سَلِّ﴾ ؛ لأنه يتعدى لاثنتين أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف جر .

(١) وليست كلُّ أفعال القلوب يجوز تعليقها ، فمنها ما لا يعلِّق ، وهو (أراد ، وكره ، وأحبَّ ، وأبغض) .

(٢) وذلك لأن السؤال سبب للعلم فأجرى مجرى العلم ، ومن هذه الأفعال - أيضًا - : (نظر) البصرية ، وأبصر . [الارتشاف ٤/ ٢١١٧ ، ٢١١٨] .

(٣) ومن المعلقات عن العمل : استفهام داخل على الجملة ، نحو : (علمت أزيد في الدار أم عمرو ؟) ، أو اسم ضمن معنى الاستفهام ، نحو : (علمت أيُّهم قائم ؟) ، أو مضاف إليه ، نحو : (غلام أيُّهم أنت ؟) . والجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولاً به للفعل المعلق ، كما كان كذلك قبل التعليق ، فيجوز العطف عليها بجملة منصوبة الجزأين ، نحو : (علمت لزيد قائم وبكرًا فاضلاً) . ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤/ ١٥٥ ، ١٥٦ ، والارتشاف ٤/ ٢١١٤ ، ٢١١٧ .

(٤) سورة البقرة - من الآية ٢١١ .



و(سأل) معلقة عن الجملة الاستفهامية ؛ فهي عاملة في المعنى غير عاملة في اللفظ ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلا الجار^(١) ، وقد قُطع فعل السؤال عن متعلقه ؛ اختصارًا لما دلّ عليه ما بعده ، أي : (سألهم عن حالهم في شكر نعمة الله) ، ومعنى الاستفهام فيها للتقرير^(٢) .

وهذا هو مذهب الجمهور ؛ كابن السراج ، ومكي ، والواحدي ، وابن عطية ، والأنباري ، وأبي حيان ، والسمين الحلبي ، والجلال المحلي ، وغيرهم^(٣) .

المذهب الثاني : أن ﴿ كَرَّ ﴾ خبرية ، بمعنى : (كثير) ، وقد أجازهُ الزمخشري في الكشاف^(٤) ، وممن تابعه فأجاز الوجهين : الفخر الرازي ،

(١) وعَلِّقَتْ ﴿ سَلَّ ﴾ مع أنها من غير أفعال القلوب ؛ لأن السؤال سبب للعلم ؛ فأجري مجرى العلم في ذلك . ينظر : البحر المحيط ١٣٦/٢ ، والارتشاف ٢١١٨/٤ ، وإعراب القرآن وبيانه ٣٠٩/١ .

(٢) ويجوز - عند ابن عطية - أن تكون ﴿ كَرَّ ﴾ في محل نصب بفعل مضمّر بعدها ؛ لأن لها الصدارة ، والتقدير : (كم آتينا آتينا هم) ، أو تكون ﴿ كَرَّ ﴾ في محل رفع بالابتداء ، والخبر في : ﴿ آتَيْنَاهُمْ ﴾ ، ويصير فيه عائد على ﴿ كَرَّ ﴾ تقديره : (كم آتينا هموه) ، و﴿ تَنْ آيَةٍ ﴾ تمييز ، وردّهما أبو حيان . [المحرر الوجيز ٢٨٤/١ ، والبحر المحيط ١٣٦/٢] . وينظر : التبيان ١٧٠/١ ، وأنوار التنزيل ١٣٤/١ .

(٣) ومنهم - أيضًا - : الخطيب الشربيني ، والشمني ، وابن عاشور . انظر : الأصول ٣٢٣/١ ، ومشكل مكي ١٢٥/١ ، والوسيط ٣١٤/١ ، والمحرر الوجيز ٢٨٤/١ ، والبيان ١٤٩/١ ، والبحر المحيط ١٣٦/٢ ، والدر المصون ٣٦٦/٢ ، والجلالين ص ٤٤ ، والسراج المنير ١٣٧/١ ، وحاشية الشمني ١٩١/٢ ، والتحرير والتنوير ٢٩٠/٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٩٩/٢ .

(٤) ٤٢٠/١ .



والبيضاوي ، والنسفي ، والبقاعي ، وأبو السعود ، وغيرهم^(١) .

واعترض أبو حيان على الزمخشري بأن هذا ليس بجيد ؛ لأن جعلها خبريةً هو اقتطاعُ للجملة التي هي فيها من جملة السؤال ؛ إذ يصير المعنى: (سل بني إسرائيل) ، ولم يذكر المسئول عنه ، ثم قال : (كثيرًا من الآيات آتيناهم) ؛ فيصير هذا الكلام مُقْلَبًا مِمَّا قَبْلَهُ ؛ لأن جملة ﴿ كَرَّمَاتِيْنَهُمْ ﴾ صار خبرًا صِرْفًا لا يتعلق بـ ﴿ سَلْ ﴾ ، وإنما مصبُّ السؤال على هذه الجملة ؛ فهذا لا يكون إلا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقرير الخبرية إلى تقدير حذف ، وهو المفعول الثاني لـ ﴿ سَلْ ﴾^(٢) .

ونلاحظ أن هذا الاعتراض من جهة المعنى ، وأما ابن هشام فقد اعترض عليه من جهة الصناعة النحوية ، وهو أنه يلزم على جعلها خبريةً تعليقُ الفعل عن العمل فيها ، " ولم يذكر النحويون أن ﴿ كَرَّمَاتِيْنَهُمْ ﴾ الخبرية تُعْلِقُ الْعَامِلَ عَنِ الْعَمَلِ " ^(٣) .

- (١) كالشوكاني ، وابن ثناء المظهري ، والآلوسي . انظر : مفاتيح الغيب ٦/٣٦٥ ،
وأنوار التنزيل ١/١٣٤ ، ومدارك التنزيل ١/١٧٦ ، ونظم الدرر ٣/١٨٧ ، وإرشاد
العقل السليم ١/٢١٣ ، وفتح القدير ١/٢٤٤ ، والتفسير المظهري ١/٢٥١ ،
وروح المعاني ١/٤٩٤ .
(٢) البحر المحيط ٢/١٣٦ .
(٣) المغني ٥/٦١٦ .



دفاع الدماميني :

أجاب الدماميني عن هذين الاعتراضين بجواب شافٍ ، فقال : "وفيه نظر :

أما أولاً: فقد قال المصنف [ابن هشام] في الباب الخامس...: "و﴿ كَرَّ ﴾ الخبرية تعلقُ خلافاً لأكثرهم" (١) ؛ فحكى الخلاف بين النحويين ، واختار هناك ما ذكر - هنا - أن النحويين لم يذكروه .

وأما ثانياً : فإن سلّم أنها لا تعلق فلا نسلم أن ﴿ سل ﴾ عاملٌ في الجملة التي فيها ﴿ كَرَّ ﴾ باعتبار المحل حتى يلزم التعليق ، بل عمله في محذوفٍ ، أي: (سل بني إسرائيل عما آتيناهم من الآيات كثيراً من الآيات آتيناهم) (٢).

ويتضح من خلال هذا الرد للدماميني أن اعتراض ابن هشام ليس له وجهٌ ؛ لأنها مسألة خلافية ، والخلاف فيها قائم ، وابنُ هشام نفسه قد ذكره في كتابه هذا ، ولكنه سها عنه (٣) ، ومذهب الزمخشري فيها هو الصحيح ؛ لأن كل ما له الصدارة يعلق عن العمل ، وإنما لم يذكر النحويون أن ﴿ كَرَّ ﴾ الخبرية تعلق عن العمل - كما يقول الشمني - استغناءً بتصريحهم بأن لها صدر الكلام كالاستفهامية ، وذلك مقتضى لتعليقها العامل عن العمل (٤) .

وأما اعتراض أبي حيان عليه ؛ لضعفه من جهة المعنى ؛ لما فيه من اقتطاعٍ للجملة التي هي فيها عما قبلها ، فقد رده الدماميني - كما رأينا -

(١) وهي عبارته بنصّها في : المغني ٢٥٧/٦ .

(٢) تحفة الغريب ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ .

(٣) المغني ٢٥٧/٦ .

(٤) حاشية الشمني ٢٣٧/٢ .



بأن معمول (سَلَّ) محذوفٌ ، أي : (سَلَّهم عما آتيناهم من الآيات) ؛ وبهذا تكون جملةُ (كم آتيناهم) خبريةً استئنافيةً .

وممن ذهب إلى هذا : الشُّمْنِيُّ ، والأمير^(١) ، وقد أَلَمَحَ أبو حيان نفسه إلى هذا التقدير الذي يصحُّ به هذا المعنى^(٢) .

(٧) مجيءُ الجملةِ صفةً لـ ﴿ كَرَّمٌ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيعًا ﴾ (مريم : ٧٤)

في هذه الآية الكريمة : ﴿ كَرَّمٌ ﴾ : مفعول مقدم واجب التقديم ؛ لأن له صدرَ الكلام ؛ لأنها إما استفهامية ، أو خبرية ، وهي محمولة - هنا - على الاستفهامية ، و﴿ أَهْلَكْنَا ﴾ متسلط على ﴿ كَرَّمٌ ﴾ ، أي : (كثيرًا من القرون أهلكنا) ، و﴿ مِّنْ قَرْنٍ ﴾ : تمييز لـ ﴿ كَرَّمٌ ﴾ مبين لها^(٣) ، وأما قوله : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ ﴾ ففيها وجهان :

الوجه الأول : أنه في محل جر صفة لـ ﴿ قَرْنٍ ﴾ ، وإنما جُمع الضمير في ﴿ هُمْ ﴾ ؛ لأن (قرنًا) ، وإن كان لفظه مفردًا فمعناه جمعٌ ، فـ ﴿ قَرْنٍ ﴾ كلفظ (جميع) الذي يجوز مراعاة لفظه ، أو معناه ؛ ولذا كان وصفه بالجمع ، وبالمفرد^(٤) .

(١) حاشية الشمني ١٩٢/٢ ، وحاشية الأمير ١٠٩/٢ .

(٢) البحر المحيط ١٣٦/٢ .

(٣) انظر : الدر المصون ٦٢٩/٧ .

(٤) يجوز مراعاة لفظه فيفرد ، كقوله تعالى : ﴿ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴾ (القمر : ٤٤) ،

كما يجوز مراعاة معناه فيجمع ، كقوله تعالى : ﴿ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾

==



وهو مذهب أبي حيان ، والسمين الحلبي ، وابن هشام ، وأجازه النيسابوري ، والخطيب الشربيني^(١) ؛ وذلك لأن هذا الوجه لا محذور فيه .

الوجه الثاني : أنه في محل نصب صفة لـ ﴿ كَرَّ ﴾ ، والدليل على ذلك : أنه لو حُدِّثَتْ ﴿ هُمَّ ﴾ لكان ﴿ أَحْسَنُ ﴾ منصوبًا على الوصفية .

وهو مذهب الزمخشري ، وأبي البقاء العكبري ، وتابعهما الفخر الرازي ، والنسفي ، وأبو السعود ، ورجَّحَه الشنقيطي^(٢) .

وردَّ هذا الإعراب أبو حيان ، والسمين الحلبي ، وابن هشام ؛ فتعقبوا الزمخشري وأبا البقاء ؛ لأن ﴿ كَرَّ ﴾ الاستفهامية ، والخبرية متوغلة في الإبهام ؛ فلا تُوصَفُ ، ولا يُوصَفُ بها^(٣) .

دفاع الدماميني :

دافع الدماميني عن الزمخشري ، فقال : " وهذا لم يُقَمْ دليلٌ على منعه ، وماذا يصنع المصنف [أي : ابن هشام] بمثل : (كم من رجلٍ قام) ، و(كم من قرية هلكت) ، فإنه لا يظهر فيه سوى أن الظرف متعلق بمحذوف ، وهو في

==

(يس : ٣٢) . ينظر : الدر المصون ٦/٦٢٩ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٠٤/٢ .

(١) البحر المحيط ٧/٢٩٠ ، والدر المصون ٧/٦٢٩ ، والمغني ٦/٢٥٠ ، ٢٥١ ، وغرائب القرآن ٤/٤٩٩ ، والسراج المنير ٢/٣٤٢ .

(٢) ينظر : الكشف ٣/٣٨ ، والتبيان ٢/٨٧٩ ، ومفاتيح الغيب ٢١/٥٦٠ ، ٥٦١ ، ومدارك التنزيل ٢/٣٤٨ ، وإرشاد العقل السليم ٥/٢٧٧ ، وأضواء البيان ٣/٤٨٤ .

(٣) البحر المحيط ٧/٢٩٠ ، والدر المصون ٧/٦٢٩ ، والمغني ٦/٢٥٠ .



محل رفع صفة لـ ﴿ كَمْ ﴾ التي هي مبتدأ ، أي : (كثير من الرجال قام) ،
و(كثير من القرى هلك) " (١) .

وأرى أن ما ذكره الدماميني جازئ صحيح ؛ لأن الزمخشري وأبا البقاء
عندما أجازا هذا الوجه نظرا إلى اسميتها ؛ ولذا كان الوصف بها جائزا ، بل
إن هذا الوجه متعين في بعض التراكيب ، نحو : (كم من رجل قام) ، وقد
نصَّ على ذلك الرضوي ، فقال : " إذا انجرَّ المميِّزُ بـ (مِنْ) وجب تقدير (كم)
منونةً " (٢) ، يعني : أنها تكون حينئذٍ نكرة ، والجار والمجرور صفة لها ،
والمعنى - كما يقول الدماميني - يساعد عليه (٣) .

(٨) وَجْهُ النِّصْبِ فِي ﴿ الشَّمْسِ ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ (الأنعام : ٩٦) ، وهل الإضافة محضة في قراءة : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ ﴾ (٤) ؟
قرأ الجمهورُ قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ بنصب ﴿ الشَّمْسِ
وَالْقَمَرَ ﴾ (٥) ، وفي وجه النصب فيهما ثلاثة أوجه :

- (١) تحفة الغريب ٦٠٢/٢ .
- (٢) شرح الكافية للرضي ١٥٧/٣ .
- (٣) ينظر : تحفة الغريب ٦٠٢/٢ .
- (٤) وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، وابن عامر ؛ ينظر : السبعة ٢٦٣ ،
والتيسير ١٠٥ .
- (٥) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٤٠/١ ، والإتحاف ص ٢١٤ ، ومعجم القراءات
للخطيب ٤٩٦/٢ ، وقرأ أبو حيوة بجرهما ، عطفًا على ﴿ أَيْلٍ ﴾ في : ﴿ وَجَعَلَ
أَيْلٍ ﴾ . انظرها في : مختصر ابن خالويه ، وقرأ ابن محيصن برفعهما ، على
==



الوجه الأول : أن ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ منصوبان بفعلٍ مقدر يدل عليه ﴿ جَعَلَ اللَّيْلَ ﴾ قبله، أي : (جعل الشمس والقمر بحساب معلوم لا يجاوزانه)^(١)، وهذا هو مذهب الثعلبي ، والكرماني ، والبغوي ، والنسفي ، وأبي حيان ، وغيرهم^(٢) .

الوجه الثاني : أنهما منصوبان بالعطف على الاسمين المنصوبين في قوله : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ ، و﴿ جَعَلَ ﴾ فيه بمعنى : (أحدث) المتعدي لواحد^(٣) .

الوجه الثالث : أنهما منصوبان عطفاً على محل ﴿ اللَّيْلَ ﴾ المجرور ؛ لأنه في محل نصب ؛ لأن إضافة الوصف (جاعل) إليه غير حقيقية إذا لم يُنظر فيه إلى معنى الماضي، ويشهد لهذا التوجيه: أنه قرئ بالجر فيهما^(٤) .

==

الابتداء والخبر محذوف ، تقديره : (مجمعولاً حساباً) . انظر: الإتحاف ص ٢١٤ ، ومعجم القراءات ٤٩٦/٢ .

(١) ولا يكونان منصوبين باسم الفاعل (جاعل) عند البصريين ؛ لأنه بمعنى الماضي ، وأجاز ذلك الكوفيون . انظر : غرائب التفسير للكرماني ٣٧٥/١ .

(٢) كالخطيب الشربيني ، والشوكاني ، ورجحه البيضاوي ، وأبو السعود ، وأجازه السمين الحلبي . انظر في ذلك : الكشف والبيان ١٧٢/٤ ، وغرائب التفسير ٣٧٥/١ ، ومعالم التنزيل ١٤٦/٢ ، وأنوار التنزيل ١٧٤/٢ ، ومدارك التنزيل ٥٢٤/١ ، والبحر المحيط ١٩٠/٤ ، والدر المصون ٦١/٥ ، والسراج المنير ٤٣٩/١ ، وإرشاد العقل السليم ١٦٥/٣ ، وفتح القدير ١٦٣/٢ ، وروح المعاني ٣٢٨/٨ .

(٣) وأجازه السمين ، وأبو السعود ، والآوسي . انظر : الدر المصون ٦١/٥ ، وإرشاد العقل السليم ١٦٥/٣ ، وروح المعاني ٣٢٩/٨ .

(٤) وهي قراءة أبي حيوة ، انظر : أنوار التنزيل للبيضاوي ١٧٤/٢ .



وأجاز ذلك الزمخشريّ على أن قوله : ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ﴾ يدل على جعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصية ؛ فيكون إذ ذاك عاملاً ، ويكون للمجرور بعده محل من الإعراب ؛ فيُعطف عليه قوله : ﴿وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾^(١) .

وتعقبه أبو حيان ؛ لأنه غير صحيح إذا كان لا يتقيد بزمان خاص ، وإنما هو للاستمرار ؛ فلا يجوز له أن يعمل ، ولا يكون لمجروره محل ، وعلى تسليم أن يكون حالاً على الاستمرار في الأزمنة ، ويعمل ؛ فلا يجوز العطف على محل مجروره ، بل لو كان حالاً ، أو مستقبلاً لم يجز على القول الصحيح ، وهو مذهب سيبويه^(٢) .

كما تعقبه ابن هشام - أيضاً - لوقوعه في التناقض ؛ فإن الزمخشريّ أجاز ذلك - هنا - مع أنه ذكر في قوله تعالى : ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٣) أنه إذا حُمِلَ الوصفُ ﴿مَلِكِ﴾ على الزمن المستمر كان بمنزلة إذا حُمِلَ على الماضي في أن إضافته محضة^(٤) .

وبيان هذا التناقض : أنه صرّح - هنا - بأن اسم الفاعل (جاعل) إذا

(١) الكشاف ٣٧٧/٢ ، وهو - أيضاً - مذهب الجلال المحلي في الجلالين ص ١٧٨ ، وأجازه البيضاوي في تفسيره ١٧٤/٢ ، وأبو السعود في تفسيره ١٦٥/٣ ، وانظر : مفاتيح الغيب ٨١/٣ ، والدر المصون ٦٢/٥ ، وروح المعاني ٣٢٩/٨ .

(٢) انظر : الكتاب ١٩٦/١ ، والبحر المحيط ١٩٠/٤ ، ١٩١ . وينظر : الدر المصون ٦٣/٥ .

(٣) سورة الفاتحة - الآية ٤ .

(٤) الكشاف ١١٦/١ ، والمغني ٤٧٥/٥ ، ٤٧٦ .



أريد به الاستمرار كان عاملاً ؛ فتكون إضافته غير حقيقية [محضة] ، مع أنه ذكر أنها حقيقية ، وأن اسم الفاعل ﴿مَلِكٌ﴾ بهذا المعنى ، وذلك في قوله تعالى : ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ؛ فبين كلامه تناقض واضح .

دفاع الدماميني :

وقد انتصر الدماميني للزمخشري فقال : " لا نُسلِّمُ أن بين الإضافة المحضة ، والعملِ تناقضاً ، ألا ترى أن المصدر المضاف إلى الفاعل - مثلاً - إضافته محضةٌ ، ويجوز - مع ذلك - إعماله في المفعول ، كقولك : (أعجبنى صَرَبُ الأميرِ اللصِّ) ، فإذا ثبت ذلك فللزمخشري أن يقول : جَعَلْتُ إضافته محضةً حملاً على اسم الفاعل بمعنى الماضي ، وأَعْمِلَ حملاً على اسم الفاعل بمعنى الحال ، والاستقبال ؛ لأن الغرض كونه مراداً به الزمن المستمر . ولا منافاة بين الأمرين ؛ لما قرناه " (١) .

وما ذكره الدماميني مقبولٌ سبقه إليه الطيبي ؛ لأن الزمان المستمر الذي قصده الزمخشري في آية الأنعام يشتمل على الماضي ، والحال ، والاستقبال ، فمن نظر إلى الماضي لم يُعْمَلِ اسمَ الفاعلِ ، وكانت إضافته حقيقيةً ، ومن لم ينظر إلى معنى الماضي كان الوصفُ [اسم الفاعل] عاملاً ، وكانت إضافته غير حقيقية (٢) ، يقول الشهاب الخفاجي : " وكُلُّ واحدٍ من

(١) تحفة الغريب ٣٣١/٢ ، وقال - أيضاً - في ٤١٢/٢ ، ٤١٣ : " لم يصرح الزمخشري بأنه إذا كان دالاً على جعل مستمر تكون الإضافة غير حقيقية حتى يلزم التدافع بين كلامه ، كما ادعاه المصنف [ابن هشام] " .

(٢) حاشية الطيبي ١٧٦/٦ .



الاعتبارين متعينين باقتضاء المقام ، وقرائن الأحوال^(١) .

ولا منافاة - على هذا الجواب - بين أن يكون المستمرّ عاملاً ، وإضافته حقيقية ؛ لأنه لما كان مستمرّاً احتوى على الماضي ، وغيره ؛ فزوّجته فيه الجهتان معاً ؛ فجعلت الإضافة حقيقيةً نظرًا إلى الجهة الأولى ، وجعل اسم الفاعل عاملاً نظرًا إلى الجهة الثانية .

ويرى الشهاب الخفاجي أن هذا ليس بشيء ؛ لأن مدار كون إضافته حقيقية ، أو لفظية على العمل ، وعدمه ؛ ولذا فقد حاول أن يوفق بين الموضوعين ، بأنه يمكن أن يقال : إن الاستمرار في : ﴿مَلَأَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ثبوتي ، وفي : ﴿جَاعِلِ اللَّيْلِ﴾ تجديدي ، ومتعاقب ، إفراده ، وإضافته لفظية ؛ لورود المضارع بمعناه دون الأول^(٢) . وعلى هذا ؛ فليس كلامه - هنا - مخالفًا لما في آية الفاتحة ، بل هو تبيين ، وتفصيل ذكره^(٣) .

(١) حاشية الشهاب ١٠٠/٤ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

(٣) ينظر : حاشية الطيبي ١٧٤/٦ ، ١٧٥ .



(٩) وجه العطف في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾

(الأنعام : ١)

ذهب المفسرون ، والنحويون إلى أنه يجوز وجهان في المعطوف عليه من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ ، وهما :

الوجه الأول : أن قوله : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ معطوف على قوله : ﴿ لَحْمَدُ اللَّهِ ﴾ ، على معنى : (أن الله - تعالى - حقيق بالحمد على ما خلقه نعمة على العباد ، ثم الذين كفروا به يعدلون ؛ فيكفرون نعمته) .

والباء في قوله : ﴿ بِرَبِّهِمْ ﴾ متعلقة بـ ﴿ كَفَرُوا ﴾ ، و﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ بمعنى : (يميلون) ، وصلة ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ محذوفة ، أي : (يعدلون عنه ؛ ليقع الإنكار على الفعل نفسه)^(١) ، واختاره أبو حيان ؛ لأن ﴿ ثُمَّ ﴾ عاطفة جملة اسمية على جملة اسمية^(٢) ، وتابعه ابن هشام ، والإيجي ، والظاهر ابن عاشور ، و﴿ ثُمَّ ﴾ - عنده - للتراخي الرتبي^(٣) .

الوجه الثاني : أن قوله : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ معطوف

(١) وقولهم : ﴿ بِرَبِّهِمْ ﴾ تنبيه على أنه خلق هذه الأشياء أسباباً ؛ لتكؤنهم وتعيشهم ؛ فمن حقه أن يُحمدَ عليها ، ولا يُكفر . ينظر : أنوار التنزيل ١٥٣/٢ .

(٢) البحر المحيط ٧٤/٤ .

(٣) و﴿ ثُمَّ ﴾ عند مكي غير مهلة ؛ فهي لإتيان خبر بعد خبر ، وليست لترتيب زمان بعد

زمان . ينظر : الهداية لمكي ١٩٥٧/٣ ، والمغني ٦١٠/٥ ، وجامع البيان للإيجي

٥١٥/١ ، والتحرير والتنوير ١٢٨/٧ .



على قوله : ﴿حَاقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ ، على معنى : (أنه - تعالى - خلق ما لا يُقدَّرُ عليه أحدٌ سواه ، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه) ، والباء في ﴿بَرِّهِمْ﴾ متعلِّقة بالفعل ﴿يَعْدِلُونَ﴾ ، وقدم للفواصل (١) ، و﴿ثُمَّ﴾ - عند الزمخشري - للاستبعاد ، وجعلها ابن عطية للتوبيخ (٢) .

وقد أجاز الزمخشري هذين الوجهين السابقين (٣) ، وتبعه الفخر الرازي ، والبيضاوي ، والنسفي ، والنيسابوري ، والخطيب الشربيني ، وغيرهم (٤) .

واعترض على الزمخشري أبو حيان ، وتلميذه ابن هشام بأن هذا الوجه

(١) وفي الباء حينئذ احتمالان :

أحدهما : أنها للتعدية ، و﴿يَعْدِلُونَ﴾ من العدل ، وهو التسوية بين الشيئين ، أي : (ثم الذين كفروا يسوون برهم غيره) ؛ فيكون المفعول محذوفاً .

والثاني : أنها بمعنى (عن) ، و﴿يَعْدِلُونَ﴾ من العدول ، أي : (يعدلون عن ربهم إلى غيره) . ينظر : الدر المصون ٥٢٦/٤ .

(٢) الكشاف ٣٢١/٢ ، والمحزر الوجيز ٢٦٦/٢ ، وضغفهما أبو حيان في البحر المحيط ٧٤/٤ ؛ لأن ﴿ثُمَّ﴾ لم توضع لذلك ، وإنما التوبيخ ، أو الاستبعاد مفهومٌ

من سياق الكلام ، لا من مدلول ﴿ثُمَّ﴾ ، و﴿ثُمَّ﴾ - هنا - للمهلة في الزمان .

ينظر : الدر المصون ٥٢٥/٤ ، وذهب النيسابوري في غرائب القرآن ٤٨/٣ إلى أنها لتراخي الرتبة ، والاستبعاد مضموني الجملتين أحدهما عن الآخر .

(٣) الكشاف ٣٢١/٢ .

(٤) كأبي السعود ، وابن عجيبة ، والشوكاني ، وابن ثناء المظهري . انظر : مفاتيح الغيب ٤٧٩/٢ ، وأنوار التنزيل ١٥٣/٢ ، ومدارك التنزيل ٤٠٩/١ ، وغرائب القرآن ٤٨/٣ ،

والسراج المنير ٤١٠/١ ، وإرشاد العقل السليم ١٠٥/٣ ، والبحر المديد ٩٥/٢ ، وفتح

القدر ١١٣/٢ ، والتفسير المظهري ٢١٣/٣ .



الثاني " لا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى الصِّلَةِ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الصِّلَةِ صِلَةٌ ، فَلَوْ جُعِلَتِ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ صِلَةٌ ، لَمْ يَصِحَّ هَذَا التَّرْكِيبُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا رَابِطٌ يَرْبِطُ الصِّلَةَ بِالْمَوْصُولِ ، إِلَّا إِنْ خَرَجَ عَلَى قَوْلِهِمْ : (أَبُو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَيْتُ عَنِ الْخُدْرِيِّ) ، يُرِيدُ : (رَوَيْتُ عَنْهُ) ؛ فَيَكُونُ الظَّاهِرُ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِ يَعْدِلُونَ) ، وَهَذَا مِنَ النُّدُورِ ؛ بَحِيثٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُحْمَلُ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، مَعَ تَرْجِيحِ حَمْلِهِ عَلَى التَّرْكِيبِ الصَّحِيحِ الْفَصِيحِ " (١) .

ووجهُ هذا الاعتراضِ الواردِ عليه هو أنَّ جملة ﴿ حَلَقَ ﴾ صلةُ الموصولِ؛ فالمعطوفُ عليها يُعْطَى حُكْمَهَا ، وَلَكِنْ لَيْسَ ثَمَّ رَابِطٌ يَعُودُ مِنْهَا عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَهُوَ ﴿ الَّذِينَ ﴾ (٢) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ جُمْلَةَ الصِّلَةِ تَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ مِنَ الصِّلَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ (٣) .

دفاع الدماميني :

أجاب الدماميني عن ذلك بأن ابن هشام نفسه [وهو أحد المعترضين على الزمخشري] قد أجاز هذا في موضع آخر (٤) ، مرجحاً إياه بأن الثواني يُتسامح فيها كثيراً ، يقول الدماميني : " والاعتراضُ عليه [أي : ابن هشام]

(١) البحر المحيط ٧٤/٤ ، والمغني ٦٠٩/٥ ، ٦١٠ .

(٢) ينظر : الدر المصون ٥٢٥/٤ .

(٣) نحو : (جاء الذي قام أبوه) ، وشرطُ هذا الضمير أن يكون مطابقاً للموصول في الأفراد ، والتذكير ، وفروعهما . وقد يَخْلُفُ الاسم الظاهر هذا الضمير ، نحو : (أبو سعيد الذي رويت عن الخدري) . ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٤) المغني ١٥٦/٣ - ١٥٨ .



متوجّهٌ ؛ وذلك أنه إذا اعتقد كَوْنُ ما ذهب إليه الزمخشريُّ في آية الأنعام من جعلِ الظاهرِ في الجملةِ المعطوفةِ على الصلّةِ خَلْفًا عن الضميرِ العائدِ ضعيفًا لا يَسُوغُ تخريجُ التنزيلِ عليه ، فكيف أقدمَ هو على مثلِ هذا في قراءة حمزة في تلك الآية^(١) ؟ وما اعتذرَ به عن ذلك من أنهم يتسامحون في الثواني كثيرًا ، إن كان عُذْرًا صحيحًا وسِعَ الزمخشريُّ الاعتذارُ به ؛ فلا وجّهَ لردّه عليه^(٢) .

وردُ الدمامينيِّ - فيما يظهر لي - صحيحٌ ؛ لأنه ألزمَ خصمه بصحة الدليلِ الذي يُنكره على الزمخشريِّ ، وليس أوضحَ من أن يلزمه بشيءٍ سبقَ له أن أجازَه من قبلُ .

وبمثلِ هذا أجاب الشمني^(٣) ، كما أن الرضّيَّ قد صرّح بأن وقوع (الذي) صلةً يكونُ ابتداءً ، لا بطريقِ التبعيةِ ؛ لأنه يُعْتَقَرُ في التابعِ ما لا يُعْتَقَرُ في غيره^(٤) ، وذهب ابنُ المنيرِ ، والطبيبيُّ إلى أن الظاهرَ ، وهو ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ وُضِعَ موضعَ الضميرِ ، وهو (به) تفضيمًا ، وتعظيمًا^(٥) .

وأجاب السمينُ الحلبيُّ عن هذا بأن الزمخشريَّ يريدُ أن يكونَ العطفُ بـ ﴿ثُمَّ﴾ ؛ لتراخي ما بين الرُتبتين ، ولا يريدُ التّراخيَّ في الزّمانِ ، كما قد

(١) وهي قراءة حمزة : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾ (آل عمران : ٨١)

بكسر (اللام) وتخفيف الميم . انظر : السبعة ص ٢١٣ ، والتيسير ص ٨٩ .

(٢) تحفة الغريب ٣٩٦/٢ .

(٣) حاشية الشمني ١٩٠/٢ .

(٤) شرح الكافية للرضي ١١/٣ وما بعدها .

(٥) الانتصاف ٣٢١/٢ ، وحاشية الطبيبي ١٢/٦ ، ١٣ .



صَرَّحَ بِهِ هُوَ (١) ، فَكَيْفَ يَلْزِمُهُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْخُلُقِ عَنِ الرَّابِطِ (٢) ؟

(١٠) تَعْيِينُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمُخْرَجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾
(الأنعام: ٩٥)

ذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ إِلَى أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَمُخْرَجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَالنَّوَى ﴾ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ فَهُوَ كَالْبَيَانِ ، وَالتَّفْسِيرُ لِقَوْلِهِ : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَالنَّوَى ﴾ ؛ لِأَنَّ فَلَاقَ الْحَبِّ ، وَالنَّوَى بِالنَّبَاتِ ، وَالشَّجَرِ النَّامِي مِنْ جِنْسِ إِخْرَاجِ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّ النَّامِيَ فِي حُكْمِ الْحَيَّوَانِ (٣) .

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ بِأَنْ مَجِيءُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ وَ﴿ يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ (٤) بِالْفِعْلِ فِيهِمَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَأَنَّ الْوَجْهَ أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَعْطُوفًا عَلَى جُمْلَةٍ ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ (٥) .
وَهَذَا الْإِعْتِرَاضُ سَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ الْمُنِيرِ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ تَكَرَّرَ فِي الْقُرْآنِ :

(١) الكشاف ٣٢١/٢ .

(٢) الدر المصون ٥٢٥/٤ ، والعطف - عند الشهاب الخفاجي هنا - ليس بقصد أنه صلة برأسه ، ولا لأنه جزء الصلة ، بل على أنه من روادفها ، عُطِفَ عَلَيْهَا . [حاشية الشهاب ٩/٤] . ويجوز أن يكون جزء الصلة ، فالمعنى : (الحمد لله المنعم المستبعد مع إنعامه الكفران) . [حاشية الشهاب ٩/٤] . وأجازه أبو السعود على أن يكون داخلاً تحت الصلة بحيث يكون الكل صلة واحدة . [تفسير أبي السعود ١٠٥/٣ ، ١٠٦] .

(٣) الكشاف ٣٧٤/٢ ، ٣٧٥ .

(٤) سورة يونس - من الآية ٣١ .

(٥) المغني ٢٧٤/٥ .



﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(١) ؛ فعطف أحد القسمين على الآخر كثيراً دليل على أنهما توأمان مقترنان ؛ فينبغذ - حينئذ - قطفها عن نظيرها ، والوجه : أن قياس الآية أن تكون الصفات باسم الفاعل ؛ لقوله : ﴿فَالْقُلُوبُ الْحَيَّةُ﴾ ، و﴿فَالْقُلُوبُ الْإِصْبَاحُ﴾^(٢) ، و﴿جَاعِلُ اللَّيْلِ﴾^(٣) ، وإنما عطف على صيغة المضارعة ﴿يُخْرِجُ﴾ ؛ للدلالة على تصوير ذلك ، وتمثيله ، واستحضاره ، فهو كقوله تعالى : ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعُشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾^(٤) ، وإخراج الحي من الميت أعظم في القدرة ؛ فكانت العناية به أتمم ؛ ولذلك جاء مقدماً في القرآن ، وحسن عطف المضارع على الاسم ؛ لأنه بمعناه^(٥) .

دفاع الدماميني :

وقد انتصر الدماميني من ابن هشام ، فقال : " في كلام الزمخشري ما يندفع به هذا الانتقاد ؛ وذلك أنه قال : إن ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ موقعه موقع الجملة المبيّنة لقوله : ﴿فَالْقُلُوبُ الْحَيَّةُ وَالْتَوَى﴾^(٦) ... وإذا كان قوله : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ في موقع البيان لـ ﴿فَالْقُلُوبُ الْحَيَّةُ وَالْتَوَى﴾ لم يتأت عطف ﴿مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ عليه في هذا المحل ؛ لكونه لا يصلح بياناً كالأول ؛ فلذلك

(١) كما في سورة يونس ٣١ ، وسورة الروم ١٩ .

(٢) سورة الأنعام - من الآية ٩٦ .

(٣) سورة الأنعام - من الآية ٩٦ .

(٤) سورة ص - الآية ١٧ ، ومن الآية ١٨ .

(٥) ينظر : الانتصاف ٣٧٤/٢ ، ٣٧٥ .

(٦) الكشاف ٣٧٤/٢ .



جعلَه معطوفاً على ﴿قَالُوا الْحَيِّ﴾ ؛ ففي تلك الآيات وُجِدَ ما يُعَيِّنُ العَطْفَ على ﴿يُخْرِجُ﴾^(١) .. وفي هذه الآية وُجِدَ ما يَرَجِّحُ العَطْفَ على غيره ؛ ففعل في كُلِّ بمقتضاه ، وظهر بذلك أن كلام المصنّف [ابن هشام] غير متّجه^(٢)

ونلاحظ من كلام ابن هشام أنه يُوهِمُ أن هذا هو مذهبُ تفرّد به الزمخشريّ ، وهذا غير صحيح ؛ إذ تابَعَهُ على هذا : الفخر الرازي ، والبيضاوي ، والنسفي ، وابن جزّي ، وابن كثير ، وأبو السعود ، بل إنَّ شيخه أبا حيان أجاز هذا المذهب ، وكذلك السمين الحلبي ، والخطيب الشربيني ، والشوكاني^(٣) .

واختيارُ الزمخشريّ هذا الوجه - هنا - لأنَّ عطفَ الاسمِ على الاسمِ أولى ، ولأنَّ جملة ﴿يُخْرِجُ الْحَيِّ﴾ واقعةٌ موقعَ البيانِ له ، كما ذكّر ؛ فكان هذا مرجحاً لعطف ﴿مُخْرِجُ الْمَيِّتِ﴾ على ﴿قَالُوا الْحَيِّ وَالْتَوَى﴾ .

وأما الوجه الثاني الذي رجّحه ابنُ هشام فهو أن يكون ﴿مُخْرِجُ الْمَيِّتِ﴾ معطوفاً على الفعل المضارع ﴿يُخْرِجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ ، وإنما حسنَ هذا العطف ؛ لأنَّ لفظَ الفعلِ يدلُّ على اعتناءِ الفاعلِ بذلك الفعلِ في كُلِّ وقتٍ ، بخلافِ لفظِ

(١) كما في سورة يونس ٣١ ، وسورة الروم ١٩ .

(٢) تحفة الغريب ٦٢٢/٢ ، ٦٢٣ .

(٣) مفاتيح الغيب ٧٤/١٣ ، وأنوار التنزيل ١٧٣/٢ ، ومدارك التنزيل ٥٢٣/١ ، والتسهيل ٢٧٠/١ ، والبحر المحيط ١٨٧/٤ ، والدر المصون ٥٧/٥ ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣٠٤/٣ ، والسراج المنير ٤٣٨/١ ، وإرشاد العقل السليم ١٦٤/٣ ، وفتح القدير ١٦٢/٢ .



الاسم ، ولأنَّ عطفَ الاسمِ المُشابهِ للفعلِ على الفعلِ صحيحٌ^(١) .
 وأجازه - أيضًا - : أبو حيان ، والسمين الحلبي ، والشوكاني ،
 والشنقيطي^(٢) ، وهو مذهب ابن مالك ، والظاهر ابن عاشور^(٣) .
وأرى أن المذهبين جائزان بلا ترجيح لأحدهما ؛ لأنهما متساويان في
المرجحات ؛ إذ لكلٍ من المذهبين مُرَجَّحان :

١ - يرجِّحُ مذهبَ الزمخشريِّ ، ومن وافقه ، وهو [عطف الاسم على
 الاسم] ، أمران ، هما :
 الأمر الأوَّل : عدمُ التأويل .

الأمر الثاني : التوافقُ بين نوعي المتعاطفين ؛ لأن فيه عطفَ اسمٍ على
 اسمٍ .

٢ - ويرجِّحُ مذهبَ ابنِ مالكٍ ، وابنِ هشامٍ ، وهو [عطف الاسم على

(١) ويجوز في هذا الفعل أن يكون مستأنفًا ، فهو فعل غير مؤول باسم ، فيردُّ
 الاسم إلى معنى الفعل ، ف ﴿ مُخْرَجٌ ﴾ في قوة ﴿ يُخْرِجُ ﴾ ، ويجوز أن تكون
 جملة ﴿ يُخْرِجُ ﴾ خبرًا ثانيًا لـ (إن) ؛ فهو بتأويل اسم واقع موقع خبر ثان ؛ ولذا
 عطف عليه اسم صريح . [الدر المصون ٥٧/٥ ، ٥٨] . وانظر : مفاتيح الغيب
 ٧٤/١٣ ، وغرائب القرآن ١٢٥/٣ ، والسراج المنير ٤٣٨/١ .

(٢) البحر المحيط ١٨٧/٤ ، والدر المصون ٥٧/٥ ، ٥٨ ، وفتح القدير ١٦٢/٢ ، والعذب
 النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ٥٣٥/١ ، ٥٣٦ ، وممن أجاز الوجهين :
 الألوسي في روح المعاني ٢٢٦/٧ ، ٢٢٧ .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢/٣ ، وتمهيد القواعد ٣٥١٤/٧ ،
 والتحرير والتنوير ٣٨٨/٧ . وانظر : الإتيان ١٢٢٩/٤ ، وشرح الأشموني ٤٠٤/٢ - ط/
 العلمية ، وضياء السالك ٢٢١/٣ .



الفعل] ، أمران - أيضًا - ، هما :

الأمر الأول : سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة .

الأمر الثاني : ذكر الشيء مقابلته ، وهو عطف ﴿مُخْرَجٌ﴾ على ما يقابله ، وهو ﴿يُخْرَجُ﴾^(١) .

(١١) جواز عطف الجملة الاسمية ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ (الزمر :

٦٣) على الجملة الفعلية ﴿وَيَنْجِي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ (الزمر : ٦١)

الأصل في عطف الجملة أن تُعطف الجملة الاسمية على الاسمية، نحو: (الله ربنا ومحمد نبينا) ، أو الجملة الفعلية على الفعلية ، نحو : ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَسْلِمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢) ، ويجوز العدول عن هذا الأصل ؛ وذلك لنكتة يقتضيها السياق ، ومن ذلك : العطف في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٣) ، وللنحويين فيها مذهبان ، هما :

المذهب الأول : أن قوله : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ معطوف على قوله : ﴿لَهُرُ

مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، فهي من باب عطف الاسمية على مثلها ؛ للتناسب بينهما ، والوجه في ذلك : أنه لما وُصِفَ - سبحانه - نفسه بأنه خالق كل شيء ، ومفاتيحه بيده ، قال : (والذين كفروا أن يكون الأمر كذلك أولئك هم الخاسرون)^(٤) .

(١) انظر في ذلك : التصريح ١٥٣/٢ - ط/ البابي الحلبي .

(٢) سورة الأحزاب - من الآية ٥٦ .

(٣) سورة الزمر - من الآية ٦٣ .

(٤) الدر المصون ٤٣٩/٩ ، وروح المعاني ٢٢/٢٤ .



واختار الطيّبي أن يكون معطوفاً على قوله : ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(١) ،
أي : (هو - سبحانه - متصفٌ بهذه الصفات الجليلة الشأن ، والذين كفروا
وجحدوا ذلك أولئك هم الكاملون في الخسران)^(٢) .

المذهب الثاني : أن قوله ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ متصلٌ بما قبله معطوفٌ
على قوله : ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾^(٣) ؛ فهي جملةٌ اسميةٌ معطوفةٌ على
جملةٍ فعليةٍ ، والتقدير : (ينجي الله المتّقين بمفازتهم والذين كفروا هم
الخاسرون) ، والجمل بينهما اعتراضيةٌ ؛ للدلالة على أنه مهيمٌ على العباد ،
مطلّعٌ على أفعالهم يُجازي عليها ؛ فالعطف على سبيل التقابل لتضادٍ بين
مفرداتِ الجملتين من حيثُ المعنى^(٤) .

وإلى هذا ذهب : الزّمخشرّيّ ، والرّسعيّ ، والبيضاوي ، والنسفي ،
والجلال المحلي ، والطاهر ابن عاشور^(٥) .

(١) سورة الزمر - من الآية ٦٢ .

(٢) حاشية الطيّبي ٤٢٣/١٣ . ويجوز أن يكون معطوفاً على مقدر ، والتقدير : (فالذين
اتقوا أو فالذين آمنوا بآيات الله هم الفائزون والذين كفروا ...) ، ويرى الألوسي أن فيه
تكلفاً . ينظر : روح المعاني ٢٢/٢٤ .

(٣) سورة الزمر - من الآية ٦١ .

(٤) ينظر : حاشية الطيّبي ٤٢٣/١٣ .

(٥) الكشاف ٣١٨/٥ ، ورموز الكنوز ٦٥٩/١ ، وأنوار التنزيل ٤٧/٥ ، ومدارك
التنزيل ١٩٠/٣ ، والجلالين ص ٦١٥ ، والتحرير والتنوير ٥٥/٢٤ . وينظر : الدر
المصون ٤٣٩/٩ ، والتسهيل لابن جزي ٢٢٥/٢ ، والسراج المنير ٤٥٩/٣ ،
وروح المعاني ٢٢/٢٤ .



ويرى الفخر الرازي أن (الواو) استئنافية ، لا عاطفة^(١) ؛ ولذا فقد اعترض على الزمخشري ؛ وذلك من وجهين ، هما :

الوجه الأول : أن وقوع الفاصل الكثير بين المعطوف عليه بعيد .

الوجه الثاني : أن قوله : ﴿ وَيَجِيَّ اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ جملة فعلية ، وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ جملة اسمية ، وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية لا يجوز^(٢) .

دفاع الدماميني :

ردّ الدماميني هذا الاعتراض بقوله : " لكن التناسب مطلوب ، ولا تقع المخالفة إلا لنكتة تقتضيه ؛ فقد يُقال : أريد في قضية الكافرين : الدلالة على ثبات خسرانهم ؛ فناسبه الإتيان بالاسمية ، وأريد في قضية المؤمنين : تصوير نجاتهم مما نال غيرهم من السوء ؛ إشعاراً بتعظيم منة الله - تعالى - عليهم ، وفضله ، فناسبه الإتيان بالفعلية ذات المضارع^(٣) .

فالدماميني في رده يشير إلى النكتة التي لأجلها تبنى الزمخشري هذا المذهب ، وهي بالفعل نكتة ملحوظة مرعية عند القائلين به ، وقد نبّه عليها البيضاوي ، والطبي^(٤) ، ولم يكن الدماميني وحده هو الذي ردّ هذا الاعتراض ، ولكن سبقه إلى ذلك : أبو حيان ، وابن هشام ، والسمين الحلبي ، وتابعهم الألوسي .

(١) مفاتيح الغيب ٤٧١/٢٧ ، واختاره النيسابوري في غرائب القرآن ١٢/٦ .

(٢) مفاتيح الغيب ٤٧١/٢٧ .

(٣) تحفة الغريب ٥٩١/٢ .

(٤) أنوار التنزيل ٤٧/٥ ، وحاشية الطبي ٤٢٣/١٣ .



فأجاب أبو حيان عن الاعتراض الأول ، بأن الفاصل ليس بكثير ، كما ذكر الفخر الرازي في اعتراضه^(١) .

وأما الاعتراض الثاني فهو ضعيفٌ جدًا ؛ إذ لا مانع من عطفِ الاسمِ على الفعلية ، ولا شبهةً في جوازه عند النحويين^(٢) ، قال أبو حيان : " وكلامُ الرازي هو كلامٌ مَنْ لَمْ يَتَأَمَّلْ لِسَانَ الْعَرَبِ ، وَلَا نَظَرَ فِي أَبْوَابِ الْأَشْتِغَالِ " ^(٣) .

(١٢) ﴿لَا﴾ بين النهي ، والنفي في قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا وِسْئَةَ الْأَصْيَابِ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (الأنفال : ٢٥)

اختلف العلماء في معنى ﴿لَا﴾ في هذه الآية على عدة أقوال ، منها :

القول الأول : أن ﴿لَا﴾ ناهيةٌ ، والجملةُ صفةٌ لـ ﴿وِسْئَةَ﴾ ، أو معمولةٌ لقولٍ هو الصفة ، والمعنى : (واتقوا فتنةً مقولاً فيها لا تصيبن الذين ظلموا منكم) ، والنهي في الظاهر للفتنة ، والمعنى : نهى المتعرضين لها ، والفعل للإصابة ، والمعنى : التعرض للإصابة^(٤) ، وهو مذهب ابن العربي ، واستظهره ابن الحاجب^(٥) ، وعلى هذا : فالإصابة خاصةٌ بالمتعرضين ،

(١) البحر المحيط ٤٢٠/٧ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، والدر المصون ٤٣٩/٩ ، والمغني ٢٣٥/٦ ، وروح المعاني ٢٣/٢٤ . وينظر في ذلك : الخصائص ٧١/٢ .

(٣) البحر المحيط ٤٢٠/٧ .

(٤) فانهي في الصورة للمصيبة ، وفي المعنى للمخاطبين ، ينظر : أمالي ابن الحاجب ١٢٤/١ . والقول بوقوع الطلب صفةً للكرة ممتنع أو ضعيف ؛ ولذا وجب إضمار القول فيها - كما ذكرنا - انظر : المغني ٣٢٤/٣ ، والدر المصون ٥٨٩/٥ .

(٥) أحكام القرآن ٣٣٢/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ١٢٤/١ ، ١٢٥ .



وتوكيد النون قياسي^(١) .

القول الثاني : أن ﴿لَا نَافِيَةَ﴾ ، والقائلون بهذا على مذهبين ، هما :

المذهب الأول : أن الجملة ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ صفة لـ ﴿وَسِنَّةٌ﴾ ، ولا حاجة إلى إضمار قول ، كالمذهب السابق ؛ لأن الجملة خبرية ، وعلى هذا تكون الإصابة عامّة للظالم ، وغيره ، لا خاصّة بالظالمين ؛ لأنها قد وصفت بأنها لا تصيبهم خاصّة ، فكيف تكون مع هذا خاصّة بهم ؟

وهذا هو مذهب أبي حيان^(٢) ، ودخول نون التوكيد - هنا - شاذّ -

(١) ينظر : المغني ٣/٣٢٣ . وأجاز هذا الزمخشري في الكشاف ٢/٥٧١ ، وذهب الفراء ، والمبرد ، والزجاج إلى أن الكلام تمّ عند قوله تعالى : ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ﴾ ، وهو خطاب عام للمؤمنين ، به يتم الكلام عنده ، ثم ابتدأ نهي الظلمة خاصة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة ، وأخرج النهي على جهة المخاطبة للفتنة ؛ فهو نهي مُحَوَّل . انظر : البسيط ٤/٢٧٨٦ ، والمحزر الوجيز ٢/٥١٥ ، والبحر المحيط ٤/٤٧٧ ، وفتح القدير ٢/٢٩٩ .

وفي الآية مذهبان آخران :

١ - مذهب الأخفش ، واختاره ابن عاشور أنه على معنى الدعاء ، فليس جواباً ، وإلا ما دخلته النون ، وإنما هو نهي مستأنف بعد نهي تأكيداً للأمر باتقائها .
[معاني القرآن ١/٣٤٧ ، والتحرير والتنوير ٩/٣١٨] .

٢ - مذهب المهدي أنها جواب قسم محذوف ، وفي ذلك وعيد للظالمين فقط . ينظر : النكت والعيون ٢/٣٠٩ ، وزاد المسير ٢/٢٠١ ، والمحزر الوجيز ٢/٥١٥ ، وغرائب التفسير ١/٤٣٨ .

(٢) البحر المحيط ٤/٤٧٧ . وينظر : أنوار التنزيل ٣/٥٥ ، والمغني ٣/٣٢٦ .



عند الجمهور - ؛ لأنها لا تدخل المنفي في غير القسم (١) .

وذهب ابن هشام إلى أن التوكيد بعد النفي سماعي ، والذي جوّزه هو تشبيه (لا) النافية بـ (لا) الناهية (٢) .

المذهب الثاني : أن الفعل جواب الأمر ، على معنى : (إن أصابكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ، بل تعمكم) . وهو مذهب الفراء ، والخطيب الشريبي (٣) ، واختاره البغوي ، والنسفي ، وأجازه البيضاوي ، والإيجي (٤) ، وذكّر هذا الوجه الزمخشري (٥) .

الاعتراضات على الزمخشري ، ودفاع الدماميني عنه :

وللنحويين اعتراضات على الزمخشري أجاب الدماميني عن اثنين منها ،

وهما :

(١) فلا يجيزون ذلك ، ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور . [أمالي ابن الحاجب ١/١٢٥] .

(٢) المغني ٣/٣٢٦ . وانظر : حاشية الصبان ٣/٣٢٣ ، وممن أجاز ذلك : ابن جني ، وابن مالك ، وأبو حيان ، وعلّة الجواز : أن النون لحقت الفعل المنفي مع الفصل ؛ فلحاقها مع عدم الفصل أولى . ينظر : شرح التسهيل ٣/٢١٠ ، والارتشاف ٢/٦٥٦ ، وتوضيح المقاصد ٣/١١٧٧ ، وشرح الأشموني ٢/٢١٩ ، ٢٢٠ .

(٣) فهي كقولك : (انزل عن الدابة لا تطرحنك) ، أي : (إن تنزل عنها لا تطرحنك) . ينظر : معاني القرآن ١/٤٠٧ ، وبحر العلوم ٢/١٦ ، والكشف والبيان ٤/٣٤٤ ، وزاد المسير ٢/٢٠١ ، وغرائب التفسير ١/٤٣٨ ، والسراج المنير ١/٤٤٥ .

(٤) تفسير البغوي ٢/٢٨٣ ، وأنوار التنزيل ٣/٥٥ ، ومدارك التنزيل ١/٦٣٩ ، وجامع البيان ٢/١٥ ، وينظر : مفاتيح الغيب ١٥/٤٧٤ ، وأحكام القرآن أحكام القرآن لابن العربي ٢/٣٣٣ ، وأمالي ابن الحاجب ١/١٢٥ .

(٥) الكشاف ٢/٥٧١ ، وينظر : فتح القدير ٢/٢٩٩ .



الاعتراض الأول : اعترض عليه أبو حيان ، وابن هشام ، ووافقهما الأمير بأن هذا فاسدٌ ؛ " لِأَنَّ الْمَعْنَى حِينئِذٍ : (فَأَنْتُمْ إِنْ تَتَّقُوهَا لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) ، وَقَوْلُهُ [أَي : الزمخشري] : إِنَّ التَّقْدِيرَ : (إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبُ الظَّالِمَ خَاصَّةً) مَزْدُودٌ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا يُقَدَّرُ مِنْ جِنْسِ الأَمْرِ ، لَا مِنْ جِنْسِ الجَوَابِ" ، ففي نحو: (اتتني أكرمك) ، التقدير : (إِنْ تَأْتِنِي أكرمك) (١).

وردَ الدماميني هذا الاعتراض بأنه " لا شكَّ في حصول الفسادِ بهذا الاعتبار ؛ لِأَنَّ عَمومَ إصَابَةِ الفتنَةِ يَكُونُ مرتبًا على اتِّقَاءِ المخاطِبِينَ لها ، وهو ظاهرٌ ، لكنَّ الزمخشريَّ بريءٌ من عُهْدَةِ ذلك ؛ فقد صرَّح بالمعنى على تقدير الجوابية ، وليس ما ذكره المصنّف [ابن هشام] " (٢) .

وإذا رجعنا إلى عبارة الزمخشري نجده يقول : " فالمعنى : (إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبُ الظالمين منكم خاصةً ، بل تعمُّكم) " (٣) .

فأراد الدماميني : أن الآية - عند الزمخشري على هذا التقدير - ليست من باب جواب الأمر ؛ إذ لو قدَّر ذلك رجَعَ إلى أَنْ يُقَالَ : (إِنْ تَتَّقُوا لَا تُصِيبْ) ؛ فيفسدُ ، بل هو من باب آخر ، وهو أَنْ يُقَدَّرَ الشرطُ بقريضة الجزاء ، واقتضاء المقام ، كما قال : (إِنْ أَصَابَتْكُمْ لَا تُصِيبُ الظالمين) (٤) .

وأجاب الشهاب عنه بأن هذا محمول على اللفظ ، وأصل الكلام : (اتقوا فتنة لا تصيبنكم فإن أصابكم لا تصيبن الذين ظلموا خاصةً ، بل عمَّتكم) ؛

(١) البحر المحيط ٤/٧٨ ، والدر المصون ٥/٥٩٠ ، ٥٩١ ، والمغني ٣/٣٢٨ ، وغرائب التفسير ١/٤٣٨ ، وحاشية الأمير ١/١٩٩ .

(٢) تحفة الغريب ١/٨٠٠ .

(٣) الكشاف ٢/٥٧١ .

(٤) ينظر : حاشية الطيبي ٧/٦٩ ، وحاشية السيوطي على البيضاوي ٣/٤٦٧ .



فَأَقِيمَ جَوَابَ الشَّرْطِ الثَّانِي مَقَامَ جَوَابِ الشَّرْطِ الْمَقْدَرِ لِتَسْبِيهِ عَنْهُ ، وَسَمِّيَ جَوَابَ الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعَامَلَةَ مَعَهُ لَفْظًا^(١) ، وَهُوَ - عِنْدَ الطَّيْبِيِّ ، وَالسِّيُوطِيِّ - جَوَابٌ لَشَرْطٍ مَقْدَرٍ ، وَليْسَ بِجَوَابٍ لِلْأَمْرِ^(٢) .

الاعتراض الثاني : أن التوكيد خارج عن القياسِ شاذٌّ عند ابنِ هشام^(٣) ، وأما تنظير الزمخشري هذه الآية بالمثال السابق ، وبآية النمل^(٤) فهو غير صحيح ؛ يقول أبو حيان : " لِأَنَّهُ يَنْتَظِمُ مِنَ الْمِثَالِ وَالْآيَةِ شَرْطٌ ، وَجَزَاءٌ ، كَمَا قَدَّرَ ، وَلَا يَنْتَظِمُ ذَلِكَ هُنَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ : (إِنْ تَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَرَبُّ إِذْ ذَاكَ عَلَى الشَّرْطِ مُقْتَضَاهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى " ^(٥) .

وانتصر الدماميني للزمخشري بأن القول بأنه لا ينتظم من هذا التقدير شرط وجزاء ، مبني على مذهب غير الكسائي في المسألة ، وأما الكسائي فلا يوجب أن يكون المقدر من جنس الملفوظ ؛ فقد أجازوا نحو : (لا تدن من الأسد يأكلك) ، و(لا تكفر تدخل النار) على معنى : (إن تدن يأكلك ، وإن تكفر تدخل النار) ؛ نظرًا إلى المعنى للقرينة المرشدة إليه^(٦) .

وانتصار الدماميني صحيح ؛ لأن الكوفيين يقدرون - هنا - ما يناسب الكلام ، ولا يلتزمون أن يكون المقدر من جنس الملفوظ ، والزمخشري - كما

(١) حاشية الشهاب ٢٦٥/٤ .

(٢) حاشية الطيبي ٦٧/٧ ، وحاشية السيوطي ٤٦٦/٣ .

(٣) انظر : أمالي ابن الحاجب ١٢٥/١ ، والمغني ٣٢٦/٣ ، ٣٢٧ .

(٤) وهي قوله تعالى : ﴿ لَا يَحِطُّمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ ﴾ (النمل : ١٨) .

(٥) البحر المحيط ٤٧٨/٤ ، والدر المصون ٥٩١/٥ .

(٦) تحفة الغريب ٨٠٠/١ .



ترى - قدّر شرطاً يستقيم به المعنى ، لا مضمون الأمر^(١) .

ولم يقم - عند الدماميني - دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائي في ذلك ؛ ففعل الزمخشري بنى عليه ، ونظر إلى المعنى فقدّر ما قدر^(٢) .

وأما التوكيد بالنون فليس شاذاً ، كما قال ابن هشام ؛ بل هو جائز عند النحويين ؛ لأنه متضمن معنى الطلب ، وهو النهي^(٣) .

وهناك اعتراض آخران على هذا التخريج لم يتعرض لهما الدماميني ، وهما :

الاعتراض الأول : ما أورده البيضاوي من أن جواب الشرط متردد ؛ فلا يليق به النون المؤكدة ، والجواب عن هذا : أنه لما تضمّن - هنا - معنى النهي ساغ فيه ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَطْمَئِنُّكُمْ ﴾^(٤) .

الاعتراض الثاني : اعتراض الطاهر ابن عاشور عليه بأنه يمنع من هذا التخريج قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ ، وإنما يجوز لو قال : (لا تصيبنكم) ، كما يظهر بالتأمل^(٥) .

وعلى الرغم مما أورده من هذه الاعتراضات فإنه يظهر لي أن هذا الوجه صحيح على الاعتبارات التي ذكرناها ؛ ولذا قال الطيبي في تجويز البيضاوي هذا الإعراب : " والمنهج الذي سلكه المصنّف أوضح ، والبلاغة له

(١) ينظر : حاشية الطيبي ٦٩/٧ ، وحاشية الشهاب ٢٦٥/٤ .

(٢) تحفة الغريب ٨٠٠/١ ، ٨٠١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢١٠/٣ ، والارتشاف ٦٥٦/٢ .

(٤) سورة النمل - من الآية ١٨ .

(٥) التحرير والتنوير ٣١٨/٩ .



أَدْعَى ، وذلك أنه حين ذهب إلى أن ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جوابٌ للأمر ؛ جَعَلَ ﴿لَا﴾ نافية ، دلَّ عليه قوله في الجواب عن السؤال الآتي : (لأن فيه معنى النهي) ^(١) .

(١٣) وَجْهُ نَصْبِ الْمُضَارِعِ ﴿أُورِي﴾ بَعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الْاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَأُورِي سَوْءَةَ أَخِي﴾ (المائدة : ٣١)

ذهب جمهور المفسرين ، والنحويين إلى أن الفعل المضارع ﴿أُورِي﴾ منصوب بالعطف على ﴿أَنْ أَكُونَ﴾ ، فكأنه قال : (أعجزت أن أوري سوءة أخي) ، والتقدير : (أعجزت عن كوني مُشَبَّهًا لِلْغَرَابِ فَمُورِيًا) . وممن ذهب إلى ذلك : الأخفش ، والنحاس ، والواحدي ، وغيرهم ^(٢) .

وأما الزمخشري فقد ذهب إلى أن قوله : ﴿فَأُورِي﴾ منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرةً وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الاستفهام ^(٣) .

واعترض على هذا الإعراب : العكبري ، والبيضاوي ، وأبو حيان ،

(١) حاشية الطيبي ٦٩/٧ .

(٢) معاني القرآن ٢٨٠/١ ، وإعراب القرآن ٢٦٦/١ ، والتفسير البسيط ٣٤٥/٧ ، ومنهم : العكبري في التبيان ٢٩٥/١ ، والهمداني في الفريد ٣٣/٢ ، والبيضاوي في تفسيره ١٢٤/٢ ، والنسفي في تفسيره ٤٤٣/١ ، وأبو حيان في البحر المحيط ٤٨١/٣ ، والسمين في الدر المصون ٢٤٥/٤ ، وابن هشام في المغني ٣٨/٦ ، والبقاعي في نظم الدرر ١٢٤/٦ ، وأبو السعود في تفسيره ٢٨/٣ . وانظر : جامع البيان للإيجي ٤٥٦/١ ، والسراج المنير ٣٧١/١ ، وفتح القدير ٣٨/٢ ، والتفسير المظهري ٨٢/٣ ، وروح المعاني ١١٦/٦ .

(٣) الكشاف ٢٢٧/٢ .



وابن هشام ، وتبعهم البقاعي ، والخطيب الشربيني^(١) ؛ وذلك لأن المعنى لا يساعده ؛ إذ لا يصحُّ أن يكون المعنى ها هنا : (لو عجزتُ لواريتُ)^(٢) ، ولأنه لم تكن وقعت منه مواراة لينكر على نفسه ، ويوبخها بسببها ، ولو كانت وقعت لم يصحَّ إنكارها على تقدير عدم العجز الذي أفادته الهمزة^(٣) .

وهو - عند أبي حيان - خطأً فاحشٌ ؛ لأن (الفاء) الواقعة جواباً للاستفهام تنعقد من الجملة الاستفهامية ، والجواب شرطٌ ، وجزاءٌ ، ولو قلت - هنا - : (إنَّ أعجز أنْ أكونَ مثلَ هذا الغرابِ أوِارِ سوءة أخِي) لم يصحَّ ؛ لأن المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل هذا الغراب^(٤) .

وتلخيص ذلك : أن النحاة يشترطون في جواز نصب الفعل بإضمار (أن) بعد الأشياء الثمانية غير النفي أن ينحل الكلام إلى شرط ، وجزاء حتى يصحَّ النصب ، وإلا امتنع فيه النصب ، كما في الآية الكريمة ؛ إذ يصيرُ التقديرُ : (إن عجزتُ واريتُ) ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه معنى فاسد ؛ لأنه إذا عجز كيف يوارِي^(٥) ؟

دفاع الدماميني :

وقد أجاب الدماميني عن ذلك الاعتراض بقوله : " قال التفتازاني :

(١) التبيان ٤٣٣/١ ، وأنوار التنزيل ١٢٤/٢ ، والبحر المحيط ٤٨١/٣ ، والمغني ٣٨/٦ ، ونظم الدرر ١٢٤/٦ ، والسراج المنير ٣٧١/١ .

(٢) تفسير البيضاوي ١٢٤/٢ . وانظر : السراج المنير ٣٧١/١ ، وحاشية السيوطي على البيضاوي ٢٥٧/٣ .

(٣) نظم الدرر ١٢٤/٦ .

(٤) البحر المحيط ٤٨١/٣ . وانظر : التبيان ٤٣٣/١ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٢٤٦/٤ .



يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الاسْتِفْهَامُ فِيهِ لِلإِنكَارِ الإِبْطَالِيِّ ؛ فَيَفِيدُ النِّفْيَ ، وَهُوَ سَبَبٌ ، أَيْ : (إِنْ لَمْ أَعْزِ وَارَيْتَ) . وَقِيلَ : هُوَ مِنْ قَبِيلِ : (تَعْصِي رَبِّكَ فَيَعْفُو عَنْكَ) بِالنَّصْبِ ؛ لِئِنَّ سَبْحَ الإِنكَارِ التَّوْبِيخِيَّ عَلَى الأَمْرَيْنِ ، وَيُشْعِرُ بِأَنَّهُ فِي العَصِيانِ ، وَتَوَقُّعِ العَفْوِ يَرْتَكِبُ خِلَافَ العَقْلِ حَيْثُ يَجْعَلُ سَبَبَ العَقُوبَةِ سَبَبَ العَفْوِ ، وَيَكُونُ التَّوْبِيخُ عَلَى هَذَا الحَمْلِ ، فَكَذَا هُنَا نَزَلَ نَفْسَهُ مَنْزِلَةً مَنْ جَعَلَ العَجْزَ سَبَبَ المَوَارَاةِ دَلَالَةً عَلَى التَّعْكِيسِ المُؤَكِّدِ لِلعَجْزِ ، وَالقُصُورِ عَمَّا يَهْدِي إِلَيْهِ غَرَابٌ (١) .

فَالدَّمَامِينِيِّ - كَمَا تَرَى - يَحْمَلُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى تَخْرِيجِينَ :

التَّخْرِيجُ الأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : ﴿ أَعْجَزْتُ ﴾ اسْتِفْهَامًا بِطَرِيقِ الإِنكَارِ ، وَهُوَ كَلَامٌ نَقَلَهُ عَنِ السَّعْدِ التَّفْتَازَانِيِّ ، وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا عَلَى هَذَا التَّخْرِيجِ تَفِيدُ الإِنكَارَ الإِبْطَالِيَّ : النِّيسَابُورِيُّ ، وَالإِيجِيُّ ، وَالدَّسُوقِيُّ (٢) .

وَاعْتَرَضَ الأَلُوسِيُّ ، وَغَيْرُهُ عَلَى هَذَا المَعْنَى بِأَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي النَّصْبِ سَبَبِيَّةُ النِّفْيِ ، بَلْ لِأَبَدٍ مِنْ سَبَبِيَّةِ المَنْفِيِّ قَبْلَ دُخُولِ النِّفْيِ ، فَفِي نَحْوِ : (مَا تَأْتِينَا فَتَحَدَّثْنَا) مَفْسَّرٌ عِنْدَهُمْ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ فَتَحْدِيثٌ (٣) .

وَقَدْ أَجَابَ الشَّهَابُ عَنِ هَذَا: بِأَنَّهُ فَرْقٌ بَيْنَ المَنْصُوبِ فِي جَوَابِ النِّفْيِ ، وَالْمَنْصُوبِ فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ ، وَالكَلَامُ - هُنَا - فِي الثَّانِي ؛ فَلَا يَرِدُ الأَوَّلُ

(١) تحفة الغريب ٢/٤٦٩ ، وانظر : حاشية السعد على الكشاف ص ٤١٨ نقلًا عن محقق تحفة الغريب .

(٢) غرائب القرآن ٦/٨٤ ، وجامع البيان ١/٥٩٩ ، وحاشية الدسوقي ٣/١٩٥ .

(٣) روح المعاني ٧/١٥٦ .



نقصدًا عليه^(١)؛ بل ذهب الشهاب إلى ما هو أبعد من هذا، وهو أنه لا حاجة إلى أخذ النفي من الاستفهام الإنكاري، مع وضوح تأويل (عجزت) بـ (لم أهدت)، وابن مالك في التسهيل قال: إنه ينتصب في جواب النفي الصريح، والمؤول^(٢)، وما نحن فيه من النفي المؤول^(٢).

التخريج الثاني: أن يكون على معنى الإنكار التوبيخي، كما في نحو: (تعصي ربك فيغفوَ عنك) بالنصب، ولعل قائلًا يقول: الإنكار التوبيخي يكون على واقع، أو متوقع، فالتوبيخ على العصيان، والعجز - كما في المثال، والآية - له وجه، بخلاف العفو، والموارة، فلا وجه له.

وقد أجابوا عن ذلك: بأن التوبيخ على جعل كل واحد سببًا، أو على تنزيله منزلة من جعله سببًا، وليس على العفو، والموارة^(٣).

ويرى ابن عرفة أن ما في سياق الاستفهام كالأستفهام، وما في سياق الشرط كالشرط، فالتقدير هنا: (إن أكن مثل هذا الغراب أوار سوءة أخي)^(٤)؛ ولذا فقد ذهب السيوطي إلى أن ما قاله أبو حيان إنما هو في الاستفهام الذي يراد به الإيجاب، لا النفي، وهو - هنا - بمعنى النفي، ويستقيم مع انعقاد الشرط والجزاء، أي: (إن لم أعجز أن أكون مثل هذا الغراب وارىت أخي)^(٥).

ومن الجدير بالذكر أن الزمخشري لم ينفرد بهذا المذهب؛ فقد سبقه إلى

(١) حاشية الشهاب ٢٣٧/٣.

(٢) التسهيل ص ٢٣١، وحاشية الشهاب ٢٣٧/٣، وانظر: روح المعاني ١٥٦/٧.

(٣) ينظر: روح المعاني ١٥٥/٧.

(٤) تفسير ابن عرفة ١٠٧/٢.

(٥) حاشية السيوطي على البيضاوي ٢٥٧/٣.



تجويزه : النحاس ، وتابعهما الإيجي ، والشوكاني ، وهو أيضًا مذهب النيسابوري ، ولا شك أنه جاز على المعنى الذي ذكرناه عن النحويين (١) .

(١٤) الحمل على القلب المعنوي في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾

(الأحقاف : ٢٠ ، ٣٤)

القلب : هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، على وجه يُثبت حُكْمٌ كُلٌّ مِنْهُمَا لِلآخِرِ (٢) ؛ وذلك لأن اللفظ إذا قُلبَ حُكْمُهُ ، أُعْطِيَ - بدلَه - حُكْمٌ غَيْرُهُ (٣) ، أو هو بعبارة أخرى : تقديم بعض أجزاء الجملة على بعض ، مع أخذ المقدم ، والمؤخر الحكم الإعرابي الذي كان لصاحبه ، وبقاء المعنى النحوي على ما كان عليه قبل القلب ؛ اعتمادًا على فهم المعنى ، ووضوحه (٤) .

ومن الشواهد عليه - عند النحويين - قول العرب : (عرضت الناقة على الحوض) ، والمعنى : (عرضت الحوض على الناقة) ؛ لأن المعروض عليه : ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض ، أو يرغب عنه (٥) .

وقد ذهب الزمخشري إلى أن من هذا القلب - أيضًا - قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ

(١) إعراب القرآن ٢/٢٦٦ ، وغرائب القرآن ٦/٨٤ ، وتفسير الإيجي ١/٥٦ ، وفتح القدير ٢/٤٨ .

(٢) ينظر : عروس الأفراح ١/٤٨٦ ، ومواهب الفتح ١/٤٨٧ ، والضرائر للآلوسي ص ٢٠٩ ، والمنهاج الواضح لحامد عوني ٤/٢١٤ .

(٣) ضرائر الشَّعْر لابن عصفور ص ٢٦٦ .

(٤) ينظر : القلب في القصة ص ٨ .

(٥) ينظر : جامع البيان للطبري ١٦/٢٧٣ ، والكشف والبيان ٦/٢٧٦ ، وحاشية الشمني على المغني ٢/٢٨٣ .



يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴿١﴾ ؛ إذ المعنى : (ويوم تُعرض النار على الذين كفروا) (٢) .

وتعقب ابنُ المنيرِ ، وأبو حيانَ الزمخشريُّ بأنه لا ينبغي حمل القرآن الكريم على القلب ؛ إذ الصحيح فيه أنه ضرورة في الشَّعر ؛ فلا ينبغي حمل الآية عليه ؛ لأنه خلاف الظاهر ، ولأنه إذا كان المعنى صحيحاً من دونه ، فما الحامل عليه ؟ كما أنه ليس في قول العرب ما يدل على القلب ؛ لأن عرض الناقة على الحوض ، والحوض على الناقة صحيحان ؛ إذ العرض أمر نسبي يصحُّ إسناده لكل واحد منهما (٣) .

دفاع الدماميني :

وقد انتصر الدماميني للزمخشري بما ذكره عن بهاء الدين السبكي ، وهو أن الزمخشري لم ينفرد بجعل : (عرضت الناقة على الحوض) مقلوباً ، بل ذكره الجوهري ، وغيره (٤) ، كما أن بين الآية ، والمثال فرقاً ، وهو أن المعروف ليس له اختيار ؛ فعرض الحوض على الناقة لا قلب فيه ؛ لأنها قد تقبله وقد تردّه ، بخلاف عرضها عليه فهو مقلوب لفظاً . وعرض الكفار على النار ليس بمقلوب لفظاً ، وذلك لأن الكفار مقهورون ، فكأنهم لا اختيار لهم ، والنار متصرفة فيهم ، وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه

(١) سورة الأحقاف - من الآيتين ٢٠ ، ٣٤ .

(٢) الكشاف ٥/٥٠٢ ، ٥٠٣ . فهو - عنده - كمثل قول العرب السابق : (عرضت الناقة على الحوض) .

(٣) الانتصاف ٥/٥٠٢ ، ٥٠٣ ، والبحر المحيط ٨/٦٣ .

(٤) الصحاح (ع ر ض) ٣/١٠٨٢ .



، وهذا من القلبِ المعنويِّ ، ولا شذوذَ فيه ، والذي في : (عرضتُ الناقَةَ على الحوضِ) قلبٌ لفظيٌّ ، وهو شاذٌّ (١) .

ولنا مع هذا الموضوعِ وقفاتٌ أحبُّ أنْ أُنَبِّهَ عليها فيما يأتي :

١ - أن القلب في المثال المذكور عن العرب لم ينفرد به الزمخشري - كما قال السبكي - فهو مذهب الأخفش ، وابن السكيت في كتابه (التوسعة) ، وابن قتيبة ، والفارابي ، والجوهري ، واختاره السكاكي ، وابن عصفور (٢) .

وسبب القلب : أن الأصل أن يجاء بالمعروض إلى المعروض عليه ، وأن يجاء بالمعروض عليه ، وهو الناقَة إلى المعروض ، وهو الحوض ، فاعتُبرَ ذلك ؛ فنزلَ أحدهما منزلة الآخر (٣) .

٢ - أن أبا حيان نفى وجود القلب في الآية الكريمة بناءً على مذهبه ، وهو أن القلب لا يجوز وقوعه في القرآن الكريم ، ويجوز في غيره ؛ لأنه من الضرورات التي يسلكها الشعراء ؛ لمراعاة الوزن ، والقافية ، والقرآنُ منزلةٌ عنه ؛ فلا يُحمل عليه أبدًا ، وهو - أيضًا - قول النحاس ، والسمين الحلبي ، ومحمد بن علي الجرجاني ، وهؤلاء يرون أنه لا يوجد قلب في القرآن الكريم ، وإن جاء فيه ما يوهم القلبَ وجب تأويله (٤) .

(١) تحفة الغريب ٢/٨٣٢ ، ٨٣٣ . وينظر : عروس الأفرح ١/١٩٤ .

(٢) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ١٩٤ ، وديوان الأدب ٢/١٦٦ ، والصحاح (ع ر ض) ٣/١٠٨٢ ، ومفتاح العلوم ص ٣١٢ ، وشرح الجمل ٢/٢٩٣ ، وشرح المغني للدماميني ٢/٥٧٠ .

(٣) ينظر : مواهب الفتاح ١/٤٨٧ .

(٤) ينظر : إعراب النحاس ٥/٢٤٥ ، والدر المصون ٥/٤٠٢ ، والإشارات والتنبيهات ص ٥٩ .



وهذه نظرة بعيدة جدًا في رأيي ؛ لأن القرآن الكريم نزل بلغة العرب ، وجاء على سمت كلامهم ومقاصدهم ، وورد بأساليبهم ، ومنها : القلب ، ولأنّ القول بالقلب قد ورد في آيات كثيرة عن علماء ثقات في غير هذه الآية^(١) .

٣ - أن الذي يدلُّ على ما ذهب إليه الزمخشريُّ من القلب في الآية الكريمة - هنا - ثلاثة أمور ، هي :

الأمر الأول : تفسير الآية لابن عباس - رضي الله عنه - : " يُجاء بهم إليها فيُكشَفُ لهم عنها " ^(٢) .

الأمر الثاني : مجيء هذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرَضًا ﴾ ^(٣) .

الأمر الثالث : أن مثلها : قوله تعالى : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ ^(٤) ، والتقدير فيها عند النيسابوري : (النار تُعرض عليهم) ^(٥) .

وممن وافق الزمخشريُّ في وقوع القلب في آية سورة الأحقاف : السيوطي ، واليعقوبي ^(٦) .

وذهب شيخنا الدكتور أبو موسى إلى أن كلام ابن عباس - رضي الله

(١) خطوات على التفسير البياني للدكتور محمد رجب البيومي ١٥٦/١ .

(٢) ينظر : الكشف ٥/٥٠٣ .

(٣) سورة الكهف - الآية ١٠٠ . ينظر : أضواء البيان ٧/٤١٦ .

(٤) سورة غافر - من الآية ٤٦ .

(٥) غرائب التفسير ٢/١٠٣١ .

(٦) الإتيان ص ١٥١٦ ، وبواقيت المشتري ص ٤٠ .



عنه - ليس قاطعًا في أن هذه الآية من باب القلب ؛ إذ وردت النصوص الكثيرة التي تفيد أن جهنم تدرك إدراك أولي العلم ، وعرضُ الذين كفروا على النار من باب عرضِ الأسرى على الأمير^(١) .

والظاهر - عندي - أن مذهب الزمخشري في الآية صحيحٌ ، وأن معنى القلب فيها واردٌ ، سواءً أكان لفظيًا أم معنويًا - كما ذكرنا - .

(١) ينظر : آل حم الجاثية ، والأحقاف ، ودراسة في أسرار البيان للدكتور محمد أبي موسى ص ٤٧٤ .



المبحث الرابع

الأسس التي بنى عليها الدماميني دفاعه عن الزمخشري

أولاً : طريقته في الدفاع عن الزمخشري :

اعتمد الدماميني على مجموعة من الأسس التي بنى عليها دفاعه عن الزمخشري ؛ كما كانت له عدة طرق اعتمد عليها في الانتصار له ، ومن أهمها :

(١) بيان أن جهة الاعتراض عليه مُنْفَكَةٌ :

أي : أن ما ذكره المعترض عليه ليس من الجهة نفسها التي ذكرها الزمخشري ، ومن ذلك : أن ابن هشام أورد في اعتراضه أنه وجد آية في التنزيل وقع فيها خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) مشتقاً ، ولم يتنبه لها الزمخشري ، وهي قوله تعالى : ﴿يُودُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾^(١) ، فقال الدماميني : " بَانَ أن ما اهتدى إليه [أي : ابن هشام] دونهم ليس بشيء ، وذلك لأن (لو) في هذه الآية التي أوردتها ليست ممَّا الكلام فيه ؛ لأنها مصدرية ، أو للتمي ، والكلام إنما هو في (لو) الشرطية "^(٢) .

(٢) إلزام المعترض بما ألزم به الزمخشري ، وكان سبباً في الاعتراض عليه :

ومن ذلك : أن الزمخشري ذهب إلى أن الفاعل هو الجملة في قوله تعالى : ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(٣) ، وقد اعترض عليه ابن هشام ؛ لأن الفاعل

(١) سورة الأحزاب - من الآية ٢٠ . المغني ٤٣١/٣ - ٤٣٣ .

(٢) تحفة الغريب ٨٤٦/١ .

(٣) سورة السجدة - من الآية ٢٦ . انظر : الكشاف ٣٩/٥ .



لا يكون جملة^(١) ؛ فدافع عنه الدمامينيُّ بأنه لا يجوز لابن هشام أن يعترض على الزمخشريِّ بنحو ما أجازَه في كلامه من قَبْلُ ، وأورده دون أن يتعقب قائله ؛ وذلك لأن ابن هشام أجاز ذلك في فصل (كم)^(٢) .

ومثله - أيضًا - ما ذهب إليه الزمخشريُّ من أن (كم) خبرية في قوله تعالى : ﴿سَلِّبِي إِسْرَائِيلَ كُرَّاتٍ لَّهُمْ﴾^(٣) ؛ فاعترض عليه ابن هشام بأنه يلزم على ذلك تعليق الفعل عن العمل فيها ، مع أن النحويين لم يذكروا أن (كم) الخبرية تعلق^(٤) ؛ فردَّ الدماميني هذا الاعتراض بأن ابن هشام نفسه حكى الخلاف بين النحويين ، واختار في الباب الخامس من كتابه ما ذكر - هنا - أن النحويين لم يذكروه^(٥) .

ومن الأمثلة على ذلك : أن الزمخشريِّ يجيز أن يكون قوله تعالى : ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٦) معطوفًا على جملة ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٧) ، واعترض عليه ابن هشام ؛ لأنه لا يجوز فيه ذلك ؛ لأنه حينئذ يكون معطوفًا على الصلة ، والمعطوف على الصلة صلة^(٨) ، وأجاب الدماميني عن هذا بأن ابن هشام نفسه قد أجاز في موضع آخر من

(١) المغني ٢٥٧/٦ .

(٢) تحفة الغريب ٦٠٧/٢ . وانظر : المغني ٤٣/٣ ، ٤٤ .

(٣) سورة البقرة - من الآية ٢١١ . الكشاف ٤٢٠/١ .

(٤) المغني ٦١٦/٥ .

(٥) تحفة الغريب ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ .

(٦) سورة الأنعام - من الآية ١ .

(٧) انظر : الكشاف ٣٢١/٢ .

(٨) المغني ٦٠٩/٥ ، ٦١٠ .



المغني^(١) أن الثواني يتسامح فيها كثيرًا ، " والاعتراض على ابن هشام متوجّه ؛ لأنه إذا اعتقد كون ما ذهب إليه الزمخشري في آية الأنعام من جعل الظاهر في الجملة المعطوفة على الصلة خَلْفًا عن الضمير العائد ضعيفًا لا يسوغ تخريج التنزيل عليه ؛ فكيف أقدم هو على مثل هذا ... وما اعتذر به عن ذلك من أنهم يتسامحون في الثواني كثيرًا إن كان عذرًا صحيحًا وسِعَ الزمخشري الاعتذار به ؛ فلا وجه لردّه عليه " (٢) .

(٣) التثبت مما نسب إلى الزمخشري :

وذلك من خلال مراجعة مذهبه في كُتبه ؛ فكان كثيرًا ما يأتي بكلام جار الله الزمخشري بنصّه من الكشاف ، أو من المفصل ؛ ليثبت للقارئ أن المعارض عليه أخطأ في فهم كلامه ، ونَسَبَ إليه ما لم يُقُلّه ، أو لِيُلزِمَ خُصَمَه بما قيل .

ومن ذلك : أن ابن هشام نسب إلى الزمخشري القول بأن حركة (أي) إعراب في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيُهُمْ أَشَدُّ﴾ (٣) ؛ فقال الدماميني : " ولا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف [ابن هشام] على أن الزمخشري يجعل ضمة (أي) في هذه الآية إعرابية على التقدير المذكور " ، ثم نقل كلام الزمخشري بنصه^(٤) ، ثم قال : " وليس فيه تعرّضٌ إلى ضمة ﴿آيُهُمْ﴾

(١) ١٥٨-١٥٦/٣ .

(٢) تحفة الغريب ٣٩٦/٢ .

(٣) سورة مريم - من الآية ٦٩ . انظر : المغني ٥١٨/١ .

(٤) انظره في : الكشاف ٤٣/٤ .



أَيُّهُمْ ﴿ هل هي ضمة إعراب ، أو بناء ؟ ﴾^(١) .

وفي موضع آخر نجد أن الزمخشريّ يجيز أن يكون الفعل جواب الأمر على معنى : (إن أصابكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة)^(٢) ، فاعترض عليه ابن هشام بفساد المعنى ؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر ، لا من جنس الجواب^(٣) ؛ فقال الدمامينيّ : " والزمخشريّ بريء من عهدة ذلك ؛ فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية ، وليس ما ذكره المصنف "^(٤) .

ومن الأمثلة على ذلك - أيضًا - أن الزمخشريّ يرى أن جملة الشرط محذوفة في قوله تعالى : ﴿ فَالَّذِينَ تَقْتُلُوهُمْ ﴾^(٥) ، واعترض عليه ابن هشام ؛ لأن التقدير عنده : (إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم) ، وهو مردود ؛ لأن الجواب المنفي ب (لم) لا تدخل عليه (الفاء)^(٦) ، وردّ الدمامينيّ ذلك الاعتراض بأن الجواب عند الزمخشريّ ليس جملة فعلية فعلها منفي ب (لم) حتى يتوجه الرد عليه ، وإنما هو جملة اسمية حُذِفَ مَبْتَدؤها ، أي : (فأنتم لم تقتلوهم) ، وقد صرّح الزمخشريّ بذلك^(٧) .

وكان غرض الدمامينيّ من إيراد مذهب الزمخشريّ ، والرجوع إلى كلامه

-
- (١) تحفة الغريب ٣٧٠/١ ، والدمامينيّ محق في دفاعه كما ذكرنا .
 (٢) وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (الأنفال : ٢٥) . وانظر مذهبه في : الكشاف ٥٧١/٢ .
 (٣) المغني ٣٢٨/٣ .
 (٤) تحفة الغريب ٨٠٠/١ .
 (٥) سورة الأنفال - من الآية ١٧ .
 (٦) المغني ٥٢١/٦ .
 (٧) تحفة الغريب ٧٤٣/٢ ، ٧٤٤ . وانظر : المغني ٥٢١/٦ .



في الكشاف ، أو غيره هو أن يبين للقارئ أن ما نسبته إليه المعترضون ليس هو مقصود جار الله ، ومن ذلك : ما ردَّ به اعتراض أبي حيان ، وابن هشام على الزمخشري في تقدير جواب الشرط المحذوف في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ ﴾^(١) ؛ فيقول الدماميني : " لم يقع في الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة ، ولا فيه ما يقتضي أن جملة الاستفهام جواب " (٢) ، ثم ينقل كلام الزمخشري من كتابه السابق^(٣) .

(٤) التثبُّتُ من نقل الزمخشري ، وتحسين الظنِّ به ، ومراجعة ما نسبته إلى النحويين ، وعلى رأسهم سيبويه :

ومن ذلك : أن ابن هشام يعترض على الزمخشري ؛ لأنه يعزو إلى سيبويه ما ليس في كتابه ، وهو أن (هل) تكون أبداً بمعنى (قد)^(٤) ؛ فقال الدماميني : " لا يلزم من عدم رأيته هو لذلك عدم وقوعه ، وكان الأوَّلَى به تحسين الظن بالزمخشري فإنه إمام في هذا الفن ، ثبت في النقل ... وما نقله عن سيبويه مسطوراً في كتابه ، كما ذكر عنه " (٥) .

(١) سورة الأحقاف - من الآية ١٠ . وانظر : البحر المحيط ٥٨/٨ ، والمغني ٥٢٨/٦ .

(٢) تحفة الغريب ٧٤٦/٢ ، ٧٤٧ .

(٣) الكشاف ٤٩٥/٥ .

(٤) المغني ٣٣٨/٤ .

(٥) تحفة الغريب ١٠٣٩/١ ، ١٠٤٠ . وانظر : مذهب سيبويه المشار إليه ؛ فقد ذكره في موضعين من كتابه . انظر : الكتاب ١٨٩/٣ ، ٢٢٠/٤ .



(٥) بيان أن مذهب الزمخشري جارٍ على رأي خاصٍّ به ؛ فلا يلزمه اعتراض

غيره عليه :

ومن ذلك : أنه يذهب إلى أن جواب (لو) هي الجملة الاسمية ﴿لَمْثُوبَةٌ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَوْا لَمْثُوبَةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ (١) ، وهو - أيضًا - مذهب العكبري ، وابن مالك (٢) ؛ فصعَّف أبو حيان ، وابن هشام مذهبهم ؛ لأنه لم يُعهد في لسان العرب وقوع الجملة الاسمية جوابًا لـ (لو) ، وإنما هو مختلف في تخريجه ، ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل (٣) ؛ فقال الدماميني : " ليس هذا زهولاً منهم عن هذه القاعدة ؛ بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل ، وهو مذهبٌ لهم اختاروه ؛ فليس تخريجهم للفروع عليه غلطاً " (٤) .

(٦) بيان أن الزمخشري راعى شيئاً من القواعد بناءً على مذهبه ؛ ولذا فلا

يلزمه اعتراض المعارضين عليه :

ومن الأمثلة على هذا : مذهب الزمخشري في (أن) المصدرية من قوله تعالى : ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (٥) ، وأنها في محل جر ؛ إذ هي عطف بيان من الهاء في (به) ، أي : (ما قلت لهم إلّا ما أمرتني بأن اعبدوا) (٦) ؛

(١) سورة البقرة - من الآية ١٠٣ .

(٢) ينظر : الكشاف ٣٠٧/١ ، والتبيان ١٠١/١ ، والتسهيل ص ٢٤١ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٥٠٤/١ ، والمغني ٢٣٢/٥ .

(٤) تحفة الغريب ٥٩٠/٢ .

(٥) سورة المائدة - من الآية ١١٧ .

(٦) الكشاف ٣١٧/٢ .



فاعترض عليه ابن هشام بأن هذا وهم ؛ لذهوله عن نكتة ، وهي أن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ؛ فكما أن الضمير لا ينعت به كذلك لا يعطف عليه عطفَ بيان^(١) ؛ فدافع عنه الدمامينيّ بأن " هذه النكتة ليست من القوة بحيث يُوهمُ الزمخشريّ بالذهول عنها ، ولعله لم يذهل ، وإنما رآها غير معتبرة ، بناءً على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يثبت له جميع أحكامه "^(٢) .

(٧) عدم التسليم بالتقدير الضعيف ، أو بالذي يجعل تخريج الزمخشريّ ضعيفاً ، وإنما يحمله على شيء يصحُّ به المعنى ، والتقدير :

ومن ذلك : أن أبا حيان ، وابن هشام ضعفاً تخريج الزمخشريّ لـ (ما) في قوله تعالى: ﴿بِمَا عَفَرْتُ لِي رَبِّي﴾^(٣) بأنها موصولة ، والعائد فيها محذوف^(٤) .

فقال الدمامينيّ : " لا تُسَلِّمُ أن (ما) بتقدير كونها موصولة عبارة عن الذنوب ، بل هي عبارة عن الغفران ، والمعنى : (يا ليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي) "^(٥) . ومن عَجَبٍ أن هذا التقدير التقدير نفسه هو الذي ذكره الزمخشريّ مع التقدير الآخر الذي كان سبباً في اعتراض ابن هشام عليه^(٦) ، ولكنه اكتفى به دون غيره .

(١) المغني ١/٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) تحفة الغريب ١/٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٣) سورة يس - من الآية ٢٧ .

(٤) انظر : الكشف ٢/٥٨٥ ، ٥٨٦ ، والبحر المحيط ٧/٣١٦ ، والمغني ٤/٢٥ .

(٥) تحفة الغريب ١/٩١٢ .

(٦) وهو أن تكون (ما) موصولة عبارة عن الذنوب . انظر : الكشف ٢/٥٨٥ ، ٥٨٦ .



(٨) حملُ كلامِ الزَّمْخَشَرِيِّ على نكتةِ بلاغيةٍ يصحُّ بها تخريجُ مذهبه :

ومن هذا : ردُّ الدمامينيِّ على المعترضين على الزمخشريِّ في مذهبه بأن (ما) يجوز أن تكون موصولة مرادًا بها الذنوب في قوله تعالى : ﴿بِمَا عَفَرَ لِي رَبِّي﴾^(١)؛ فيقول الدمامينيُّ : "سلمنا أنها عبارة عن الذنوب ، ولكن لا نسلم أنه يبعد إرادة الاطلاع عليها مطلقًا؛ إذ يجوز أن يكون الغرض من ذلك: الإعلام بعظم مغفرة الله تعالى ، ووفور كرمه ، وسعة رحمته"^(٢) .

ومن ذلك - أيضًا - ما دافع به عن الزمخشريِّ حين ذهب إلى أن قوله : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣) معطوف على قوله : ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمِغْفَارَتِهِمْ﴾^(٤) ، قال الدمامينيُّ : "التناسب مطلوب ، ولا تقع المخالفة إلا لنكتة تقتضيه ؛ فقد يُقال : أريد في قضية الكافرين : الدلالة على ثبات خسرانهم ؛ فناسبه الإتيان بالاسمية ، وأريد في قضية المؤمنين : تصوير نجاتهم ... فناسبه الإتيان بالفعلية ذات المضارع"^(٥) .

وقد يكون دفاع الدمامينيِّ محمولاً على إبراز فائدة يقصدها الزمخشريُّ قصداً ، وذلك حين ذهب إلى أن الاستثناء منقطع ، والمستثنى مرفوع على لغة بني تميم في قوله تعالى : ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٦) ،

(١) سورة يس - من الآية ٢٧ .

(٢) تحفة الغريب ١/٩١٢ .

(٣) سورة الزمر - من الآية ٦٣ .

(٤) سورة الزمر - من الآية ٦١ .

(٥) تحفة الغريب ٢/٥٩١ .

(٦) سورة النمل - من الآية ٦٥ .



" وذلك لأن توقف النكتة على اللغة التميمية ، وهي المبالغة في نفي علم الغيب عن غيره تعالى " (١) .

(٩) النقل من غيره من العلماء ما ينقض به اعتراض المعارضين :

ومن ذلك : ما نقله عن (العباب في شرح اللباب) للنقره كار في وقوع (كافة) مضافاً في كلام البلغاء والفصحاء ؛ فلا وجه إلى تخطئه الزمخشري في استعماله ذلك^(٢) ، ثم يقول الدماميني : " إن صح هذا [النقل] سقطت الأوجه الثلاثة [أي : التي في اعتراض ابن هشام عليه] بأسرها ؛ وفيه : استعمال (كافة) لغير العاقل ، وعدم نصبه على الحال ، وإخراجه عن النصب البتة " (٣) .

ثانياً : مصادره ، واعتماده على أصول النحوي دفاعه :

(١) كانت مصادر الدماميني في دفاعه عن الزمخشري متعددة ؛ إذ اعتمد أحياناً على النقل من علماء سابقين عليه ، بل كان يكتفي أحياناً بنقض الاعتراض عليه عن طريق هذه النقول ، ومن أكثر هؤلاء النحويين : ابن الحاجب^(٤) ، والتفتازاني^(٥) ، والفاضل اليمني ، والقالبي^(٦) ، وقد ظهر هذا هذا فيما سبق ذكره ، كما في المثال السابق عن (العباب) .

(١) تحفة الغريب ٢/٢٦٦ ، وقد صرح الزمخشري في الكشاف ٤/٦٦ باختياره هذا المذهب اعتماداً على هذه الفائدة .

(٢) العباب ص ٦٧٤ .

(٣) تحفة الغريب ٢/٥٣١ ، ٥٣٢ .

(٤) انظر : تحفة الغريب ٢/٢٦٦ ، ٢/١٦٧ .

(٥) ينظر : تحفة الغريب ٢/٤٦٩ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٨٠١ .

(٦) تحفة الغريب ٢/٥٥٦ ، ١/١٦٨ . وينظر : ٢/٢٦٦ ، ٢/١٦٧ .



(٢) اعتمد الدماميني على أصول النحو من السماع ، والقياس في إبراز هذا الدفاع ، والانتصار للزمخشري ؛ فكان كثيرًا ما يحتج بالقراءات القرآنية متواترها ، وشاذها ، وهذا واضح جدًا من خلال المسائل التي تعرض لها البحث ؛ فإنها قائمة على آي الذكر الحكيم ، وعلى تخريجات النحويين لها . وكان الدماميني يعضد دفاعه عنه بالاستشهاد بالحديث الشريف^(١) ؛ ومن ذلك : تأييده مذهب الزمخشري في جواز حذف التمييز في باب (نعم) ؛ فيقول : " وقد سُمِعَ في (نعم) ؛ فقد سُمِعَ في الحديث : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنَعَمْتُ »^(٢) ، أي : (فبالرخصة أخذ ، ونعمت رخصةً) ، وادعاء شذوذه ممنوع^(٣) .

كما كان يقوِّي دفاعه عنه بالاعتماد على قواعد أخرى ، كالقياس ، والعلة ، وغيرهما ، وسأكتفي بمثال واحد ، وهو قوله : " وإنما رآها^(٤) غير معتبرة بناءً على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يثبت له جميع أحكامه ، ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ؛ ولذلك بُني ، والضمير لا يُنعت ، ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى^(٥) .

(٣) لم يكن الدماميني متحاملاً على المعارضين على الزمخشري ، بل كان منصفًا - في أكثر دفاعه عنه - وقد تمثّل هذا الإنصاف في ردوده ، كما

(١) ويبدو أنه كان من المؤيدين للاحتجاج به مطلقًا كابن مالك ، وغيره .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ح(٥٠٣) .

(٣) تحفة الغريب ٦٥١/٢ .

(٤) أي : الزمخشري ، وهي قاعدة : أن الضمير لا ينعت ، فكذا لا يعطف عليه عطف عطف بيان .

(٥) تحفة الغريب ٢٦٢/١ ، ٢٦٣ .



تمثّل - أيضًا - في أمرين :

الأمر الأوّل : أنه يدفع عنه اعتراض ابن هشام ، ثم يظهر له بعد ذلك أن ما ذكره ابن هشام صحيح ، فيضعف كلامه حينئذٍ ، ويحكم على دفاعه عنه أوّلاً بالضعف ، ومن هذا : أن الفارسي ، والزمخشريّ جعلا الباء مختصة بالدخول على خبر (ما) النافية بلغة الحجاز^(١) ؛ فيعرض عليهما ابن هشام بأن هذا كان ظناً منهما أن المقتضي لزيادة الباء : نصب الخبر ، وإنما المقتضي نفيه^(٢) ، وقد دافع عنه الدمامينيّ بقوله : " وحمل المصنف [ابن هشام] عليهما أنهما فعلا ذلك ؛ لظنهما أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر ، مجردٌ سوء ظنٍّ بهما بغير ثبوت " ^(٣) .

ولكنه عاد بعد ذلك ليبيّن أن اعتراض ابن هشام صحيح ؛ فيقول : " واعلم أنني وقفت في المفصل بعد كتابة هذا الفصل على ما نصه : ودخول الباء في الخبر ، نحو قوله : (ما زيدٌ بمنطلق) إنما يصح على لغة أهل الحجاز ؛ لأنك لا تقول : (زيدٌ بمنطلق) " ^(٤) . ١.هـ

وهو صريحٌ فيما نسبه المصنف [ابن هشام] إلى الزمخشريّ ، وحينئذٍ فالاعتراض الذي أوردناه عليه مندفعٌ بالنسبة إليه ، ويبقى النظر في كلام الفارسي " ^(٥) .

فله درُ الدمامينيّ !! وما أشدّ إنصافه !!

(١) الإيضاح العضدي ص ١١٠ ، ١١١ ، والمفصل ص ٨٢ .

(٢) المغني ١٣٠/٦ .

(٣) تحفة الغريب ٥١٦/٢ .

(٤) المفصل ص ٨٢ .

(٥) تحفة الغريب ٥١٧/٢ .



الأمر الثاني : إقرار الدماميني بوقوع التناقض من الزمخشري ، ونجد هذا حين أجاز أن تكون (ما) استفهامية في قوله تعالى: ﴿بِمَا عَفَرْتُ رَبِّي﴾^(١) ، مع أنه ردّ ذلك في موضع آخر بأن إثبات الألف قليل شاذ ، وذلك فيمن ذهب في قوله تعالى : ﴿بِمَا أَعْوَيْتَنِي﴾^(٢) إلى أن المعنى: (بأي شيء أعويتني؟)^(٣).

وكذلك إقراره بوقوع التناقض منه حين أجاز الزمخشري تعليق فعل (البلوى) في قوله تعالى : ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾^(٤) ، وذلك في آية هود ، على حين ذهب إلى غير ذلك في آية الملك^(٥) .

ومما هو جديرٌ بالذكر أن الشهاب الخفاجي أورد ما يدفع به التناقض الحاصل في مواضع من كلام الزمخشري ؛ فيقول : " وهذا دأب الزمخشري ، كما يعلم من تتبع كتابه ... أنه يمشي على مذهب في آية ، ثم يذكر مذهباً آخر يخالفه في آية أخرى استيفاءً للمذاهب ، ومن لا يعرف مغزى كلامه يظنه تناقضاً منه "^(٦) .

(١) سورة يس - من الآية ٢٧ .

(٢) سورة الحجر - من الآية ٣٩ .

(٣) تحفة الغريب ١/٩١٢ . وانظر : الكشاف ٢/٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ١٩٠/٢ ، والمغني ٢٣/٤-٢٥ .

(٤) سورة هود - من الآية ٧ ، وسورة الملك - من الآية ٢ .

(٥) تحفة الغريب ٢/١٦٧ . وانظر : الكشاف ٣/١٨٤ ، ١٦٩/٦ ، ١٧٠ .

(٦) حاشية الشهاب ٣/٣٠٣ .



للخاتمة

الحمد لله الذي خلقنا بحكمته البالغة ، ورزقنا من نعمته السابعة ،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وخاتم النبيين سيدنا محمد صلى الله
عليه ، وعلى آله ، وصحبه ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد

فقد كانت هناك بعض النتائج التي توصل إليها البحث ، ويمكن الإشارة
إلى أهمها ، وهي :

(١) ظهر لنا من هذه الدراسة أن أسباب الاعتراض على الزمخشري
كانت متعددة ، وكانت المسائل المدروسة في هذا البحث كلها بعيدة تمامًا
عن الخلاف المذهبي بين الزمخشري ، وغيره من النحويين ؛ إذ لم يكن لها
أثر البتة في هذه الدراسة .

(٢) كان أكثر المعترضين على الزمخشري من النحويين هو ابن هشام ،
وأبوحيان ، ثم يأتي بعدهما ابن مالك ، وابن المنير ، وقد بين البحث ذلك .

(٣) تعددت طريقة الدماميني في دفاعه عن الزمخشري ، وقد أوضح
البحث ذلك .

(٤) لم يكن في كثير من اعتراضات ابن مالك ، وأبي حيان ، وابن
هشام ، وغيرهم من النحويين ، انتقاص ، أو حط من قدر الزمخشري .

(٥) كان الدماميني في دفاعه يحتج كثيرًا بالسماع ، أو بالقياس ، كما
أوضحنا ذلك في البحث .

(٦) ظهر لي من هذه الدراسة أن بعض الاعتراضات على الزمخشري



كان فيها شيءٌ من التحامل ، والمبالغة .

(٧) في كثير من المسائل التي درسها البحث كان مذهب الزمخشري قويًا راجحًا في رأي الباحث ؛ ولذا كان دفاع الدماميني عنه قويًا .

كما ظهر لي أن دفاعه في بعضها كان متهافتًا ضعيفًا ، وأن الحق مع المعترضين عليه ، وقد بيّنت هذا في موضعه من البحث .

(٨) تابع كثيرٌ من النحويين ، والمفسرين الزمخشري في كثير من اختياراته التي كانت مثارًا للنقد ، والاعتراض عليه ، وكان من أكثر هؤلاء : البيضاوي ، والنسفي ، وأبو السعود .

(٩) كانت هناك بعض المواضع التي كانت سببًا في الاعتراض على الزمخشري ، بما يوهم أنه أول قائل بهذا المذهب ، ولكن الحق أنه كان مسبقًا بغيره من النحويين ، كالفراء ، والزجاج ، والسمرقندي ، والثعلبي ، والواحدي ، وغيرهم من العلماء ، كما ظهر هذا من خلال البحث .

هذه هي أهم النتائج التي وفقني الله إليها ، وأسأله - سبحانه - التوفيق والسداد ، والهداية ، والرشاد ، وهو - وحده - ولي التوفيق .

وآخر دعوانا ﴿ اِنَّ الْحَمْدَ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) .

(١) سورة يونس - من الآية ١٠ .



المصاحح المراجيح

- آل حم - الجاثية - الأحقاف ، دراسة في أسرار البيان ، للدكتور مُحَمَّد مُحَمَّد حسنين أبي موسى - مكتبة وهبة - ط/ أولى ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، لأحمد بن مُحَمَّد البنا (ت ١١١٧هـ) ، تح/ شعبان مُحَمَّد إسماعيل - ط/ عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية - ط/ أولى ١٤٠٧هـ .
- الإتيقان في علوم القرآن ، للسيوطي (ت ٩١١هـ) - ط/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، وطبعة أخرى بتحقيق مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .
- أحكام القرآن الكريم ، لابن العربي (ت ٥٤٣هـ) - تح/ مُحَمَّد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - ط/ الثالثة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) - تح/ رجب عثمان مُحَمَّد ، مكتبة الخانجي - ط/ أولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، لأبي السعود بن مُحَمَّد العمادي (ت ٩٨٢هـ) - تح/ عبد القادر أحمد عطا - مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، لمحمد بن عليّ الجرجاني (ت ٧٢٩هـ) - تح/ عبد القادر حسين - دار نهضة مصر بالقاهرة ١٩٨٢م .



- الأصول في النحو ، لابن السراج (ت ٣١٦هـ) - تح/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - ط/ الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧هـ) - تح/ مُحَمَّد أَبِي الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن ، لمحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) - دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة المكرمة ١٩٩٦م .
- اعتراضات ابن مالك على الزمخشري ، دراسة نحوية ، لعادل فتحي رياض - دار البصائر للطباعة والنشر بالقاهرة ٢٠٠٦م .
- إعراب القرآن ، للأصفهاني إسماعيل بن مُحَمَّد قوام السُّنَّة (ت ٥٣٥هـ) - تح/ فائزة بنت عمر المؤيد - فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - ط/ أولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .
- إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) - تح/ مُحَمَّد السيد عزوز - عالم الكتب - بيروت ١٤١٧هـ .
- إعراب القرآن ، للنحاس (ت ٣٣٨هـ) - تح/ زهير غازي زاهد - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - ط/ ثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- إعراب القرآن وبيانه ، لمحيي الدّين الدرويش (ت ١٤٠٢هـ) - دار اليمامة ، ودار ابن كثير - دمشق ، وبيروت - ط/ تاسعة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، للحسين بن أحمد بن خالويه (ت



- ٣٧٠هـ) - دار مكتبة الهلال ١٩٨٥م .
- الأمالي الشجرية ، لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) - تح/ محمود مُحَمَّد الطناحي - ط/ الخانجي ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .
- أمالي ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - تح/ فخر صالح قدارة - دار عمان بالأردن ، ودار الجبل ببيروت - ط/ أولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، لابن المنير المالكي (ت ٦٨٣هـ) مطبوع بهامش الكشاف للزمخشري - ط/ العبيكان - ط/ أولى ١٤١٨هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح محمد محيي الدين - منشورات المكتبة العصرية - بيروت - لبنان .
- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل ، للرازي (ت ٦٦٦هـ) - تح/ عبد الرحمن المطرودي - عالم الكتب بالرياض - ط/ أولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .
- الأنموذج في النحو بشرح الأردبيلي ، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) - مكتبة الآداب بالقاهرة .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للبيضاوي (ت ٦٥٨هـ) - تح/ مُحَمَّد عبدالرحمن المرعشلي - دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤١٨هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام (ت ٧٦١هـ) - تح/



- مُحَمَّد محيي الدِّين عبد الحميد - منشورات المكتبة العصرية - بيروت .
- إيجاز البيان عن معاني القرآن ، لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت نحو ٥٥٣هـ) - تح/ علي بن سليمان العبيد - مكتبة التوبة بالرياض - ط/ أولى ١٤١٨هـ .
- الإيضاح شرح المفصل ، لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - تح/ إبراهيم مُحمَّد عبدالله - دار سعد الدِّين - دمشق - ط/ أولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م .
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت نحو ٥٥٣هـ) - تح/ سعاد بن صالح بابقي - جامعة أم القرى ١٤١٧هـ .
- بحر العلوم ، وهو تفسير أبي الليث السمرقندي (ت ٣٧٥هـ) - تح/ علي معوض وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - ط/ أولى ١٤١٣هـ/١٩٣٣م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) - دراسة وتحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - ط/ أولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .
- البديع في علم العربيَّة ، لمجد الدِّين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) - تح/ فتحي أحمد عليّ الدِّين وصالح حسين العايد - جامعة أم القرى - ط/ أولى ١٤٢٠هـ .
- البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدِّين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) - تح/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين - دار المعرفة - بيروت - ط/



أولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، لمجد الدين الفيروزآبادي (ت ٨١٨هـ) - تح/ مُحَمَّد عليّ النجار وعبد العليم الطحاوي - ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .
- البلاغة القرآنية عند الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية ، لمحمد مُحَمَّد أبي موسى - دار الفكر العربيّ - القاهرة - د.ت .
- البيان في غريب القرآن ، للأنباري (ت ٥٧٧هـ) - تح/ طه عبد الحميد طه - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- تاج العروس ، للمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) - تح/ عبد الستار فرج وآخرين - مطبعة حكومة الكويت .
- تاج اللّغة وصاح العربية ، للجوهري (ت ٣٩٣ أو ٤٠٠هـ) - تح/ أحمد عبدالغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - ط/ ثلاثة ١٤٠٤هـ .
- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) - تح/ السيد أحمد صقر - دار التراث بالقاهرة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .
- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري (ت ٦١٦هـ) - تح/ عليّ مُحَمَّد البجاوي - دار الجيل - بيروت - ط/ ثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن ، لأحمد بن يوسف الرعيني (ت ٧٧٩هـ) - مكتبة كنور إشبيليا - السعودية - ط/ ثانية ١٩٨٢/٢٠٠٧م .





- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ، للدماميني (ت ٨٢٨هـ) -
تح/ مُحَمَّد مختار اللوحي ، ومُحَمَّد عبد الله غنصور - عالم الكتب
الحديث - إربد - الأردن - ط/ أولى ٢٠١١ م .
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام (ت ٧٦١هـ) - تح/
عباس الصالحي - دار الكتاب العربي ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦ م .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) - تح/
حسن هنداوي .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) - تح/ مُحَمَّد
كامل بركات - ط/ دار الكتاب العربي ١٩٦٧ م .
- التسهيل لعلم التنزيل ، لابن جزي الكلبى (ت ٧٥٧هـ) - ط/ دار الكتاب
العربي - بيروت - لبنان .
- التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) - ط/ عيسى
البابى الحلبي .
- تصحيح التصحيف وتحريير التحريف ، للصفدي (ت ٧٦٤هـ) - تح/
السيد الشراقوي - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط/ أولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م .
- تفسير ابن عرفة (ت ٨٠٣هـ) - تح/ جلال الأسيوطي - دار الكتب
العلمية - بيروت - لبنان - ط/ أولى ٢٠٠٨ م .
- تفسير البغوي (معالم التنزيل) ، للبغوي (ت ٥٩٧هـ) - تح/ مُحَمَّد عبد
الله وآخرين - دار طيبة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩ م .



- تفسير الجلالين - للجلال المحلي (ت ٨٦٤هـ) ، والجلال السيوطي (ت ٩١١هـ) - ط/ دار الحديث بالقاهرة - ط/ أولى .
- تفسير الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) من أول سورة آل عمران حتى نهاية الآية ١١٣ من سورة النساء - رسالة دكتوراه ، لعادل بن علي الشَّديّ - ط/ مدار الوطن للنشر - الرياض - ط/ أولى ١٤٢٤هـ .
- تفسير السمعاني (ت ٤٨٩هـ) - تح/ ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس - دار الوطن للنشر - ط/ أولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- تفسير البحر المديد ، لابن عجيبة (ت ١٢٢٤هـ) - تح/ عمر أحمد الراوي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط/ أولى ١٤٢٣هـ .
- التفسير البسيط ، للواحي (ت ٤٦٨هـ) - تح/ مجموعة من الباحثين في جامعة الإمام مُحمَّد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٣٠هـ .
- تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) - الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م .
- تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) - تح/ سامي السلامة - دار طيبة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- تفسير المظهري ، للقاضي مُحمَّد ثناء الله المظهري (ت ١١٢٥هـ) - تح/ أحمد عزو عناية - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط/ أولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .
- تفسير غريب القرآن ، لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) - تح/ السيد أحمد صقر



- دار الكتب العلمية ١٣٩٨ هـ .
- تهذيب الأسماء واللغات ، للنووي (ت ٦٧٦هـ) - ط/ إدارة الطباعة المنيرية - د.ت .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) - تح/ عبد السلام هارون وآخرين - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمراي (ت ٧٤٩هـ) - تح/ عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي - ط/ أولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١ م .
- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) - مكتبة المثنى .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) - تح/ عبد الله بن عبد المحسن التركي - دار هجر بالقاهرة ١٤٢٢ هـ .
- جامع البيان في تفسير القرآن ، لمحمد بن عبد الرحمن الإيجي (ت ٩٠٥هـ) - تح/ عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي (ت ٦٧١هـ) - تح/ عبد الله بن عبد المحسن التركي - مؤسسة الرسالة - د.ت .
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه ، لمحمود صافي (ت ١٤٠٥هـ) - دار الرشيد ومؤسسة الإيمان - ط/ ثلاثة ١٤١٦هـ/١٩٩٥ م .



- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي (ت ٧٤٩هـ) - تح/ فخر الدين قباوة ومُحمّد نديم فاضل - دار الآفاق الجديدة .
- جهود ابن الحنبلي (ت ٧٩١هـ) اللغوية ، مع تحقيق كتابه (عقد الخلاص في نقد كلام الخواص) - تح/ نهاد حسوبي صالح - مؤسسة الرسالة - ط/ أولى ١٩٨٧ م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، لعبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي (ت ٨٧٥هـ) - مؤسسة الأعلمي للطباعة والنشر والتوزيع .
- حاشية الأمير (ت ١٢٣٢هـ) على مغني اللبيب - المكتبة التجارية بمصر ١٣٧٢ هـ .
- حاشية الخضري (ت ١٢٨٨هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - علق عليها تركي المصطفى- دار الكتب العلمية - ط/ أولى ١٤١٩ هـ .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - مكتبة المشهد الحسيني ١٣٨٦ هـ .
- حاشية الدماميني (ت ٨٢٨هـ) على المغني - ط/ مُحمّد مصطفى ١٨٨٧ م .
- حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي = نواهد الأتكار وشوارد الأفكار ، للسيوطي (ت ٩١١هـ) ، في ثلاث رسائل للدكتوراه في جامعة أم القرى - كلية أصول الدين - السعودية ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٥ م .
- حاشية الشمني (ت ٨٧٢هـ) على المغني ، المسماة بالمنصف - المطبعة البهية بمصر .



- حاشية الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ، المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي - دار صادر - مصورة عن ط/ الخديوية ١٢٨٣هـ .
- حاشية الصبان (ت ١٢٠٧هـ) على شرح الأشموني (ت ٩٢٩هـ) - ط/ دار إحياء الكتب العربيّة - عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .
- حاشية الطيبي (ت ٧٤٣هـ) على الكشاف ، المسماة فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب - تح/ مجموعة من المحققين - نشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم - ط/ أولى ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٤م .
- حاشية يس العليمي (ت ١٠٦٣هـ) - مطبوع بهامش التصريح على التوضيح - ط/ عيسى البابي الحلبي .
- الحجة للقراء السبعة ، للفارسي (ت ٣٧٧هـ) - تح/ بدر الدّين قهوجي وبشير حويجاتي - دار المأمور للتراث - ط/ أولى ١٤١٣هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) - تح/ عبدالسلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٩م .
- الخصائص ، لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) - تح/ محمّد عليّ النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م .
- خطوات التفسير البياني للقرآن الكريم ج ١ ، لمحمد رجب النيّومي - سلسلة البحوث الإسلامية - السنة ٢٨ - الكتاب الثالث - ط/ ثانية ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .



- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ مُحمّد عبد الخالق عزيمة (ت ١٤٠٤هـ) - دار الحديث بالقاهرة .
- درة الغواص ، للحريري (ت ٥١٥هـ) - تح/ عبد الحفيظ القرني - دار الجيل ومكتبة التراث الإسلامي - ط/ أولى ١٩٩٦ م .
- درج الدرر في تفسير الآي والسور ، المنسوب لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) - تح/ وليد الحسين وإياد القيس - مكتبة الحكمة برقم (٢٢) - ط/ أولى ١٤٢٩ هـ .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) - تح/ مُحمّد الخراط - دار القلم - دمشق - ط/ أولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧ م .
- ديوان الأخطل (ت ٩٠هـ) - شرحه وصنف قوافيه مهدي مُحمّد ناصر الدّين - دار الكتب العلمية - بيروت - ط/ ثانية ١٤١٤ هـ .
- ديوان الأدب ، لإسحاق الفارابي (ت ٣٥٠هـ) - تح/ أحمد مختار عمر - ط/ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة - ط/ أولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣ م .
- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ، لعز الدّين الرسعني الحنبلي (ت ٦٦١هـ) - دراسة وتحقيق عبد الملك بن دهيش - مكتبة الأسد بمكة - ط/ أولى ١٤٢٩ هـ .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للسيد محمود الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) - تح/ مجموعة من المحققين - ط/ مؤسسة الرسالة - ط/ أولى ١٤٣١هـ/٢٠١٠ م .



- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) -
المكتب الإسلامي ، ودار ابن حزم - بيروت - لبنان - ط/ أولى
١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .
- السبعة في القراءات ، لأحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) - تح/
شوقي ضيف - دار المعارف بالقاهرة - ط/ ثانية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم
الخبير ، لشمس الدين الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ) - ط/ بولاق
بالقاهرة ١٢٨٥هـ .
- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي ، لعبد الملك بن حسين
العصامي المكي (ت ١١١١هـ) - تح/ عادل أحمد عبد الموجود وعليّ
معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - ط/ أولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على الألفية - تح/ محمد محيي الدين عبد
الحميد - دار التراث ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) - تح/ عبد العزيز
رباح وأحمد يوسف دقاق - دار المأمون للتراث - ط/ أولى .
- شرح الأشموني (ت ٩٢٩هـ) على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) - ط/ دار
إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .
- شرح الألفية لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) - تح/ عبد الحميد السيد محمد -
دار الجيل - بيروت - د.ت .



- شرح التسهيل ، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) - تح/ عبد الرحمن السيد ومُحمّد بدوي المختون - دار هجر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
- شرح التسهيل ، المسمى تمهيد القواعد لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) - تح/ عليّ فاخر وآخرين - دار السلام ٢٠٠٧م .
- شرح بانث سعاد ، لابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، وبهامشها حاشية الباجوري - ط/ مصر - د.ت .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) - تح/ فواز الشعار - دار الكتب العلمية - ط/ أولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- شرح درة الغواص ، للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ، (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»)، تح عبد الحفيظ فرغلي علي قرني ، ط. دار الجيل، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- شرح الدمامينيّ (ت ٨٣٨هـ) على مغني اللبيب - صححه أحمد عزو عناية - مؤسسة التاريخ العربيّ- بيروت - ط/ أولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- شرح الرّضيّ (ت ٦٨٦هـ) لكافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - تح/ يوسف عمر - ط/ جامعة قاريونس بليبيا .
- شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ (ت ٦٨٦هـ) - تح/ مُحمّد نور الحسن وصاحبيه - دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام (ت ٧٦١هـ) - تح/ مُحمّد محيي الدّين عبد الحميد - ط/ دار الطلائع ٢٠٠٤م .



- شرح شواهد المغني ، للسيوطي (ت ٩١١هـ) - تح/ أحمد ظافر كوجان - لجنة التراث العربي - د.ت .
- شرح المفصل ، لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) - تح/ إميل يعقوب - دار الكتب العلمية - ط/ أولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .
- شرح المقاصد في علم الكلام ، للسعد التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) - تح/ عبدالرحمن عميرة - عالم الكتب - د.ت .
- شرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - دراسة وتح/ موسى بناي علوان العليي - مطبعة الآداب بالنجف ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .
- ضرائر الشَّعْر ، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) - تح/ السيد إبراهيم مُحمَّد - دار الأندلس - ط/ أولى ١٩٨٠م .
- الضرائر ، للآلوسي (ت ١٣٤٢هـ) - شرحه مُحمَّد بهجة البغدادي - المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١هـ .
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد عبد العزيز النجار - مؤسسة الرسالة - ط/ أولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م .
- العباب في شرح اللباب ، للنقره كار (ت ٧٦٧هـ) - رسالة دكتوراه لسمير أحمد عبد الجواد - في كلية اللغة العربيَّة بالقاهرة برقم ١٦٥١ .
- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ، لمحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) - تح/ خالد بن عثمان السبت - مجمع الفقه الإسلامي بجدة - دار الفوائد - ط/ ثانية .



- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، لبهاء الدّين السبكي (ت ٧٧٣هـ) - ضمن شروح التلخيص - دار الكتب العلمية - د.ت .
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة ، للدماميني (ت ٨٣٨هـ) - تح/ الحساني حسن عبد الله - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط/ ثانية ١٤١٥هـ .
- غاية الأمانى في تفسير الكلام الرباني ، للكوراني (ت ٨٩٣هـ) - رسالة دكتوراه في جامعة صافريا بتركيا لمحمد مصطفى كوكسو ١٤٢٨هـ .
- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، لمحمود بن حمزة الكرمانى (ت نحو ٥٠٥هـ) - دار القبلة بجدة ومؤسسة علوم القرآن ببيروت .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، لنظام الدّين القمر النيسابوري (ت ٨٥٠هـ) - تح/ زكريا عميرات - دار الكتب العلمية - ط/ أولى ١٤١٦هـ .
- فتح البيان في مقاصد القرآن ، لصديق حسن خان (ت ١٣٠٧هـ) - ط/ المكتبة العصرية بصيدا ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) - دار المعرفة - بيروت ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- الفروق اللّغويّة ، لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) - علق عليه باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - ط/ أولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .
- الفهارس المفصلة لخصائص ابن جنّي ، صنعة د. عبد الفتاح السيد سليم - معهد المخطوطات العربيّة بالقاهرة ١٩٩٧م .



- القلب في القصة ، لمحمد بن سالم العميري - مكتبة دار التراث - مكة المكرمة - ط/ أولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .
- الكتاب ، لسيبويه (ت ١٨٠هـ) - تح/ عبد السلام هارون - ط/ أولى - دار الجيل - بيروت .
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ، لمنتجب الهمداني (ت ٦٤٣هـ) - تح/ مُحَمَّد نظام الدِّين الفتيح - مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة - ط/ أولى ١٤٢٨هـ .
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد بن عليّ التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) - تح/ عليّ دحروج - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ط/ أولى ١٩٩٦م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، للزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) - تح/ عادل عبد الموجود وآخرين - مكتبة العبيكان - ط/ أولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .
- الكشف والبيان ، وهو تفسير الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) - تح/ ابن عاشور أبو مُحَمَّد نظير الساعدي - دار إحياء التراث العربيّ - ط/ أولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٣م .
- الكليات ، لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) - تح/ عدنان درويش ومُحَمَّد المصري - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- الكناش في فني النحو والصرف ، للملك المؤيد (ت ٧٣٢هـ) - تح/



- رياض حسن الخوام - المكتبة العصرية - بيروت ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .
- اللباب في علم الإعراب ، لتاج الدّين الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ) - تح/ شوقي المعريّ - مكتبة لبنان ناشرون - ط/ أولى ١٩٩٦م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري (ت ٦١٦هـ) - تح/ غازي مختار وعبد الإله نبهان - دار الفكر المعاصر - بيروت - ط/ أولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .
- اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الحنبلي (ت بعد ٧٧٥هـ) - تح/ عادل عبد الموجود وعليّ معوض - دار الكتب العلمية - ط/ أولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- اللوحة في شرح الملحّة ، لابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) - تح/ إبراهيم بن سالم الصاعدي - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - ط/ أولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
- لمسات بيانية في نصوص التنزيل ، لفاضل صالح السامرائي - دار عمان بعمان - ط/ ثالثة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م .
- اللمع في العربيّة ، لابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) - تح/ فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١١هـ) - تح/ فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي بمصر ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م .
- المجموع شرح المهدب ، للنووي (ت ٦٧٦هـ) - تح/ مُحمّد نجيب



المطبعي - مكتبة الإرشاد .

- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات ، لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) - تح/ عليّ النجدي ناصف وآخرين - ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية (ت ٥٤١هـ) - تح/ عبدالسلام عبد الشافي - دار الكتب العلمية - ط/ أولى ١٤٢٢هـ .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) - نشره برجستراسر - مكتبة المتنبّي بالقاهرة .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، للنسفي (ت ٧٠١ أو ٧١٠هـ) - تح/ مروان مُحمّد الشعار - دار النفائس - بيروت .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) - تح/ مُحمّد كامل بركات - مركز البحث العلمي - مكة المكرمة ، ودار الفكر ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) - تح/ ياسين مُحمّد السواس - دار المأمون للتراث - دمشق - سوريا - ط/ ثانية .
- مشكلات الموطأ ، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) - تح/ طه بن عليّ بو سريح - دار ابن حزم - لبنان - ط/ أولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
- معاني القرآن ، للأخفش (ت ٢١٥هـ) - تح/ هدى محمود قراعة - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط/ أولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م .



- معاني القرآن ، للفراء (ت ٢٠٧هـ) - تح/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد عليّ النجار - دار الشرق - د.ت .
- معاني القرآن ، للنحاس (ت ٣٣٨هـ) - تح/ محمد عليّ الصابوني - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ط/ أولى ١٤٠٨ هـ .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج (ت ٣١٦هـ) - تح/ عبد الجليل شلبي - دار الحديث بالقاهرة - ط/ ثانية ١٩٩٧ م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، للسيوطي (ت ٩١١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط/ أولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م .
- معجم الأخطاء الشائعة ، لمحمد العدناني - مكتبة لبنان - ط/ ثانية ١٩٨٣ م .
- معجم الخطأ والصواب في اللغة ، لإميل يعقوب - دار العلم للملايين - بيروت - ط/ أولى ١٩٨٣ م .
- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي ، لأحمد مختار عمر ، بمساعدة فريق عمل - ط/ عالم الكتب بالقاهرة - ط/ أولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨ م .
- معجم القراءات ، لعبد اللطيف الخطيب - دار سعد الدين - دمشق - ط/ أولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام (ت ٧٦١هـ) - تح/ عبد اللطيف الخطيب - الكويت - ط/ أولى ٢٠٠٢ م .



- مفاتيح الغيب ، لفخر الدّين الرازي (ت ٦٠٦هـ) - دار الفكر - بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
- مفتاح العلوم ، للسكاكي (ت ٦٢٦هـ) - تح/ عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية - ط/ أولى ٢٠٠٠م .
- مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) - تح/ صفوان عدنان داودي - دار القلم - دمشق - ط/ ثانية ١٤١٨هـ .
- المفصل في علوم العربيّة ، للزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) - تح/ مُحمّد بدر الدّين النعساني - دار الجيل - بيروت - ط/ ثانية .
- المقتضب ، للمبرد (ت ٢٨٥هـ) - تح/ مُحمّد عبد الخالق عزيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .
- المنهاج الواضح للبلاغة ، لحامد عوني - مكتبة الجامعة الأزهرية - د.ت .
- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ، لابن يعقوب المغربي (ت ١١٦٨هـ) ضمن شروح التلخيص .
- موقف النقره كار في كتابه العباب من السيرافي الغالي دراسة وتقويمًا - رسالة ماجستير لأحمد مُحمّد أمين - في كلية اللّغة العربيّة بالقاهرة - بإشراف أ.د. مُحمّد إبراهيم حسنين ١٤٣٨هـ .
- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٨هـ .



- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، للبقاعي (ت ٨٨٥هـ) - دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة .
- النكت في القرآن ، لابن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) - تح/ عبد الله الطويل - دار البدر ٢٠٠٧ م .
- النكت والعيون ، وهو تفسير الماوردي (ت ٤٥٠هـ) - تح/ السيد عبد المقصود - دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية .
- نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد ، للبسيلى (ت ٨٣٠هـ) - تح/ محمد الطبراني - منشورات وزارة الأوقاف بالمغرب ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨ م .
- الهداية إلى بلوغ النهاية ، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) - كلية الدراسات العليا - جامعة الشارقة ١٤٢٩ هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي (ت ٩١١هـ) - شرح وتح/ عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة ١٤١٣ هـ .
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للواحدي (ت ٤٦٨هـ) - تح/ صفوان عدنان داوودي - دار القلم - دمشق - ط/ أولى ١٤١٥ هـ .
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، للواحدي (ت ٤٦٨هـ) - تح/ عادل عبد الموجود وآخرين - دار الكتب العلمية - ط/ أولى ١٤١٥ هـ .
- يواقيت المشتري من جواهر الأخضرى (ت ٩٨٣هـ) في البلاغة ، لمحمد بن العربي الهلالي اليعقوبي (ألفه ١٤٠٧هـ) - ط/ الجزائر - د.ت .



محتويات البحث

الموضوع

المقدمة

التمهيد

المبحث الأول : دفاع الدماميني عن الزمخشري فيما يتعلق بالأدوات النحوية ، والمعنى الإعرابي

١ - معنى (ما) في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ ﴾ (هود : ١١٦)

٢ - نوع (ما) المجرورة بحرف الجر في قوله تعالى : ﴿ بِمَا عَفَّرَ لِي رَبِّي ﴾ (يس : ٢٧) وهل يصح أن تكون موصولة ؟

٣ - نوع (اللام) في قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (الضحى : ٥)

٤ - وقوع (الفاء) في جواب الشرط المحذوف في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ (الأنفال : ١٧) ، وتقدير هذا الشرط .

٥ - تقدير جواب الشرط المحذوف في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكُفَرْتُمْ بِهِ ﴾ (الأحقاف : ١٠)

٦ - معنى (لو) التي بمعنى التمني في نحو : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ (الشعراء : ١٠٢)

٧ - تعيين جواب (لو) من قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَمْ تُكِبْهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ (البقرة : ١٠٣)

٨ - نوع خبر (أَنَّ) الواقعة بعد (لو) الشرطية بين الاسمية والفعلية

٩ - هل تكون (هل) مرادفة لـ (قد) دائماً ؟

١٠ - الفرق بين (نَزَّلَ) ، و(أَنْزَلَ)

١١ - هل يحمل الكلام على التقديم والتأخير في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ ﴾

﴿ مَمَّا كُمُ بِالْأَيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَبْغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (الروم : ٢٣) ؟

المبحث الثاني : دفاع الدماميني عن الزمخشري فيما يتعلق بالأوجه الإعرابية ،



الموضوع

وتخريج القراءات الشاذة

- ١ - إعراب (أنت) في قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتِ أَنْتَ ﴾ (مريم : ٤٦)
- ٢ - وجه التعسف في إعراب الزمخشري (أيًا) الموصولة في قراءة : ﴿ أَنْتُمْ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (مريم : ٦٩)
- ٣ - إعراب نائب الفاعل (عنه) في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (الإسراء : ٣٦)
- ٤ - إعراب (كافة) ، ومفارقتها النصب ؟
- ٥ - إعراب (شديد العقاب) بين النعت والبدلية
- ٦ - جواز عطف البيان على الضمير (به) في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ (المائدة : ١١٧)
- ٧ - مذهب الزمخشري في تخريج قراءة : ﴿ وَأَوْزَجْنَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ (المائدة : ٦) بجزر (الأزجل) .
- ٨ - نوع التنوين في قراءة أبي نهيك : ﴿ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ ﴾ (مريم : ٨٢)
المبحث الثالث : دفاع الدماميني عن الزمخشري فيما يتعلق بالجمل ، والتراكيب .
- ١ - حذف الخبر في قوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ (آل عمران : ١٥٤)
- ٢ - وقوع الجملة فاعلاً في قوله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمَا أَهْلَكْنَا ﴾ (السجدة : ٢٦)
- ٣ - مذهب الزمخشري في تعليق فعل (البلوى)
- ٤ - حذف التمييز في قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ (الجمعة : ٥)
- ٥ - نوع الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (النمل : ٦٥)
- ٦ - تعليق (كم) الخبرية عن العمل في قوله تعالى : ﴿ أَسْأَلُ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِهِمْ ﴾



الموضوع

بَيِّنَةٌ (البقرة : ٢١١) .

٧ - مجيء الجملة صفة (كم)

٨ - وجه النصب في (الشمس) من قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ

حُسْبَانًا ﴾ (الأنعام : ٩٦)

٩ - وجه العطف في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾

(الأنعام : ١)

١٠ - تعيين المعطوف عليه في قوله تعالى : ﴿ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾

(الأنعام : ٩٥)

١١ - جواز عطف الاسم على الفعلية في قوله تعالى : ﴿ وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾

(الزمر : ٦١)

١٢ - (لا) بين النهي والنفي في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ

ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (الأنفال : ٢٥)

١٣ - وجه نصب المضارع (أوري) في قوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ سَوْءَ أَجْرٍ ﴾ (المائدة :

٣١)

١٤ - الحمل على القلب المعنوي في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾

(الأحقاف : ٢٠ ، ٣٤)

المبحث الرابع : الأسس التي بنى عليها الدماميني دفاعه عن الزمخشري

الخاتمة

أهم المصادر والمراجع

محتويات البحث